



جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

اعتراضات السّمين الحلبيّ النحوية في الدر المصون على  
توجيهات أصحاب كتب أعراب القرآن

إعداد الطالب

لافي بن محمّد لافي العنزي

إشراف الدكتور

عمر محمّد أبو نواس

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه  
في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية  
لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY  
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة  
كلية الدراسات العليا

## قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب لافي محمد العنزي الموسومة بـ:

اعتراضات السمين الحلبي النحوية في الدر المصون على توجيهات اصحاب كتب اعاريب  
القرآن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التوقيع	التاريخ	
	٢٠١٥/٥/١٣	د. عمر محمد ابونواس
	٢٠١٥/٥/١٣	د. عادل سلمان البقاعين
	٢٠١٥/٥/١٣	د. فايز عيسى المحاسنة
	٢٠١٥/٥/١٣	د. هيثم حماد الثوابية



MUTAH-KARAK-JORDAN  
Postal Code: 61710  
TEL :03/2372380-99  
Ext. 5328-5330  
FAX:03/ 2375694  
e-mail:  
<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

[dgs@mutah.edu.jo](mailto:dgs@mutah.edu.jo) [sedgs@mutah.edu.jo](mailto:sedgs@mutah.edu.jo)

مؤتة - الكرك - الأردن  
الرمز البريدي : ٦١٧١٠  
تلفون : ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩  
فرعي 5328-5330  
فاكس 03/ 2375694  
البريد الإلكتروني  
الصفحة الإلكترونية

## الإهداء

أهدي ثواب هذا العمل الذي أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه  
الكريم... إلى والدي الذي شهد معي أول هذا الغرس وأدرك ثماره.

وإلى من كان بطنها وعاء لي، وثديها سقاء لي... والدتي حفظها الله.

وإلى إخواني وأخواتي.

وإلى أبنائي وبنائي.

أهدي ثواب هذا الجهد المتواضع،،،

لافي بن محمد الجعفري العنزي

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي لا يبلغ وصف صفاته الوصفون، ولا يدرك كُنْه عظمته المتفكرون، ويقر بالعجز عن مبلغ قدرته المعتبرون، الذي أحصى كل شيء عدداً وعلماً، ولا يحيط خَلْفُه بشيء من علمه إلا بما شاء، أحمده كثيراً، عدد خلقه وكلماته، ومِلء أرضه وسماواته، وأسأله الصلاة على نبيه محمّد ﷺ، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد: أما الشكر فله سبحانه، ولا يبلغ العبد شكر ربه إلا بشكر من أجرى على أيديهم النعمة، فقد روى أبو داود عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "لا يَشْكُر الله من لا يَشْكُر الناس".  
وامتثالاً لهدي النبي محمّد ﷺ، واعترافاً بالفضل الجميل، فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتتاني، إلى الفاضل الدكتور عمر محمّد أبو نواس على تكرمه بقبولي تلميذاً له، وتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي أسرني بسعة أفقه، ورحابة صدره، وطيب تعامله، وتعهديني بتقديم النصح والمشورة طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر وبالغ الامتتان، وجزاه الله خير الجزاء، ومتعه بموفور الصحة والعافية.

كما يطيب لي بهذه المناسبة أن أسجل شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتتاني إلى لجنة مناقشة الرسالة، والحكم عليها، وتحملهم عناء قراءتها، رغم مشاغلهم وأعبائهم الكثيرة، فلهم مني كل الشكر والامتتان، وجزاهم الله عني خير الجزاء، ونفع الله بعلمهم رواد العلم والمعرفة، ومتعهم بالصحة والعافية.

لافي بن محمّد الجعفري الغنزي

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	الملخص باللغة العربية
ز	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
4	التمهيد
	<b>الفصل الأول: منهج السّمين الحلبيّ في الاعتراض على أصحاب</b>
<b>9</b>	<b>كتب أعراب القرآن</b>
10	1.1 السماع
16	2.1 القياس
21	3.1 الاعتماد على الملامح المنطقية
24	4.1 الاتكاء على المعنى
26	5.1 الاحتكام إلى التركيب
30	<b>الفصل الثاني: الاعتراضات النحويّة في باب المرفوعات</b>
30	1.2 الفصل بين المبتدأ والخبر بالمنادى
32	2.2 تقديم ضمير الفصل مع الخبر على المبتدأ
34	3.2 مجيء اسم الإشارة فصلاً
35	4.2 زيادة المبتدأ
37	5.2 حذف المبتدأ
38	6.2 عدم مجيء المبتدأ بلا خبر
40	7.2 حذف فاء الجواب من الخبر
42	8.2 إضمام "كان"
43	9.2 زيادة "كان"

- 45 10.2 مجيء الشرط بعد "أنَّ" العاملة
- 46 11.2 العطف بالرفع على اسم "إنَّ" قبل تمام خبرها
- 49 12.2 "إنَّ" العاملة عمل "ما" الحجازية
- 51 13.2 اسم "لا" النافية للجنس
- 52 14.2 "لات حين"
- 54 15.2 أفراد ضمير الفاعل مع الفاعل المثني والجمع
- 56 **الفصل الثالث: الاعتراضات النحويّة في باب المنصوبات**
- 56 1.3 النَّصْب على نزع الخافض
- 58 2.3 رجحان النصب بنزع الخافض
- 59 3.3 النصب على المفعول اتساعاً
- 61 4.3 اختلاف العامل في المنصوب
- 62 5.3 "إذ" الظرفية
- 64 6.3 "الآن" منقولة من فعل ماضٍ
- 66 7.3 مجيء "حيث" للزمان
- 68 8.3 مجيء "غير" منصوبة على الاستثناء المنقطع
- 70 9.3 مجيء الحال من المضاف إليه
- 71 10.3 رجحان المفعول به على الحال
- 72 11.3 مجيء الجملة الشرطية حالاً
- 73 12.3 حذف واو الحال
- 75 13.3 مجيء التمييز معرفة
- 77 14.3 مجيء "أي" موصولة في النداء
- 79 **الفصل الرابع: الاعتراضات النحويّة في باب التوابع**
- 79 1.4 مجيء وصفين لموصوف واحد
- 80 2.4 مجيء النعت لمصدر محذوف
- 82 3.4 تقدير موصوف محذوف
- 83 4.4 عدم جواز حذف الموصوف في الصفة المخصصة

85	5.4 العطف بتقدير محذوف
87	6.4 البديل من ضمير المتكلم والمخاطب
88	7.4 عدم جواز مجيء "كل" بدلاً
90	8.4 مجيء البديل من الضمير المستكن
91	9.4 عدم مجيء البديل مقترناً بالفاء
93	<b>الفصل الخامس: الاعتراضات ضمن المجرورات ومعاني الأدوات</b>
93	1.5 حذف المضاف
95	2.5 حذف تاء التأنيث للإضافة
97	3.5 تعدد متعلقات الفعل
98	4.5 انتفاء عمل حرف الجر بعد حذفه
100	5.5 حذف "على" ونصب مجرورها
102	6.5 زيادة "من"
104	7.5 عدم جواز زيادة الباء واللام
106	8.5 مجيء "إلى" بمعنى "مع"
107	9.5 حذف الفاء من جواب الشرط
109	10.5 عدم جواز حذف فعل الشرط مع "ما" الشرطية
110	11.5 زيادة الواو في جواب "إذا"
112	12.5 فتح همزة "إن" الشرطية
114	13.5 "لكن" بين التخفيف والتشديد
115	14.5 عدم جواز تقديم ما في حيز الصلة
118	الخاتمة
120	المراجع

## المخلص

### اعتراضات السّمين الحلبيّ النحوية في الدر المصون على توجيهات أصحاب كتب أعراب القرآن

لافي العنزي

جامعة مؤتة، 2015

يشغل الدرس القرآني حيزاً كبيراً في البحث اللغوي العربيّ، كيف لا، وقد جاءت نصوص بلسان عربي مبين، وهو أكثر النصوص اللغوية وثوقاً، فلا يُرد الاحتجاج بالقرآن الكريم، ومن هنا استمد الاحتجاج به قوته، إذ لا يملك أحد من الناس الاعتراض على ما جاء في هذا الكتاب العظيم، فكل ما ورد فيه من تراكيب وصيغ داخل ضمن جسم اللغة العربيّة ولا مجال لرده أو تضعيفه ومن هنا جاءت دراستي في الدرس القرآني.

وجاءت الدراسة في خمسة فصول وتمهيد وخاتمة، وهي على النحو الآتي:  
ابتدأت الدراسة بتمهيد تحدّثت فيه عن السّمين الحلبيّ من حيث اسمه ولقبه، وحياته ونسبه وعلمه، ومؤلفاته، وكتابه الدر المصون. وتناول الفصل الأول منهج السّمين الحلبيّ في الاعتراض على أصحاب كتب أعراب القرآن، من حيث اعتماده على السماع، واعتماده على القياس، واعتماده على بعض الملامح المنطقية، والالتكاء على المعنى، والاحتكام إلى التركيب. أما الفصل الثاني، فقد خُصّص للحديث عن الاعتراضات النحويّة عند السّمين الحلبيّ ضمن باب المرفوعات، سواء في المبتدأ والخبر، أو ما كان أصله مبتدأ وخبراً، أو الفاعل ونائب الفاعل. وعالج الفصل الثالث الاعتراضات النحويّة ضمن باب المنصوبات. وتكفّل الفصل الرابع بدراسة الاعتراضات النحويّة في باب التوابع. وجاء الفصل الخامس؛ لدراسة اعتراضات السّمين الحلبيّ ضمن باب المجرورات ومعاني الأدوات. وخُتمت الدراسة بخاتمة عُرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

## **Abstract**

### **Objections of Al-Sameen Al-Halabi Grammatical in Durr Preserving at Instruction about Owners Whose Wrot Oarab Quran**

**Lafi Mohamed Al-Jafaree Enazi**

**Mu'tah University, 2015**

Lesson Quranic occupies lots of space in arab language.why not where it coms text of Arabitangue that's the most linguistict text confidence. That no person can full protest not only if the Qoran from that protest derives its strength. Which no person from people can protest that camein this great book.Every thing came in it from formulas and structures in the body of Arabic language . no way to made it weakly or repels. From where my studies came my studies came in five chapters preface. conclusion as follow;

Study began with preface speaking about name of AL Sameen AL Halbi and nick name

Lineage his knowledge and authors.and his book that speaking about DUrr preserving.

Chapter one speaking about method of AL Sameen AL Halbi objection about owners of arab wrote the Quran which depends on hearing and measurement depend on logical features. Reclining on meaning resorting to the installation.

Second chapter specify talking about objections grammatical at AL Sameen AL Halbi.

within nominative or indicative door whether in debutante news or verb or on behalf of verb and treat meant chapter three objections grammatical within mansobat .the part four include in study about objections of grammatical in disciples , in part five tostudy objections of AL Sameen AL Halbiwithin preposition and tools meaning.

At the end of study conclusion perview necessary results that I find it in my studies.

## المقدمة:

يشغل الدرس القرآني حيزاً كبيراً في البحث اللغوي العربي، كيف لا، وهذا الكتاب المقدس جاء بلسانٍ عربيٍّ مبین، وهو أكثر النصوص اللغوية وثوقاً، فلا يُرد الاحتجاج بالقرآن الكريم، ومن هنا استمد الاحتجاج به قوته، إذ لا يملك أحد من الناس الاعتراض على ما جاء في هذا الكتاب العظيم، فكل ما ورد فيه من تراكيب وصيغ داخل ضمن جسم اللغة العربيّة ولا مجال لرده أو تضعيفه.

وكان لهذا الكتاب العظيم اهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين والعلماء، وأولوا هذا الكتاب عنايتهم الخاصة، فظهر ما يمكن أن نطلق عليه مؤلفات أعراب القرآن، وهذه المؤلفات تناولت القضايا اللغوية الداخلة في كتاب الله تعالى صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلاليّاً، وذلك خدمة منهم لهذا الكتاب العظيم، وكانت أكثر هذه المؤلفات تتحصر في القرون الهجرية الأولى.

غير أننا حين ننعم النظر في آراء النحاة والمفسرين في القرون اللاحقة، فكثيراً ما نجدهم يعترضون على أصحاب كتب الأعراب هذه، كما نجدهم يبرهنون عن صحة وجهة نظرهم من خلال بعض الملامح القياسية أو السماعية أو المنطقية التي يستعملونها في ذلك.

ومن بين هؤلاء المفسرين السّمين الحلبيّ، إذ كثيراً ما نجده في ثنايا تفسيره: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" يعترض على أولئك الذين وضعوا مؤلفات في أعراب القرآن، كالفرّاء، والأخفش، والنحاس، والعكبري، والزجاج، وغيرهم. ومن هنا جاءت هذه الدراسة كي تتناول موضوع اعتراضات السّمين الحلبيّ من خلال كتابه "الدر المصون" على أصحاب كتب أعراب القرآن، وبيان حجته في هذه الاعتراضات، وترجيح ما يراه مناسباً.

ولا يمكن الزعم أنّ هذه الدراسة هي الأولى التي تُعنى بدراسة العالم الفذّ السّمين الحلبيّ، أو بدراسة كتابه الدر المصون، فقد سبقَت بمجموعة من الدراسات التي تناولت السّمين الحلبيّ وكتابه الدر المصون منها: دراسة عبدالله بن عبدالعزيز الطريقي: "اعتراضات السّمين الحلبيّ في الدرّ المصون على أبي حيان: دراسة نحوية صرفية"، - المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1420 هـ.

ودراسة خديجة الفقيه: "اعتراضات السّمين الحلبيّ النحويّة والصرفية في كتابه الدر المصون على ابن عطية الأندلسي في كتابه المحرر الوجيز: دراسة ونقدا"، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، السعودية، 1422 هـ.

ودراسة مراد علي الفراية: "السّمين الحلبيّ نحويّاً من خلال كتابه الدر المصون، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2004 م.

ودراسة رحمة العُمري: "المسائل النحويّة بين ابن عطية وأبي حيان والسّمين الحلبيّ في الدر المصون"، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، 1435 هـ.

ودراسة خالد عبد الله الحوري: "ردود السّمين الحلبيّ النحويّة على ابن عطية الأندلسي في كتاب الدر المصون"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1433 هـ.

إلا أنّ هذه الدراسات لم تتطرق إلى اعتراضات السّمين الحلبيّ على أصحاب كتب أعاريب القرآن بشكل عام، كما أنّها لم تتناول بالبحث آراء كبار معربي القرآن من أمثال: الفراء، والأخفش، والنحاس، والعكبري، والزجاج، وغيرهم.

وتنطلق أهميتها كونها تكشف لنا عن شخصية لغوية فذة في القرن الثامن الهجري، هذه الشخصية اللغوية المتمثلة بالسّمين الحلبيّ لم تتصف فقط بعلمها اللغوي، وإنّما اتصفت بعلمها التفسيري للقرآن الكريم، إذ ضمّن السّمين الحلبيّ تفسيره هذا عدداً كبيراً من الآراء النحويّة التي جاءت على هيئة اعتراضات في بعض الأحيان، وعرض من خلالها كثيراً من الآراء النحويّة التي امتاز بها عن غيره.

كما تتبع أهميتها في أنّها تناقش موضوعات خلافية ورد فيها الكثير من الخلاف اللغوي، لذا فمن الضروري إبراز الأقوال الواردة فيها كافة، ومحاولة الترجيح بالحجة والدليل والبرهان.

وتهدف هذه الدراسة، إلى بيان الكيفية التي انتهجها السّمين الحلبيّ في اعتراضاته على أصحاب كتب أعاريب القرآن، وبيان منهجه في ذلك، وبيان الأسس التي اعتمدها في الاعتراض والترجيح، كما تهدف إلى إبراز المواضيع التي اعترض فيها السّمين الحلبيّ، وبيان المسألة النحويّة في ذلك، متخذة من المنهج الوصفي التحليلي منهجاً علمياً تسير عليه.

وفي الختام، أسأل الله أن يكتب فيها النفع والخير والبركة، إنه ولي ذلك والقادر عليه،  
والحمد لله رب العالمين.

## التمهيد:

أخذ الفكر النحوي بالتطور شيئاً فشيئاً في حلقات زمانية متتالية ضمن الفكر العربيّ عموماً، خاصة حينما كان العلماء يمزجون الفكر النحوي بغيره من المسائل العلمية الأخرى، فكما يعلم الجميع فإن الدراسة النحويّة تسوق إلى دلالات عامة ضمن الإطار الدلالي، فإن حالات الإعراب المختلفة تقود إلى المعاني المتعددة، فحركات الإعراب ما هي إلا دوال على المعاني، فالضمة دالة الفاعلية، والفتحة دالة المفعولية، والكسرة دالة الإضافة، وهذه المعاني إنما تحصّلت من خلال علامات الإعراب تلك<sup>(1)</sup>، وعالم مثل السّمين الحلبيّ عند تفسيره للقرآن الكريم، لا بد له من الاطّلاع على علوم اللغة المختلفة والمتعددة، فإنّ النحو والصرف سبيلان مهمان وضروريان لعالم التفسير حينما يريد تفسير كتاب الله سبحانه وتعالى؛ لأنه من خلال هذا العلم يستطيع الوصول إلى دلالات الألفاظ، ومقاييس المعاني، وسبل الاستدلال، وطرائق الاعتراض والاحتجاج<sup>(2)</sup>.

فالإعراب علامة على المعنى، أي أنّ الحركة الإعرابية ليست مجرد حركة صوتية تنطق في آخر الكلمة فحسب، وإنّما هي علامة يُستدل بها على المعنى، فإن الضمة علامة الفاعلية، فهي تدل على الفاعل، أما بقية المرفوعات فقد اشبهت الفاعل فأخذت علامته الإعرابية، كالمبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر "إن" وأخواتها، وهكذا، أما الفتحة فهي علامة المفعولية، أي تدل على المفعول به، وإنّما أخذت بقية المنصوبات هذه العلامة الإعرابيّة لشبهها بالمفعول به، فكانت تلك العلامة الإعرابية

---

(1) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص166، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ج 1، ص54.

(2) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1974م). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج4، ص215.

سبباً لموقعها من المعنى والإعراب، أما الكسرة فهي علامة الإضافة، فمن هنا يظهر أن هذه الحركات الإعرابية لها موضعها من المعنى<sup>(1)</sup>.

ومن هنا فإن هذا التطور النحوي لم يجعل النُحاة متجمدين في أمكنتهم، يكتفون بما يأخذونه عن سبقهم؛ بل بلغ الأمر ببعضهم إلى الاعتراض، والاحتجاج على من سبقه من النُحاة، ليصل في ظنه إلى نتيجة أقوى وأوثق في نفسه من النتيجة التي سبق إليها من سبقه، وهذا ما سنتناوله هذه الدراسة عند نحوي مفسر هو السمين الحلبي في تفسيره الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

### السمين الحلبي:

#### اسمه ولقبه وكنيته:

هو شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي<sup>(2)</sup>، وهو معروف بلقب السمين<sup>(3)</sup>، كما كانت كنيته أبا العباس<sup>(4)</sup>.

#### حياته وعلمه:

ارتحل السمين الحلبي إلى مصر، وأخذ فيها النحو، حتى برع فيه، ولازم أبا حيان الأندلسي حتى فاق أقرانه في علم النحو، كما كان عالماً بالقراءات، والحديث، والفقه، علاوة على علمه بالتفسير، إذ له كتاب في التفسير، وُلِّي تصدير القراءة القرآنية بجامعة ابن طولون، كما تولى نظر الأوقاف<sup>(5)</sup>.

---

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق:

علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص 37.

(2) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (1972م). الدرر الكامنة

في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية،

حيدر آباد - الهند، الطبعة الثانية، ج 1، ص 402.

(3) ينظر: محيسن، محمد محمد محمد سالم (1992م). معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، دار

الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 146.

(4) ينظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (1351هـ). غاية النهاية في طبقات

القراء، عني بنشره: جوزيف برجستراسر، دار ابن تيمية، الطبعة الأولى، ج 1، ص 152.

(5) ينظر: ابن حجر العسقلاني. الدرر الكامنة، ج 1، ص 402.

والسّمين الحلبيّ من فقهاء المذهب الشافعي، إذ تولّى تدريس هذا المذهب في مصر إبان حياته، وعلاوة على ذلك، فإنه قد تولّى نيابة الحكم في مصر<sup>(1)</sup>. والإمام السمين أبو العباس منسوب لحلب، وذلك أن أصله منها، غير أنه استقر بمصر طوال مدة حياته، ولم يرتحل عنها، وفيها تلقّى العلم<sup>(2)</sup>.

**شيوخه:**

تتلمذ السّمين الحلبيّ - رحمه الله تعالى - على أيدي علماء عصره، ففاق أقرانه، وتميّز في علم النحو الذي أخذه عن أبي حيان الأندلسي، كما تتلمذ على يدي التّقّي الصائغ، وأخذ عنه علم القراءات القرآنية ومهر فيها، كما تتلمذ على يدي يونس الدبوسي وأخذ عنه الحديث الشريف<sup>(3)</sup>، كما تعلّم الحروف بالإسكندرية على يدي أحمد ابن محمّد بن إبراهيم العشاب<sup>(4)</sup>.

إنّ هذه العناصر العلمية أسهمت إسهاماً مباشراً في تشكيل شخصية السّمين الحلبيّ المنفردة في عصره؛ فإنّ تلقّيه كل هذه العلوم جعلته قادراً على التفوق والإبداع، علاوة على مقدرته العلمية في تصنيف المصنّفات، ووضع المؤلفات الكبيرة خاصة في تفسير القرآن الكريم، إذ يعد تفسيره "الدر المصون" من بين أبرز تلك التفسيرات الكبيرة والزاهرة بما فيها من معلومات ناتجة عن عقل مشبع بالعلم، مزوّد بعناصر المعرفة اللغوية والعلمية؛ الأمر الذي جعله يصل إلى هذه المرتبة العلمية العليا، وانعكس انعكاساً مباشراً على مؤلّفاته.

---

(1) ينظر: الداوودي، شهاب الدين محمّد بن علي بن أحمد (د.ت). طبقات المفسرين، راجعه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج1، ص 102.

(2) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمّد (2002م). كتاب الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ج 1، ص 274.

(3) ينظر: ابن حجر العسقلاني. الدرر الكامنة، ج 1، ص 402.

(4) ينظر: ابن الجزري. غاية النهاية، ج 1، ص 152.

## مؤلفاته:

للسمين الحلبي عدد من المؤلفات التي تتم عن غزارة علمه، وسعة ثقافته، كان من أهمها على الإطلاق تفسيره للقرآن الكريم المسمّى: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، ألفه في حياة شيخه أبي حيان الأندلسي، وناقشه فيه مناقشات كثيرة، وشرح لتسهيل الفوائد لابن مالك، وشرح للشاطبية<sup>(1)</sup>، كما وضع كتاباً في إعراب القرآن الكريم<sup>(2)</sup>، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز<sup>(3)</sup>، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ<sup>(4)</sup>.

## وفاته:

توفي الإمام السمين الحلبي رحمه الله تعالى بمصر<sup>(5)</sup> في جمادى الآخرة، وقيل في شعبان<sup>(6)</sup> من سنة ست وخمسين وسبع مائة للهجرة<sup>(7)</sup>.

## كتاب "الدر المصون":

يُعدُّ كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" من بين مجموعة الكتب والمصنّفات التي وُضعت في إعراب القرآن الكريم، واعتمد فيه السمين الحلبي على ما وصل إليه من مسائل لغوية متعلقة بإعراب القرآن الكريم من شيخه وأستاذه أبي حيان

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 402.

(2) ابن الغزي، أبو المعالي شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن (1990م). ديوان الإسلام، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص 23.

(3) كحالة، عمر بن رضا بن محمّد راغب (د.ت). معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 211.

(4) الباباني، إسماعيل بن محمّد أمين (1951م). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، نسخاً عن طبعة وكالة المعارف الجلييلة بمطبعتها البهية بإستانبول - تركيا، ج 1، ص 111.

(5) ينظر: كحالة. معجم المؤلفين، ج 2، ص 211.

(6) ينظر: ابن الجزري. غاية النهاية، ج 1، ص 152.

(7) ينظر: ابن حجر العسقلاني. الدرر الكامنة، ج 1، ص 403.

الأندلسي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ السّمين الحلبيّ قد صنّف هذا المصنّف في إعراب القرآن إبان حياة أبي حيان، وكانت لهما مناقشات كثيرة ضمن هذا الكتاب<sup>(1)</sup>.

وأول ما افتتح السّمين الحلبيّ كتابه هذا بقوله: " الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ناطقا بالحكمة وفصل الخطاب، ووعد قارئه أعظم الثواب، وجعل متبعه سالكا طرق السّداد والصّواب ... وبعد: فالقرآن أفضل كتب الله الجليّة أنزله على خير خلقه عامة وبعثه به إلى خير أمة، كما شهد به كتابه المبين على لسان رسوله الصادق الأمين، جعله كتابا فارقا بين الشك واليقين ... فالأولى بالعاقل الأريب والفظن اللبيب أن يطلع من علومه على أهمها وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علوم: علم الاعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان"<sup>(2)</sup>.

وثمّة مجموعة من النسخ المخطوطة للدر المصون أكثرها من القرنين الحادي عشر الهجري، والثالث عشر الهجري، وأغلبها بحالة جيدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها نسخ بخط اليد، كُتبت فيها الآيات ورؤوس الفقرات - أحيانا - وأسماء السور بالخط الأحمر، وهي نسخ بعضها يتم بعضها الآخر<sup>(3)</sup>.

وانطلاقاً من كون هذا الكتاب آخذاً للمكان الأرحب بين كتب أعراب القرآن، واستناداً إلى أنّه كتاب يتناول الحديث عن إعراب القرآن الكريم، ويتضمن تفسيراً لآياته، فإنّه يستحق من الباحثين والدارسين اهتماماً كبيراً في سبر أغواره، والوصول إلى أعماقه، وفهم الفكر النحوي المتميّز لمؤلفه السّمين الحلبيّ، لذا جاءت هذه الدراسة لتتناول هذا الكتاب بالبحث والدراسة.

---

(1) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار المثني، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، ج 1، ص 81 - 82.

(2) السّمين الحلبيّ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمّد معوض، وعاد أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا عبدالمجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م، ج1، ص25.

(3) ينظر: الخيمة، صلاح محمّد (1983م). فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، مجمع اللغة العربيّة، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ج 2، ص 126-130.

## الفصل الأول

### منهج السّمين الحلبيّ في الاعتراض على أصحاب كتب أعراب القرآن

تحدّث هذه الدراسة عن اعتراضات السّمين الحلبيّ على أصحاب كتب أعراب القرآن، فلا بُدّ من التعرّيج ولو سريعاً على ذكر هؤلاء المصنّفين الذين كتبوا في إعراب القرآن الكريم؛ لكون السّمين الحلبيّ اعترض عليهم في هذه المصنّفات بما يتعلق بأرائهم النحويّة.

ومن بين العلماء الذين صنّفوا مصنّفات في إعراب القرآن الكريم ومعانيه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء صاحب كتاب معاني القرآن، وأبو الحسن الأخفش صاحب كتاب معاني القرآن، وأبو جعفر النحاس صاحب كتاب إعراب القرآن، وأبو إسحاق الزجاج صاحب كتاب معاني القرآن وإعرابه، ومكي بن أبي طالب صاحب كتاب مشكل إعراب القرآن، والعكبري صاحب كتاب التبيان في إعراب القرآن<sup>(1)</sup>.

ويعني هذا أنّ هذه الدراسة ستتناول اعتراضات السّمين الحلبيّ على هؤلاء المفسرين والعلماء، وبيان موقفه من آرائهم النحويّة، علاوة على توضيح وجهة نظره في المسألة النحويّة التي يناقشها.

أمّا إذا نظرنا في منهجه العلمي في الاحتجاج والاعتراض، فإنّنا نجده يعتمد على إظهار الحجة والبرهان من المعترض - بكسر الراء - على المعترض عليه، إذ إنّ هذه الحجة التي تُساق تمثّل السبيل الصحيح لقبول الاعتراض أو رده، فليس هناك اعتراض لمجرد الاعتراض فحسب، بل لا بدّ من إظهار الحجة والبرهان.

ومن هنا، فإنّ السّمين الحلبيّ بلغ من العلم مرتبة عالية تجعله من العلماء العارفين بصواب الاحتجاج وخطئه، وبالواجب عليه سوقه كي يصل إلى الموقف السليم الصحيح في اعتراضاته على أصحاب كتب أعراب القرآن، وهذا الفصل يسعى للوصول إلى منهج السّمين الحلبيّ في الاعتراض، وطريقته في الاستدلال لرأيه، والأصول التي اعتمدها في إيراد أدلته ضمن المسائل النحويّة التي اعترض فيها.

---

(1) ينظر: القنوجي، أبو الطيب محمّد صديق خان بن حسن (2002م). أبجد العلوم، دار ابن

حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص 283.

## 1.1 السماع:

ولا شكَّ أنَّ السماع هو أول أصل احتجاجي يعتمد عليه السَّمين الحلبيّ في احتجاجاته على النُّحاة، وهذا الأصل مهم جداً عند النحويين في حال احتجاجهم على رأي نحوي ما، وإرادتهم لإظهار الدليل من كلام العرب، فإنَّ السماع من الأدلة القوية لدى النحويين.

والسماع أهم أصل من أصول النحو من جهة، ومن أصول الاستدلال والاحتجاج عند النحويين، فهو يمثل الصيغة الكلامية المنطوقة التي نطق بها أهل العربيّة الفصحاء، وتناقلتها الألسن عبر السنوات والأعوام، فالسماع ركن من الأركان التي يلتجئ إليها النحوي عند احتجاجه لرأيه، أو احتجاجه على رأي سواه من النُّحاة، وليس أمر السماع مقتصراً على نص لغوي واحد فحسب، بل تتسع دائرته لتشمل النصوص المنقولة عن العرب كافة، بدءاً من القرآن الكريم الذي نُقل إلينا بالتواتر، مما منح آياته وجمله، وتراكيبه مزيداً من القوة في جانب الاحتجاج، إذ لا يُرد الاحتجاج بالقرآن الكريم لما له من صفة التصديق المطلقة، فلا يتطرق إليه الشك، ولا يدنو منه الخلل، لذا فحجته دامغة، ويليه في المرتبة الثانية تلك القراءات السبعية التي استمدت قوة حجيتها من قوة حجية القرآن الكريم، فهي أيضاً منقولة بالتواتر، مما ينفي عنها صفة الزلل والنسيان، ومن ناحية أخرى فهي كلام منطوق عن العرب الفصحاء، وبلي ذلك الاحتجاج بالحديث الشريف، وأقوال العرب شعراً ونثراً، وهذه كلها ذات حجية متوافقة مع أصل اللغة، أما إذا خالف النص شيئاً من أصول اللغة فلا حجة فيه<sup>(1)</sup>.

والسَّمين الحلبيّ في احتجاجه لرأيه، واعتراضه على رأي سواه من أصحاب أعاريب القرآن اعتمد على عناصر الاحتجاج منها السماع، ومن بين تلك المواضع ما

---

(1) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين ( 1999م ). الاقتراح في علم أصول

النحو وجدله، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى،

جاء في حديثه عن "غير" في قوله سبحانه وتعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(1)</sup>.

إذ يقول السَّمِين الحَلْبِيّ معترضاً على الفَرَّاء: "وقيل: على الاستثناء المنقطع، ومنعه الفَرَّاء قال: لأن «لا» لا تُزاد إلا إذا تقدّمتها نفي، كقوله<sup>(2)</sup>:  
ما كان يرضى رسولُ الله فِعْلَهُمَا والطيبان أبو بكرٍ ولا عُمَرُ  
وأجابوا بأنَّ «لا» صلة زائدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾<sup>(3)</sup>، وقول  
الشاعر<sup>(4)</sup>:

وما ألومُ البيضَ ألاَّ تَسْخَرَا . . . . .

وقول الآخر<sup>(5)</sup>:

وَيَلْحَيِّنِي فِي اللّهُو أَلَا أُحِبُّهُ وَللَّهُو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ

وقول الآخر<sup>(6)</sup>:

---

<sup>1</sup> - سورة الفاتحة، آية: 7.  
<sup>2</sup> - ينظر البيت في: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1984م). حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ص32.  
<sup>3</sup> - سورة الأعراف، آية: 12.  
<sup>4</sup> - ينظر البيت بغير نسبة في: ابن جني، أبو الفتح عثمان (1962م). التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، ص 120.  
<sup>5</sup> - ينظر البيت في: المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد (1997م). الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ج 1، ص 70.  
<sup>6</sup> - ينظر البيت في: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم بن محمّد، دار الأندلس للطباعة والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص 77.

أبى جوده لا البخل واستعجلت نَعَمْ به مِنْ فِتْيَ لا يَمْنَعُ الجودَ نائِلُهُ<sup>(1)</sup>.

يظهر للباحث من الموضع السابق، كيف أنّ السّمين الحلبيّ اعتمد على إيراد المسموع من كلام العرب، وهو الشعر، إذ استدلّ على صحة ما يذهب إليه، وفساد ما ذهب إليه الفرّاء بهذه الأدلة المسموعة عن العرب، وهو بذلك يحاول أن يُثبت للقارئ أنّ ما يذهب إليه من رأي مدعوم بكلام العرب المسموع عنهم، والدليل هذه الأبيات الشعرية التي ساقها في سبيل إقناع المتلقي بهذا الموقف.

ومن المواضع التي اعتمد فيها السّمين الحلبيّ على السماع للرد على صاحب أعراب القرآن ما جاء في حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: (فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ)<sup>(2)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ متحدثاً عن مجيء "إلى" بمعنى "مع" كما في الآية الكريمة: "وقال قوم: إنّ "إلى" بمعنى مع أي: مع الله، قال الفرّاء: وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل "إلى" في موضع مع إذا ضممت الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه كقول العرب: "الذّودُ إلى الذّودِ إبل" أي: الذود، بخلاف قولك: "قَدِمَ فلانٌ ومعه مال كثير" فإنه لا يصلح أن تقول: وإليه مال"<sup>(3)</sup>.

جعل السّمين الحلبيّ من الكلام النثري المسموع عن العرب سبيلاً لاحتجاجه واعتراضه على الفرّاء الذي أجاز مجيء "إلى" بمعنى "مع" فإن المعنى لا يعضده، ولا يمكن القول بهذا القول إلا في حالة تركيبية شبيهة بقول العرب: الذود إلى الذود إبل، فإنّ كان الكلام وفقاً لهذا التركيب جاز أن تكون "إلى" بمعنى "مع" وإلا فلا<sup>(4)</sup>.

1- السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 84.

2- سورة آل عمران، آية: 53 .

3- السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 2، ص 112.

4- ينظر: الزجاجي. حروف المعاني والصفات، ص 66.

فإنَّ الشرط الذي يجب توافره في الجملة التركيبية كي تأتي "إلى" بمعنى "مع" أن يكون المعنى ضم شيء إلى شيء آخر، أما في حالة الصحبة في الآية الكريمة فليس جائزاً اعتبار "إلى" بمعنى "مع" (1).

ويعتمد السّمين الحلبيّ في رده على الفراء باعتباره مجيء "إلى" بمعنى "مع" على أساس من الكلام المسموع عن العرب، فإنَّ الحجة السماعية من الحجج القوية التي يعتمد عليها السّمين الحلبيّ في رده لأقوال العلماء سواء أكانوا من أصحاب أعراب القرآن أم من سواهم من العلماء، فالسماع من أقوى حجج النحويين، لذا يعتمد عليه السمين كثيراً، شأنه في ذلك شأن سائر علماء العربيّة الذين اتكؤوا على هذا العنصر التأسيلي في نظرتهم إلى قواعد العربيّة.

ومن بين المواضع التي اعتمد فيها السّمين الحلبيّ على السماع ما جاء في حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: " إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ" (2).

إذ يظهر الاعتراض عند السّمين الحلبيّ على الفراء في اعتبار تخفيف "إنّ" وعملها عمل "ليس" وذلك في قوله: " العامّة على تشديد إنّ فالموصول اسمها وعبادٌ خبرها. وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف "إنّ" ونصب "عباد" و "أمثالكم" (3). وخرّجها أبو الفتح ابن جني وغيره أنّها "إنّ" النافية، وهي عاملة عمل "ما" الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين غير الفراء، وقال به من البصريين ابن السراج والفارسي وابن

---

<sup>1</sup> - ينظر: المرادي، أبو محمّد حسن بن قاسم بدر الدين (1992م). الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص 386.

<sup>2</sup> - سورة الأعراف، آية: 194.

<sup>3</sup> - ينظر القراءة في: اليشكري، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (2007م). الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 557.

جني، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. والصحيح أن إعمالها لغة ثابتة نظماً ونثراً وأنشدوا<sup>(1)</sup>:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين<sup>(2)</sup>.

والشاهد في هذا البيت قوله: إن هو مستولياً...، فقد نصب "مستولياً على أنه خبر "إن" المشبهة بـ "ليس" والعاملة عمل "ما" الحجازية، فالتقدير: ما هو مستولياً على أحد<sup>(3)</sup>.

ويظهر للباحث من خلال النص السابق اعتماد السمين الحلبي على السماع من كلام العرب لرد رأي الفراء الذي لم يصرح به، وإنما اكتفى بالتعريض به من خلال ذكره لرأي الكسائي وأكثر الكوفيين، فقد بين أن الكسائي وأكثر الكوفيين قالوا بجواز عمل "إن" عمل ليس في الآية الكريمة بعد تخفيفها، في حين لم يقل به الفراء، فكان الشاهد المسموع من كلام العرب ردّاً على ما ما لم يقله الفراء.

وممّا يُلاحظ في هذه المسألة التي اعتمد فيها السمين الحلبي على السماع، أنه لم يُصرح بقول الفراء تصريحاً واضحاً، وإنما اكتفى بالتعريض به دون ذكره، وهو ما لم نعهده عند السمين الحلبي حين يريد الاعتراض على رأي ما.

---

<sup>1</sup> - ينظر البيت في: البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان

العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، الطبعة الرابعة، ج 4، ص 166، و ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (1991م). أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج 3، ص 143، غير أن العجز فيه: إلا على جزه الملعين، وهذا الاختلاف لا يؤثر في الشاهد، لأن الشاهد مائل في صدر البيت لا في عجزه.

<sup>2</sup> - السمين الحلبي. الدر المصون، ج 3، ص 385.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ج 1، ص 150.

ومما يعتمد عليه السّمين الحلبيّ حين يتحدّث عن السماع القراءات القرآنية، فقرّاءات السبعة عنده حجة لغوية قويمة، ويظهر للباحث ذلك في حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: "وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (1).

يقول السّمين الحلبيّ معترضاً على الفرّاء: "وزعم الفرّاء وجماعة أن العرب إذا قالت: "ولكن" بالواو آثرت تشديد النون، وإذا لم تكن الواو آثرت التخفيف. وقد ورد في قراءات السبعة التخفيف. وقد ورد في قراءات السبعة التخفيف والتشديد نحو ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ (2)، و ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (3) (4).

جعل السّمين الحلبيّ من القراءة القرآنية سبيلاً للاستدلال على صحّة مذهبه وفساد ما ذهب إليه الفرّاء من قول، وهذه القراءات القرآنية التي ساقها السّمين الحلبيّ ما هي إلا شواهد مسموعة عن العرب، فهي شواهد سماعية، يظهر الشاهد فيها بمجيء الواو مع "ولكن" في ظلّ تشديد النون، في حين أنّ الفرّاء قال بأن الواو إذا اتصلت بـ "لكن" خففت النون، وهو ما لم يقرّ به النُّحاة أيضاً في تععيدهم لقواعد النحو (5).

فمن خلال النص السابق يمكننا أن نرى أنّ السّمين الحلبيّ اعترض على قول الفرّاء بأن الواو تكون مع تخفيف النون، أما إذا لم يكن التركيب بالواو فإن النون مشددة، أي: لكنّ، ولكنّ، فنفي السّمين الحلبيّ هذا الزعم من الفرّاء ومن تابعه بأن جاء

---

<sup>1</sup> - سورة يونس، آية: 37.

<sup>2</sup> - سورة البقرة، آية: 102.

<sup>3</sup> - سورة الأنفال، آية: 17.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 4، ص 33.

<sup>5</sup> - ينظر: الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج1، ص 260.

بكلام مسموع عن العرب يدلّ به على مجيء التشديد مع الواو، وهو ما ينفي به كلام الفراء، ويثبت صحّة ما ذهب إليه .

وفي موضع آخر يعتمد فيه السّمين الحلبيّ على السماع فيما يذهب إليه من رأي من حيث اعتراضه على واحد من أصحاب أعاريب القرآن، يقول متحدّثاً عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّنْ دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾<sup>(1)</sup>، وردّ الفراء هذا وقال: "لم أسمع يئست بمعنى علمت". وردّ عليه: بأنّ من حفظ حجة على من لم يحفظ، ويدلّ على ذلك قراءة عليّ وابن عباس وعكرمة وابن أبي مُليكة والجحدري وعلي بن الحسين وابنه زيد وجعفر بن محمّد وابن يزيد المدني وعبد الله بن يزيد وعلي ابن بزيمة: "أو لم يتبين"، من تبينت كذا إذا عرفته<sup>(2)</sup>. وقد افترى من قال: «إنما كتبه الكاتب وهو ناعس، وكان أصله "أفلم يتبين" فسوّى هذه الحروف فنوّهم أنها سين"<sup>(3)</sup>. وهكذا، فإنّ القراءة القرآنية الكريمة كانت سبباً للاحتجاج عند السّمين الحلبيّ ضمن هذا الموضع، وهو موضع ردّ فيه على الفراء حيث عدّ "يئس" هنا لم تأت بمعنى العلم، فما كان من السّمين الحلبيّ إلّا أن جاء بهذه القراءة القرآنية التي تعضد ما ذهب إليه من رفض لكلام الفراء السابق.

## 2.1 القياس:

يلجأ النّحاة للقياس في حالة عدم وجود السماع ليعضد القول النحوي، و يلجؤون إليه بوجود السماع أيضاً، فالقياس أساس منطقي يعتمد عليه النحوي في إثبات صحة ما ذهب إليه، والاحتجاج لرأيه، أو على رأي غيره، فما القياس إلا عملية منطقية

<sup>1</sup> - سورة الرعد، آية: 31.

<sup>2</sup> - ينظر القراءة في: الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج 7، ص 148.

<sup>3</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 4، ص 244.

تقوم بين طرفين وعنصرين، المقيس والمقيس عليه، وبينهما علة جامعة، ووفقاً لهذه العلة الجامعة يمكن إلحاق المقيس بالمقيس عليه، أو إلحاق الفرع بالأصل بناء على تلك العلة الجامعة، ومن ناحية أخرى إذا انتفى ذلك الحكم عن الأصل، فإنه بالضرورة ينتفي عن الفرع، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود تلك العلة الجامعة بين الطرفين كي يُلحق الثاني بالأول<sup>(1)</sup>.

هذا يعني أنّ القياس أصل منطقي يعتمد عليه النُحاة في الوصول إلى الحكم على قضية لغوية ما، وهو قائم على أساس من التناسب بين شيئين - الأصل والفرع- فإذا وُجدت العلة الجامعة بين الأصل والفرع أمكن إلحاق حكم الأصل بالفرع، وإعطاء هذا الفرع حكم الأصل<sup>(2)</sup>.

ولا بدّ من الاعتماد على القياس في التقعيد اللغوي عموماً والنحوي خصوصاً، إذ إنّ علماء العربيّة لم يستطيعوا سماع كلّ شيء عن العرب، ولم يستطيعوا الوصول إلى كلام العرب في كافّة أنماط الكلام التركيبية والبنائية والتصويتية، بل إنّ ما سمعوه لا يمثل إلا القليل القليل، ومن هنا كان لا بد من اللجوء إلى عنصر تأصيلي منطقي يمكن من خلاله الوصول إلى القاعدة النحويّة التي لم تُسمع عن العرب، وهو ما كان من اعتمادهم على القياس، فإنّ ما لم يسمعه عن العرب مقيس على ما سمعوه، وبذا يمكن للنحاة أن تستقيم لديهم القواعد وفق ما يقتضيه المنهج العلمي القويم<sup>(3)</sup>.

وربّما كان القياس من أكثر الأمور المنطقية شيوعاً في العلوم الإنسانية، فليس أمره مقصوراً على الجوانب اللغوية والنحويّة فحسب، بل يعتمد عليه الفقهاء، والعلماء، وأهل الشريعة، وغيرهم، فقد توسّع الجرجاني في مفهوم القياس، وفصّل فيه، وذلك إذ يقول: "القياس: في اللغة عبارة عن التقدير، يقال: قست النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره. وفي الشريعة عبارة عن المعنى

---

<sup>1</sup> - ينظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م). رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان .الأردن، ص 66.

<sup>2</sup> - ينظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد (1971م). الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية، ص 93.

<sup>3</sup> - السيوطي. الاقتراح، ص 89.

المستنبط من النص؛ لتعديه الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم. القياس: قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث؛ فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما: العالم حادث؛ هذا عند المنطقيين، وعند أهل الأصول: القياس: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر، واختيار لفظ الإبانة دون الإثبات؛ لأنّ القياس مظهر للحكم لا مثبت، وذكر مثل الحكم، ومثل العلة، احتراز عن لزوم القول بانتقال الأوصاف، واختيار لفظ المذكورين ليشمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين. اعلم أنّ القياس إما جلي، وهو ما تسبق إليه الأفهام، وإما خفي، وهو ما يكون بخلافه، ويسمّى: الاستحسان؛ لكنه أعمّ من القياس الخفي؛ فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياساً خفياً؛ لأنّ الاستحسان قد يطلق على ما ثبت بالنص وبالإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي<sup>(1)</sup>.

ومن خلال ما سبق كله يمكننا أن نعي تماماً أهمية هذا الأصل اللغوي في النحو العربي بالنسبة للنحويّ، كما يمكننا أن نعي تماماً أن هذا الأصل اللغوي يعتمد اعتماداً كبيراً على قدرة العالم في استنباط الأحكام اللغوية من خلال عناصر القياس، فليس من السهولة بمكان أن يستطيع العالم النحويّ الوصول إلى قياس لغوي إلا بالدربة والاطلاع الواسع، والتسلّح بالمنطق، وهو ما لا يفتقر إليه عالما الجليل في هذه الدراسة، وفيما يلي سنضرب عدداً من الأمثلة التي تُبرز اهتمام السّمين الحلبيّ بالقياس، واللجوء إليه في اعتراضه على أصحاب أعاريب القرآن.

ومن بين تلك المواضع ما جاء في حديث السّمين الحلبيّ عن "الآن" فقال: "وزعم الفراء أنه منقول من فعل ماضٍ، وأنّ أصله "أنّ" بمعنى حانَ فدخلت عليه "أل" زائدة واستُصحبَ بناؤه على الفتح، وجعله مثل قولهم: "ما رأيته مذ شَبَّ إلى دبّ" وقوله

---

<sup>1</sup> - الجرجاني، علي بن محمّد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص 181.

عليه السلام: "وأنهاكم عن قيل وقال"، وردّ عليه بأنّ "أل" لا تدخل على المنقول من فعل ماضٍ، وبأنه كان ينبغي أن يجوز إعرابه كظائره<sup>(1)</sup>.

إنّ الفعل الماضي إذا نُقل إلى الأسماء لا يجوز إدخال "أل" التعريف عليه، هذا هو الأساس المقيس عند النحاة في العربيّة، إذ يجوز نقل الفعل إلى الاسم<sup>(2)</sup>، وهو ما أشار إليه السّمين الحلبيّ في نصه السابق، واعترض به على الفراء.

اعتمد السّمين الحلبيّ في اعتراضه السابق على الفراء على أصل القياس الذي من خلاله نفى حكم دخول "أل" على "الآن" حين أجاز الفراء، وذلك انطلاقاً من القياس على غيره من الأفعال المنقولة إلى الأسماء، كما يلي:

الأصل: جميع الأفعال الماضية المنقولة.

الفرع: الآن.

العلة الجامعة: نقل الفعل إلى الاسم.

الحكم: عدم جواز دخول "أل" على الفعل بعد نقله وفقاً لسائر الأفعال المنقولة من الماضي.

هذا هو القياس الذي اعتمد عليه السّمين الحلبيّ في اعتراضه على كلام الفراء في بيانه أن "الآن" منقول من الفعل الماضي "آن" ثم دخلت عليه "أل".

وفي موضع آخر يتحدّث فيه السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفْتُونُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ عن الضمير "هو" في الآية الكريمة: "أجاز الكوفيون أن يكون "هو" عماداً وهو الذي يُسمّيه البصريون ضمير الفصل قدّم مع الخبر لما تقدّم، والأصل: وإخراجهم هو مُحْرَمٌ عليكم، وإخراجهم مبتدأ، ومُحْرَمٌ خبره، وهو عماد، فلمّا

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 1، ص 261.

<sup>2</sup> - ينظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 338.

<sup>3</sup> - سورة البقرة، آية: 85.

قُدِّمَ الخبرُ قُدِّمَ معه. قال الفراء: "لأن الواو هنا تطلب الاسم، وكلّ موضع تطلب فيه الاسم فالعماد جائز" وهذا عند البصريين ممنوع من وجهين: أحدهما: أن الفصل عندهم من شرطه أن يقع بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة قريبة من المعرفة في امتناع دخول "أل" كأفعل من، ومثل وأخواتها. والثاني: أن الفصل عندهم لا يجوز تقديمه مع ما اتصل به. ولهذه الأقوال مواضع يُبحث فيها عنها<sup>(1)</sup>.

اعتمد السمين الحلبي في ردّ قول الفراء السابق ومن تابعه به من الكوفيين على القياس الذي عليه جمهور النحاة، وهو أن ضمير الفصل يكون بين معرفتين أو شبيهه بالمعرفة، ولا يجوز تقديمه مع ما اتصل به، وهذا هو قياس اللغة الشائع، استطاع السمين الحلبي أن يبني عليه حجته، فأركان القياس تظهر كما يلي:

الأصل: الجملة المشتملة على ضمير الفصل.

الفرع: قوله: وهو محرم عليكم إخراجهم.

العلة الجامعة: وجود ضمير الفصل في هذه الجملة.

الحكم: عدم جواز اعتبار هذا الضمير فصلاً لعدم استيفائه لشروط القياس التي تعارف عليها النحاة من قبل، وهما: شرط وقوعه بين معرفتين، وشرط عدم جواز تقديمه مع ما اتصل به.

وفي موضع آخر يقول السمين الحلبي مفسراً قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَمَا كَانَ مِنكُمْ عَلَيْهِ عَاقِبَةٌ أُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

وموضع حديث السمين الحلبي في هذه الآية الكريمة يتصل بقوله: قتالٍ فيه، وسبب خفض "قتالٍ"، وذلك إذ يقول: "والثاني: أنه خفض على التكرير، قال أبو البقاء: "يريد أن التقدير: "عن قتالٍ فيه". وهو معنى قول الفراء، لأنه قال: «وهو مخفوض ب

<sup>1</sup> - السمين الحلبي. الدر المصون، ج 1، ص 288.

<sup>2</sup> - سورة البقرة، آية: 217.

"عَنْ" مضمرة. وهذا ضعيف جداً، لأنَّ حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار<sup>(1)</sup>.

فالسَّمين الحلبيّ في كلامه السابق ظاهر الاعتماد على القياس لما سُمع من كلام العرب، ولما استقرّ من قواعد لدى النحويين في اعتبارهم أن حرف الجر لا يعمل في حال حذفه، وهذا قياس على الشائع من كلام العرب، فإنّ القياس يظهر كما يلي:  
الأصل: كل جملة حُذِف فيها حرف الجر.

الفرع: قوله: قتالٍ فيه.

العلة: حذف حرف الجرّ منه.

الحكم: عدم إلحاقه بالمجرور بحرف الجر المحذوف، لأنّ قياس الكلام لا يجيز عمل حرف الجر محذوفاً.

ومن هنا يظهر للباحث اعتماد السَّمين الحلبيّ على القياس اللغوي المنطقي، الذي استطاع من خلاله أن ينفي رأي الفراء ومن تابعه من الكوفيين، فإنّه لا يجوز بقاء عمل حرف الجر وهو محذوف، وذلك لانتفاء ذلك في كلام العرب المقيس عليه.  
ومن خلال ما سبق كلّهُ، يمكننا القول بأنّ السَّمين الحلبيّ اعتمد على القياس المنطقي اللغويّ القائم على أساس من العقلية في إيجاد المقدمات العلمية، للوصول إلى النتائج المنطقية، هذا كلّهُ مضاف إليه تلك العمليات المنطقية التي يقوم عليها القياس من مقيس ومقيس عليه، وإلحاق للمقيس بالحكم، وهكذا، فإنّ القياس حجة منطقية يقبلها النُّحاة، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد السماع.

### 3.1 الاعتماد على الملامح المنطقية:

لا يقف أمر الاحتجاج عند السَّمين الحلبيّ عند السماع والقياس فحسب، بل إن من منهجه الاعتماد على بعض ملامح المنطق في الاحتجاج لرأيه، وردّ رأي غيره، فالمنطق حاضر عنده في كثير من المسائل اللغوية، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن

---

<sup>1</sup> - السَّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 1، ص 527.

قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَتِدَاءَ صُمُّ بِكُمْ عَمِي فَمَهُمْ لَا يَعْتَلُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السَّمِين الحلبِيّ في معنى: "ينعق": "وقيل التقدير: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عَدَمِ فَهْمِهِمْ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَمَثَلِ الْمَنْعُوقِ بِهِ مِنَ الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا تَفْقَهُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ غَيْرِ الصَّوْتِ، فَيُرَادُ بِالَّذِي يَنْعَقُ الَّذِي يُنْعَقُ بِهِ وَيَكُونُ هَذَا مِنَ الْقَلْبِ، وَقَالَ قَائِلُ هَذَا: كَمَا تَقُولُونَ: "دَخَلَ الْخَاتَمُ فِي يَدِي وَالْخَفِّ فِي رِجْلِي". وَالِي هَذَا التَّفْسِيرِ ذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَجَمَاعَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ لَا يَقَعُ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ نَدْوَرٍ"<sup>(2)</sup>.

إِنَّ السَّمِين الحلبِيّ فِي نَصِّهِ السَّابِقِ يَعْتَمِدُ عَلَى مَلْمَحٍ مَنْطِقِيٍّ عَقْلِيٍّ يَتِمَّتْ فِي عَدَمِ إِمْكَانِيَّةِ وَقُوعِ هَذَا الْقَلْبِ إِلَّا فِي حَالَةٍ نَادِرَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ شَعْرِيَّةٍ، وَهَذَا مَا لَا يَجِيزُهُ النَّصُّ الْقُرْآنِيُّ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ لَا ضَرُورَةَ فِيهِ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّهُ لَمْ يُجْزَ عَدَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ، بَلْ هِيَ عَلَى بَابِهَا.

وعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

قال السَّمِين الحلبِيّ: "الرابع: أن ينتصب بكتب: إمّا على الظرف وإمّا على المفعول به توسعاً، وإليه نحا الفرّاء وتبعه أبو البقاء. قال الشيخ: "وكلا القولين خطأ: أمّا النصب على الظرف فإنه محلّ للفعل، والكتابة ليست واقعة في الأيام، لكن متعلّقتها هو الواقع في الأيام. وأمّا النصب على المفعول اتّساعاً فإنّ ذلك مبنيّ على كونه ظرفاً لكتب، وقد تقدّم أنه خطأ"<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 171.

<sup>2</sup> - السَّمِين الحلبِيّ. الدر المصون، ج 1، ص 438.

<sup>3</sup> - سورة البقرة، آية: 184.

<sup>4</sup> - السَّمِين الحلبِيّ. الدر المصون، ج 1، ص 460.

فمن خلال النصّ السابق للسمين الحلبي، يمكننا أن نلاحظ اعتماده على الجانب المنطقي العقلي في حديثه عن المسألة، فقد احتكم إلى المنطق المرتبط بالدلالة، حين أراد الحديث عن تعلق "أياماً" بالكتابة، فليست الأيام موضعاً للكتابة، ومن هنا، فلا يجوز عدّها ظرفاً، وفي الوقت نفسه فلا يمكن عدّها مفعولاً به على الاتساع؛ لأنّها لا تكون في موضع المفعول به إلا إذا كانت أصلاً في موضع الظرف، وهو معنى فاسد كما بيّنه السمين في أول كلامه، وما هذا كله إلا اعتماد على أسس منطقية يمكن من خلالها تحديد طبيعة المعنى المرتبط بالآية الكريمة كي يصل السمين الحلبي إلى الوجه اللغوي المستساغ في التركيب.

وفي موضع آخر يتحدّث فيه السمين الحلبي عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السمين الحلبي: "الثالث: أنّ "مَثَلٌ" مزيدة، قاله الكسائي والفرّاء: أي: الذين كفروا أعمالهم كرماد، فالذين مبتدأ "أعمالهم" مبتدأ ثانٍ و "كرمادٍ" خبره. وزيادة الأسماء ممنوعة"<sup>(2)</sup>.

إن السمين في نصّه السابق انتهى من كثرة الجدل بأن جعل الردّ مختصراً مقتضياً على الكسائي والفرّاء، وذلك أنه جعل من الحديث عن زيادة الأسماء ممنوعاً، فلا يجوز زيادة الأسماء هكذا قال جمهور النحاة والبصريون، في حين أجاز الكوفيون زيادتها، وهو ما لم يقل به أكثر النحويين<sup>(3)</sup>، لذا جعل السمين الحلبي من هذا القول المجمع عليه من أكثر النحويين سبيلاً للاحتجاج على صحّة ما ذهب إليه، وفساد ما ذهب إليه الكسائي والفرّاء من جواز زيادة الأسماء.

<sup>1</sup> - سورة إبراهيم، آية: 18.

<sup>2</sup> - السمين الحلبي. الدر المصون، ج 4، ص 258.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة السادسة، ص 432.

ومن هنا، فإنَّ السَّمينَ الحَلبيَّ اعتمد على الملامح المنطقية في اعتراضه على أصحاب كتب أعراب القرآن، غير أنَّ هذا الاعتماد على المنطق لم يكن واسعاً جداً كما هو الحال في الاعتماد على السماع والقياس من قبل، وذلك عائد إلى طبيعة هذا النمط المنهجيّ في الاحتجاج، فإنَّ حجة هذا النمط ليست قوية بالقدر الذي يمكن معها الاكتفاء بها، إذ كما رأينا فإنَّ السَّمينَ الحَلبيَّ كان يشفع قوله المنطقي بشيء من السماع أو الإجماع من قبل النُّحاة، لأنَّ في هذا تقوية لموقفه.

#### 4.1 الاتكاء على المعنى:

يمثل المعنى جزءاً مهماً في العملية التواصلية بين أفراد الجماعة اللغوية، فهو دال على مكنون الشيء وأصله، كما يدل على القصد من الشيء، كأن يقال: هذا معنى الكلام، ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ، ومما يدل على هذا المعنى أنَّ العرب تقول: لم تَعنِ هذه الأرض شيئاً، ولم تعن، أي أنها لم تنبت، بمعنى أنه لم يخرج من مكنوناتها شيء<sup>(1)</sup>.

ولا سبيل لتجاهل المعنى في الحكم على طبيعة التركيب، أو الوصول إلى حكم التركيب النحويّ، فإن المعنى سبيل مهمّ للوصول إلى طبيعة التركيب والحكم على عناصره بحالة إعرابية ما، هذا علاوة على ارتباط الأحكام بذلك التركيب وفقاً لما تقتضيه عناصر الدلالة المختلفة<sup>(2)</sup>.

ومفسّر مثل السَّمينَ الحَلبيَّ لا بدّ له من الاعتماد على المعنى في حكمه على التركيب، أو اعتراضه على من سبقه من المفسرين، فإنَّ هذا المعنى سبيل للاحتكام

---

<sup>1</sup> - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (1979م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج 4، ص 148 - 149.

<sup>2</sup> - ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ص 714.

بينهم في حال اعتراضه على من سبقه، ولا يمكن تجاهل هذا العنصر المنهجي في الاحتجاج بين الطرفين.

ومن بين تلك المواضع التي اعتمد على المعنى في اعتراضه ما جاء في الحديث عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السمين الحلبي عند حديثه عن الكاف في كَذَّابٍ: "أنها نعت لمصدر محذوف، والعامل فيه "كفروا" تقديره: "إنَّ الذين كفروا كفراً كَذَّابِ آلِ فرعون"، أي: كعادتهم في الكفر، وهو رأي الفراء. وهذا القول مردود بأنه قد أُخْبِرَ عن الموصول قبل تمام صلته، فلزم الفصل بين أبعاض الصلة بالأجنبي، وهو لا يجوز"<sup>(2)</sup>.

كما هو واضح لنا من خلال كلام السمين الحلبي السابق، فإنه لم يُجَزْ كلام الفراء؛ لأنَّ فيه تعدياً على طبيعة المعنى، إذ إنَّ المعنى يجعل من الصلة مفصلاً بينها وبين صلتها بشيء أجنبي، وهذا ما لا يمكن وقوعه في اختيار الكلام، إذ الأولى ألا يُفصل بين الصلة وموصولها بشيء أجنبي، ممَّا يُضعف كلام الفراء، بل إنَّ السمين الحلبي رفضه رفضاً تاماً.

وفي موضع آخر يقول السمين الحلبي عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقَاتَهُ لِنُقَرِّئَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ وَنُنزِّلُنَا نُزِيلًا﴾<sup>(3)</sup>.

يقول السمين الحلبي: "الثالث: أنه منصوب عطفاً على "مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا" قال الفراء: هو منصوب بـ "أرسلناك"، أي: ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقرآناً، كما تقول: ورحمة لأنَّ القرآن رحمة". قلت: يعني أنه جعل نفس القرآن مُراداً به الرحمة مبالغة،

<sup>1</sup> - سورة آل عمران، آية: 11.

<sup>2</sup> - السمين الحلبي. الدر المصون، ج 2، ص 21.

<sup>3</sup> - سورة الإسراء، آية: 106.

ولو ادّعى ذلك على حَذْف مضاف كان أقرب، أي: وذا قرآن. وهذان الوجهان متكافئان<sup>(1)</sup>.

من خلال النص السابق، يمكننا القول بأنّ الفراء قد اعتمد على المعنى في تفسير مجيء "قرآناً" بحال النصب هذه، وذلك أنّه جعله معطوفاً على صفاته ﷺ، وجعل القرآن بمعنى الرحمة، غير أنّ السّمين الحلبيّ اعترض عليه بأن أوضح أنّ مجيء هذا النعت وفقاً لهذه الحالة المفردة ضعيف، والأولى في ظنه تقدير مضاف محذوف، أي: ذا قرآن، فيكون العطف بـ "ذا" بدلاً من العطف بـ "قرآناً" فهذا في ظنه أقرب إلى المعنى، على الرغم من تكلف الوجهين، وهذا احتكام إلى معنى الآية الكريمة، وليس اعتماداً على تركيبها، إذ إنّ قول السّمين الحلبيّ ما هو إلا نتيجة لطبيعة المعنى المراد من الآية القرآنية الكريمة.

### 5.1 الاحتكام إلى التركيب:

يمثل التركيب عنصراً مهماً من عناصر الاحتجاج اللغوي بين النُّحاة، إذ من خلاله يمكن للنحويّ أن يحتجّ لصحة هذا التركيب دون ذلك، فيكون ذلك سبيلاً لتقوية موقفه الاعتراضي بين النُّحاة، والتركيب يختص بجانب نسبة بعض أجزاء الشيء إلى بعضها الآخر، فإذا وُجد جزء من هذه الأجزاء دلّ ذلك على الجزء الآخر منه، كما يكون ذلك في التركيب الإسنادي، فإنه إذا وُجد المسند إليه وُجد المسند، وهكذا، ولا يقتصر أمر التركيب على النواحي الإسنادية فحسب، بل هناك التركيب الإضافي، المكون من المضاف والمضاف إليه، والتركيب المزجي، والتركيب الصوتي المكون من عناصر صوتية لاحقة بالاسم تؤدي وظيفة ما، مثل: سيويوه، فإن: "ويه" عنصر تصويتي يدخل ضمن هذا التركيب، وكذلك التركيب التعدادي، مثل: خمسة عشر، فإنّه مركب من عنصرين، وإذا صحّ الوقوف على المركّب دلّ على أنه مركّب تام، إذ لا

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 4، ص 426.

ينتظر السامع مزيداً من الكلام كي تتضح له الصورة، أمّا إذا وقّف على جزء المركب ولم يكتمل الكلام، فإنه يسمّى مركّباً غير تام<sup>(1)</sup>.

والتركيب في عرف النُّحاة المحدثين ما دلّ على عناصر الإسناد المختلفة، وعند هذا التركيب يمكن تحليل العبارة اللغوية إلى مسند ومسند إليه، والمكملات<sup>(2)</sup>، فالتركيب عند النُّحاة المحدثين دالّ على الجملة النحويّة التامة التي اكتملت عناصرها الإسنادية.

ومن المواضع التي احتكم فيها السّمين الحلبيّ إلى التركيب في اعتراضه على أصحاب أعراب القرآن ما جاء في حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(3)</sup>.

إذ يتحدّث السّمين الحلبيّ عن قوله تعالى: "فإنّه غفور رحيم"، فيقول: "إنها بدل من "أنّ" الأولى، وهو قول الفراء والزجاج وهذا مردود بشيئين، أحدهما: أنّ البديل لا يَدْخُل فيه حرف عطف، وهذا مقترن بحرف العطف، فامتنع أن يكون بدلاً. فإن قيل: نجعل الفاء زائدة. فالجواب أنّ زيادتها غير جائزة، وهي شيء قال به الأخفش، وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجه آخر: وهو خلوّ المبتدأ أو الشرط عن خبر أو جواب"<sup>(4)</sup>.

إنّ ما جاء في نصّ السّمين الحلبيّ السابق من كلام يدلّ على احتكامه للتركيب في الردّ على الفراء والزجاج، والأخفش في اعتبارهم "فإنّه غفور رحيم" بدل، وذلك أن البديل لا يجوز اقترانه بحرف العطف الفاء، وهذا دليل تركيبّي بحت، احتكم إليه السّمين

<sup>1</sup> - ينظر: الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 210.

<sup>2</sup> - ينظر: عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، الطبعة الثالثة، ص 195.

<sup>3</sup> - سورة الأنعام، آية: 54.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 3، ص 74.

الحلبيّ لبيان سبب اعتراضه ورفضه لكلام الفرّاء ومن تابعه، فإنّ كان التركيب لا يجيز ذلك فإنّ من الأولى عدم الأخذ به.

وفي موضع آخر يتحدّث فيه السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ في موضع الشرط في الآية الكريمة: "وزعم الفرّاء أنّ "كان" زائدة قال: "ولذلك جرّم جوابه" ولعلّ هذا لا يصح إذ لو كانت زائدة لكان "يريد" هو الشرط، ولو كان شرطاً لانجزم، فكان يُقال: مَنْ كَانَ يُرِيدُ"<sup>(2)</sup>.

فواضح لنا من خلال النصّ السابق، اعتماد السّمين الحلبيّ على التركيب واحتكامه إليه، إذ إنّ الشرط بـ "من" يؤدي إلى جزم فعل الشرط وجوابه إذا كانا مضارعين، ففي الآية الكريمة كان الجواب مضارعاً فانجزم، أمّا فعل الشرط فهو ماضٍ فلم تظهر عليه علامة الجزم، أما الفرّاء فإنه قد بيّن أنّ "كان" ليست فعل الشرط وإنما هي زائدة، فاعترض عليه السمين بأنّها لو كانت زائدة لكان "يريد" فعل الشرط، ولوجب جزمه، فلمّا لم يُجزم دلّ أنّ "كان" هي فعل الشرط، وهو احتكام بحث للتركيب النحويّ من أجل الوصول إلى الصواب.

وفي موضعٍ آخر، يتحدّث فيه السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا بَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَارُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ: "والثاني: أنها شرطية، وفعل الشرط بعدها محذوف واليه نحا الفرّاء، وتبعه الحوفيّ وأبو البقاء. قال الفرّاء: "التقدير: وما يكنّ بكم". وقد رُدّ هذا بأنه لا يُحذف فعل إلا بعد "إنّ" خاصة، في موضعين، أحدهما: أن يكون في باب

<sup>1</sup> - سورة هود، آية: 15.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 4، ص 84.

<sup>3</sup> - سورة النحل، آية: 53.

الاشتغال نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(1)</sup>، لأنَّ المحذوف في حكم المذكور. والثاني: أن تكون "إِنْ" متلوَّةً بـ "لا"<sup>(2)</sup>.

فهذا الكلام الذي جاء به السَّمِين الحلبِيّ ما هو إِلَّا احتكام للتركيب، فلا يجوز وفق نظام التركيب النحويّ العربيّ حذف الفعل إِلَّا في الموضعين اللذين ذكرهما السَّمِين الحلبِيّ سابقاً، واستطاع من خلال هذا الاحتكام إلى التركيب أن يُوَكِّد صحّة اعتراضه على ما ذهب إليه الفراء.

---

<sup>1</sup> - سورة التوبة، آية: 6.

<sup>2</sup> - السَّمِين الحلبِيّ. الدر المصون، ج 4، ص 335.

## الفصل الثاني

### الاعتراضات النحوية في باب المرفوعات

جرى النُّحاة منذ عصور التأليف الأولى في النَّحو على جعل المرفوعات أول أبواب النحو، وأول ما يُتحدَّث عنه فيها، ومن هنا فإنَّ البداية ستكون من هذا الباب ضمن هذه الدراسة، إذ ترد عدد من المسائل النُّحوية التي تناولها السَّمين الحلبي واعترض فيها على أصحاب كتب أعراب القرآن، وفيما يلي أبرز هذه المسائل:

#### 1.2 الفصل بين المبتدأ والخبر بالمنادى:

تظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تَفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكُتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

وحيثما تناول السَّمين الحلبي الحديث عن هذه الآية الكريمة بين موقف النُّحاة من قوله: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون..."، وأورد قولاً للفراء اعترض عليه، وذلك إذ يقول السمين: "الرابع: أن " أنتم" مبتدأ، و "هؤلاء" منادى حُذِفَ منه حرف النداء، و "تقتلون" خبر المبتدأ، وفصل بالنداء بين المبتدأ وخبره. وهذا لا يُجيزه جمهور البصريين، وإنما قال به الفراء وجماعة وأنشدوا:

إِنَّ الْأَوْلَىٰ وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ  
هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا<sup>(2)</sup>:

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 85.

<sup>2</sup> - الشاهد بغير نسبة في: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة. السعودية، الطبعة الأولى، ج 3، ص 1292، والأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص 19.

أي: يا هذا، وهذا لا يجوز عند البصريين<sup>(1)</sup>.

إنّ النص السابق للسمين الحلبي يتناول الحديث عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالمنادى، وأوضح فيه السمين أن من قال بذلك الكوفيون والفراء، وهذا غير جائز عند جماعة البصريين.

والمعنى من هذا التركيب النحوي يتمثل في أنّ القصد منه أنّ المعنى بالكلام المخاطب ليس أحداً غيره، كقول القائل: هذا أنت وحسب، يعني لا أحد غيرك، ويجوز فيها التقديم، فنقول مثلاً: أنت هذا، وهي الحالة التركيبية التي وردت في كتاب الله تعالى<sup>(2)</sup>.

وهذه المسألة مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين، فحينما أجاز الكوفيون مجيء اسم الإشارة منادى بحرف النداء المحذوف، واحتجوا بالبيت الشعري والآية القرآنية، لم يُجز البصريون هذا القول، ومنعوا مجيء اسم الإشارة منادى بحرف نداء محذوف، واعتبروه من قبيل حذف الفعل لا من قبيل حذف حرف الإشارة<sup>(3)</sup>.

وبالرغم من أنّ كلام الكوفيين كان مشفوعاً بالشواهد السماعية عن العرب، سواء منها الآية القرآنية الكريمة، والأشعار التي نُقلت عن العرب، إلا أنّ جمهور النحاة لم يقولوا بهذا القول، وكان موقفهم من تلك الأبيات الشعرية، أن جعلوا بعضها من قبيل الضرورة الشعرية، وأولوا بعضها تأويلاً مغايراً لما يراه الكوفيون، وكذلك الحال مع الآية الكريمة، فقد أولت على أنها من قبيل حذف الفعل<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - السمين الحلبي. الدر المصون، ج 1، ص 284.

<sup>2</sup> - ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، الطبعة الثالثة، ج 2، ص 355.

<sup>3</sup> - أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 581-582.

<sup>4</sup> - ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت- لبنان، ج 4، ص 10.

وفي واقع الأمر، فإنّ قول الكوفيين لا يؤخذ به عند جمهور النحويين خاصة في هذه الآية الكريمة، فإن عدّ "هؤلاء" منادى أمر ليس بالحتمي، فحينما كان الكوفيون يرونه منادى، كان البصريون يخرجون هذه الآية الكريمة على اعتبارين اثنين: الأول: اعتبار أن "هؤلاء" منصوب على تقدير الفعل، أي: أعني هؤلاء، وهو على سبيل الاختصاص، والثاني: أن "أنتم" مبتدأ، و"هؤلاء" خبر، وتقتلون من صلة "هؤلاء"، ومن هنا فلا حجة للكوفيين فيما ذهبوا إليه من رأي<sup>(1)</sup>.

والسمين الحلبي حين اعترض على كلام الفراء لم يقدم لنا دليلاً كافياً على صحة ما ذهب إليه، بل اكتفى بوصف رأي الفراء بأنه غير صحيح، وأن جمهور البصريين لا يجيزون ما يجيزه هو والكوفيون، وهذا في ظني غير كافٍ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السمين الحلبي قد ذكر الأوجه الجائزة في هذه الآية دون ترجيح.

## 2.2 تقديم ضمير الفصل مع الخبر على المبتدأ:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تَفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفْتُونُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

فحين تناول السمين الحلبي هذه الآية الكريمة، تطرق للحديث عن قوله: "وهو محرم عليكم"، وأورد بعض الأقوال في موضع "وهو" من التركيب، وكان من بين تلك الأقوال قول للفراء، وذلك إذ يقول السمين: "السادس: أجاز الكوفيون أن يكون "هو" عماداً وهو الذي يُسمّيه البصريون ضمير الفصل فُدم مع الخبر لما تقدّم، والأصل: وإخراجهم هو مُحَرَّمٌ عليكم، وإخراجهم مبتدأ، ومُحَرَّمٌ خبره، وهو عماد، فلما فُدم الخبر فُدم معه. قال الفراء: "لأن الواو هنا تطلب الاسم، وكلّ موضع تطلب فيه الاسم

<sup>1</sup> - ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي أبو البقاء (2001م). شرح المفصل للزمخشري، قدم له:

إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 364.

<sup>2</sup> - سورة البقرة، آية: 85.

فالعقاد جائز" وهذا عند البصريين ممنوع من وجهين: أحدهما: أن الفصل عندهم من شرطه أن يقع بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة قريبة من المعرفة في امتناع دخول أل كأفعل من، ومثّل وأخواتها. والثاني: أن الفصل عندهم لا يجوز تقديمه مع ما اتصل به<sup>(1)</sup>.

إنّ النصّ السابق للسّمين الحلبي يشتمل على إيراد مذهب الكوفيين ومعهم الفراء في موضع "هو" من الإعراب، وذلك أنّهم قالوا بأنّها ضمير فصل أو عماد، وهو ما لم يُجزّه البصريون، فمن هنا كان اعتراض السّمين الحلبيّ على الفراء. وفي حقيقة الأمر فإنّ الفراء لم يكتفِ بإيراد هذا القول فحسب حينما تناول الحديث عن هذه الآية الكريمة، بل ذكر قبل هذا المذهب اعتبار "هو" ضمير تكنية عن "إخراجهم"، وهذا الاسم المُكنى عنه محذوف، والتقدير: وإخراجهم هو محرم عليكم إخراجهم، وارتفع "إخراجهم" الثانية بالتكرير، وهو مذهب آخر للفراء علاوة على ما ذكر سابقاً<sup>(2)</sup>.

اختلف النُحاة في جواز تقدّم ضمير الفصل ومنعه، فمنهم من لم يُجز ذلك، ومنهم من أجاز تقدّمه وحده دون الخبر، ومنهم من أجاز تقدّمه مع الخبر كما هو الحال عند الفراء<sup>(3)</sup>.

ومما يُضعف هذا الوجه عند البصريين أنّه يلزم تقديم ضمير المبتدأ عليه، فعندما يقال بأنّ التقدير: إخراجهم هو محرم عليكم، يؤدّي إلى تقديم ضمير الإخراج على المبتدأ، وهو ما لا يجوز عند البصريين، إذ لا يمكن تقديم ضمير الشيء عليه<sup>(4)</sup>.

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 1، ص 288.

<sup>2</sup> - ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمّد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج 1، ص 50 - 51.

<sup>3</sup> - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، ج 1، ص 277.

<sup>4</sup> - ينظر: الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج 1، ص 58.

غير أنّ واقع الاستعمال اللغوي يبيح تقديم الضمير على الاسم الظاهر إذا كان عائداً عليه، إذ يكثر ذلك في لسان العرب، ممّا يؤدّي إلى جواز ذلك، فمن تقديم الضمير على الاسم قولهم: أبوه قائم زيد، فإنّ الهاء في "أبوه" عائدة على زيد، أي أنّ الضمير تقدّم على الاسم الظاهر، وهو لكثرة شيوعه في لسان العرب جائز<sup>(1)</sup>.

والسمّين الحلبيّ حين رفض كلام الفرّاء السابق لم يكتفِ بالرفض فحسب، وإنما أورد حجة البصريين في منع اعتبار "هو" في الآية الكريمة ضمير فصل من حيث أنها لم تقع بين معرفتين أو معرفة ونكرة قريبة من المعرفة، ومن ناحية أخرى فإنّ البصريين لا يجيزون تقديم ضمير الفصل مع ما اتّصل به، إذ هم يجيزون تقديم ضمير الفصل وحده دون الخبر<sup>(2)</sup>.

### 3.2 مجيء اسم الإشارة فصلاً:

وتظهر هذه المسألة في حديث السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

ويعترض السّمين الحلبيّ في تفسيره لهذه الآية الكريمة على قول أبي جعفر النّحاس، وذلك إذ يقول: "الخامس: وإليه ذهب أبو جعفر النّحاس والحوافي أنّ لهم الأمن" خبر الموصول، وأنّ "أولئك" فاصلة وهو غريب، لأنّ الفصل من شأن الضمائر لا من شأن أسماء الإشارة<sup>(4)</sup>.

فبالاعتراض ضمن كلام السّمين الحلبيّ السابق واضح على أبي جعفر النّحاس الذي عدّ "أولئك" فصلاً، كما ذكر السّمين الحلبيّ، غير أنه عند العودة إلى "إعراب القرآن للنّحاس" لم نجد ذلك، وإنّما عدّ النّحاس "الذين وصلتها" مبتدأ، و"أولئك" مبتدأ

<sup>1</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 235.

<sup>2</sup> - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 278.

<sup>3</sup> - سورة الأنعام، آية: 82.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 112.

ثانٍ، و"لهم الأمن" خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر للمبتدأ "الذين<sup>(1)</sup>"، وبذا لا يكون اعتراض السّمين الحلبيّ في محلّه.

ورغم أنّ هذا الكلام لم يوجد في إعراب النّحّاس إلا أنّ بعض المفسرين - سوى السّمين الحلبيّ - قد عزا هذا الرأي للنّحّاس والحوفي، ومن بينهم أبو حيان الأندلسي، إذ وصف هذا الوجه بالبعد؛ لأنّ الفصل من سمات الضمائر لا من سمات أسماء الإشارة<sup>(2)</sup>، وكذلك الحال عند ابن عادل الحنبلي<sup>(3)</sup>.

وبناءً على هذا، فإنّ ما ذهب إليه السّمين الحلبيّ من اعتراض على أبي جعفر النّحّاس لا قيمة له، وإنّ كان بعض المفسرين قد ذكروا ما ذكره السمين، إلا أنّ النّحّاس نفسه لم يقل ذلك في إعرابه، وربما نُقل عنه هذا القول دون أن يكون في إعرابه للقرآن الكريم، وفي الأحوال كافة فإنّ السّمين الحلبيّ محقّ في تفنيده أن الفصل لا يكون لأسماء الإشارة، وإنما هو للضمائر فحسب، فلا يأتي اسم الإشارة فصلاً.

## 4.2 زيادة المبتدأ:

ويمكن أن نرى هذه المسألة في كلام السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى:

﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد (1421هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 19.

<sup>2</sup> - أبو حيان، محمّد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج 4، ص 572.

<sup>3</sup> - ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 8، ص 259.

<sup>4</sup> - سورة إبراهيم، آية: 18.

يقول السّمين الحلبيّ متحدّثاً عن زيادة "مثل" في الآية الكريمة وهو رأي يُعزى للكسائي والفراء: "الثالث: أنّ "مثل" مزيدة، قاله الكسائيّ والفراء: أي: الذين كفروا أعمالهم كرمادٍ، فالذين مبتدأ "أعمالهم" مبتدأ ثانٍ و"كرمادٍ" خبره. وزيادة الأسماء ممنوعة"<sup>(1)</sup>.

إنّ الكلام السابق للسّمين الحلبيّ يبيّن لنا موقف الكسائيّ والفراء من موقع "مثل" من الإعراب في الآية القرآنية الكريمة، فإنهما يريان أنها مزيدة، والجملة بعدها جملة اسمية، هذا ما عزاه السّمين الحلبيّ للكسائيّ والفراء، وعند رجوعنا إلى معاني الفراء نجده يقول ما يلي: "أضاف المثل إليهم، ثم قال: أعمالهم كرماد اشتدت به الريح، والمثل للأعمال، والعرب تفعل ذلك"<sup>(2)</sup>.

والنظرة الدقيقة في هذا القول لا تؤدّي إلى اعتبار أنّ الفراء قال بزيادة "مثل" في الآية الكريمة، فهو صريح العبارة بأن "مثل" أضيفت إلى "الذين" كما رأينا، والسؤال الذي يظهر هنا: من أين جاء السّمين الحلبيّ بهذا القول عن الفراء؟ فالفراء لا يقول بهذا القول في نصه السابق.

والسّمين الحلبيّ حين أورد هذا القول المعزوّ إلى الكسائيّ والفراء لم يطّل الحديث عنه، ولم يكن مكثرأ في مناقشته، بل اكتفى بالقول: إنّ زيادة الأسماء ممنوعة، فيسقط بذلك قول الكسائيّ والفراء<sup>(3)</sup>.

هذه الحجة التي احتجّ بها السّمين الحلبيّ للردّ على قول الكسائيّ والفراء ما هي إلا حجة لغوية قرّرها النّحاة - نحاة البصرة - وذلك أن الكوفيين يقولون بزيادة الأسماء ويجيزونها، في حين أن البصريين لا يرون ذلك<sup>(4)</sup>.

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 4، ص 258.

<sup>2</sup> - الفراء. معاني القرآن، ج 2، ص 72 - 73.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 11، ص 362.

<sup>4</sup> - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 432، والصبّان، أبو العرفان محمّد بن علي (1997م).

حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 231.

## 5.2 حذف المبتدأ:

يتناول السّمين الحلبيّ الحديث عن حذف المبتدأ عند تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾<sup>(1)</sup>.

إنّ يقول السّمين الحلبيّ معترضاً على رأي للعكبري: "والثاني: أن يكون موضعها رفعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر كذلك أو حشرهم كذلك قاله أبو البقاء. قال الشيخ: "وهو ضعيف لأنه يقتضي زيادة الكاف وحذف مبتدأ، وكلاهما على خلاف الأصل"<sup>(2)</sup>.

إنّ السّمين الحلبيّ في نصه السابق يعترض على رأي للعكبري يجيز فيه اعتبار "كذلك" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر كذلك<sup>(3)</sup>، ومقتضى اعتراض السّمين الحلبيّ ناشئ من طبيعة مخالفة هذا القول لأصل التركيب النحويّ، وذلك أنّ هذا الموضع ليس من المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ، لذا فإنّ هذا التقدير يخالف ما عليه أصل القاعدة.

ويحذف المبتدأ جوازاً في العربيّة إذا دلّ عليه سياق الكلام، أما إذا كان المبتدأ ناشئاً من النعت المنقطع عن المنعوت، أو ناشئاً عن لفظ مشعر بالقسم نحو: في ذمتي لأفعلن، أو ناشئاً عن مصدر ناب مناب فعله، نحو: صبرٌ جميل، أو كان المبتدأ مخصوص نعم أو بئس للمدح والذم فإنه يُحذف وجوباً<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 167.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ. الدر المصون، ج 1، ص 432.

<sup>3</sup> - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق:

علي محمّد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة- مصر، ج 1، ص 137.

<sup>4</sup> - ينظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على

ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة،

سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة. مصر، الطبعة العشرون، ج 1، ص 255 - 256.

فبناءً على هذه المواضع المحددة من النُّحاة، فإنَّ الآية الكريمة ليست من بين المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوباً، كما أنَّ السياق في الآية الكريمة لا يقضي بجواز حذف المبتدأ، وهو ما عبّر عنه السَّمين الحلبيُّ بأنه خلاف لما عليه أصل التقعيد في اللغة.

وهذه الكلمة "كذلك" ما هي إلا اسم إشارة، وهي لا تعدّ في موضع الخبر لاحتمال إضمار المبتدأ في غير موضعه، هذا ما يظهر للباحث من خلال كلام البيضاوي حين تناول الحديث عن هذه الآية الكريمة، وبيّن ما فيها من معنى<sup>(1)</sup>. ومن هنا يتبيّن للباحث أنَّ السَّمين الحلبيُّ محقٌّ فيما ذهب إليه من اعتراض على قول العكبري هذا، وذلك لما فيه من بُعدٍ عن أصل التقعيد اللغوي النَّحوي، ولما فيه من ابتعاد عن أساس القاعدة.

## 6.2 عدم مجيء المبتدأ بلا خبر:

ويمكننا أن نجد الحديث عن هذه المسألة في تفسير السَّمين الحلبيِّ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(2)</sup>.

إذ يعترض في تفسيرها على قول النَّحَّاس أجاز فيه أن يكون "فإنه غفور رحيم" تكريراً لـ "أنَّ" الأولى، وذلك إذ يقول: "الثالث: أنها تكرير للأولى كُرِّرت لما طال الكلام وعُطِفَت عليها بالفاء، وهذا منقول عن أبي جعفر النَّحَّاس. وهذا وهم فاحش لأنه يلزم منه أحد محذورين: إمَّا بقاء مبتدأ بلا خبر أو شرط بلا جواب، وبيان ذلك أن "مَنْ" في قوله: "أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ" لا تخلو: إمَّا أن تكون موصولة أو شرطية، وعلى كلا التقديرين

<sup>1</sup> - البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمَّد (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمَّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان، الطبعة

الأولى، ج1، ص 118.

<sup>2</sup> - سورة الأنعام، آية: 54.

فهي في محل رفع بالابتداء، فلو جعلنا "أن" الثانية، معطوفة على الأولى لزم عدم خبر المبتدأ وجواب الشرط، وهو لا يجوز<sup>(1)</sup>.

وكلام السمين الحلبي واضح الاعتراض على أبي جعفر النحاس فيما ذهب إليه من اعتبار "فأنه" تكرير للأولى، وإلغاء حرف عطف<sup>(2)</sup>، واستدل على فساد ما ذهب إليه بفساد التركيب.

وكان النحاس يستأنس برأي سيبويه في هذه المسألة، وهي أن تأتي "أن" مبدلة من كلام قبلها، واستدل سيبويه ببعض الآيات القرآنية، غير أنه لم يستدل بهذه الآية الكريمة<sup>(3)</sup>، مما يضعف حجة النحاس في ذلك.

ويرى المبرد أن قوله: "فأنه غفور رحيم"، تكرير للأولى، والمعنى: فوجبت الرحمة له، وهذا تكرير لمعنى الأولى، غير أنه لم يستبعد القول الآخر باعتبارها مبتدأ وخبر، مع الأخذ بعين الاعتبار ترجيحه للرأي القائل بأنها مكررة<sup>(4)</sup>.  
وممن تابع سيبويه في هذه المسألة ابن مالك<sup>(5)</sup>، وابن الصائغ<sup>(6)</sup>، وابن هشام<sup>(7)</sup>، وغيرهم.

أمّا إذا قيل أين خبر المبتدأ "من"؟ فالجواب أنه محذوف، وتقديره فالغفران حاصل، أو جزؤه الغفران، هذا باعتبار أن المبتدأ محذوف والخبر موجود، أو باعتبار أن الخبر محذوف والمبتدأ مذكور<sup>(8)</sup>.

---

1- السمين الحلبي، الدر المصون، ج 3، ص 74.

2- ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج 2، ص 12.

3- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 132 - 134.

4- ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت- لبنان، ج 2، ص 357.

5- ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 23.

6- ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللحة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

السعودية، الطبعة الأولى، ج 2، ص 555.

7- ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 326.

8- ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 412.

وهنا يمكن ردّ اعتراض السّمين الحلبيّ لسببين:

أولهما: أنّ هذا الموضوع من كتاب الله تعالى قد احتتمل لفتح همزة "إن" وكسرها، وقد وردت القراءات القرآنية بالفتح والكسر فيهما أو في واحدة منهما<sup>(1)</sup>، ممّا يدلّ على أن كسر الثانية مع كسر الأولى أنّهما مكررتين. والآخر: إنّ احتجاج السّمين الحلبيّ ببقاء المبتدأ دون خبر لا قيمة له، إذ إنّ خبره محذوف، وتقديره: فالغفران حاصل<sup>(2)</sup>.

وبناءً على ما سبق، فإنّ ما ذهب إليه السّمين الحلبيّ من اعتراض على النّحاس في جعله "فأنه غفور رحيم" تكرير للأولى لا حجة له عليه، إذ إنّ ما أتى به من حجة لا قيمة لها كما أشار إلى ذلك النّحاة منذ سيبويه، وحجته التركيبية التي لجأ إليها لا تعد ذات قيمة كبيرة، فهو اعتمد على قوله: يلزم بقاء مبتدأ بلا خبر، أو شرط بلا جواب، فإنّ هذا يُردّ بأن الخبر محذوف كما بيّنه النّحاة.

## 7.2 حذف فاء الجواب من الخبر:

وتظهر هذه المسألة في تفسير السّمين الحلبيّ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(3)</sup>. إذ يذكر السّمين الحلبيّ ثلاثة أوجه في ارتفاع "الوصية" من بينها وجه يعترض عليه وهو للأخفش، وذلك إذ يقول: "قوله: "الوصية" فيه ثلاثة أوجه، "أحدها: أن يكون مبتدأ وخبره" للوالدين". والثاني: أنه مفعول "كُتِبَ" وقد تقدّم. الثالث: أنه مبتدأ خبره

<sup>1</sup> - ينظر القراءات في: الأزهرى، أبو منصور محمّد بن أحمد الهروي (1991م). معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الأولى، ج1، ص 355.

<sup>2</sup> - ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 412.

<sup>3</sup> - سورة البقرة، آية: 180.

محذوف أي: فعليه الوصية، وهذا عند مَنْ يُجيز حَذْفُ فاء الجواب وهو الأَخْفَش وهو محجوج بنقل سيبويه<sup>(1)</sup>.

يشتمل كلام السّمين الحلبيّ السابق على إيراد لقول الأَخْفَش الذي عدّ "الوصية" مرفوعاً على أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: فعليه الوصية، وبَيَّن أن هذا الرأي محجوج من قبل سيبويه.

والغريب الذي يمكن الإشارة إليه أنّ الأَخْفَش في معانيه لم يذكر هذا القول، وإنما قال: "فالوصية، على الاستئناف، كأنه - والله أعلم - "إِنْ تَرَكَ خَيْرًا" فالوصية "لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا"<sup>(2)</sup>.

وانطلاقاً من هذا النصّ الذي استخرجناه من معاني القرآن للأخفش، فلا قيمة لكلام السمين السابق، فالأخفش لا يقول بالتقدير: فعليه الوصية، وإنما يقول بتقدير الاستئناف، أي: فالوصية للوالدين، وهو وجه أشار إليه السمين في نصه السابق.

وتقدير الأَخْفَش المنصوص عليه في معانيه يقوم على أساس من تقدير الفاء المحذوفة، وهي في جواب الشرط، وهذه الفاء ذكرها السّمين الحلبيّ في حال كون المحذوف الخبر، أي أن التقدير: فعليه الوصية، فإذا كان الكلام وفق مذهب الأَخْفَش فالآية من قبيل دخول الشرط على الشرط<sup>(3)</sup>.

ومن هنا، فإنه ينبغي التأكيد أن لا موضع حقيقياً للاعتراض على الأَخْفَش بوصفه واحداً ممن كتبوا في إعراب القرآن عند السّمين الحلبيّ، فإنّ اعتراضه لم يكن متوافقاً مع طبيعة الرأي الوارد في كتاب الأَخْفَش، ومما أكد ذلك ما جاء عند ابن هشام من ذكر لرأي الأَخْفَش باعتبار تقدير: فالوصية للوالدين، وليس باعتبار تقدير: فعليه الوصية.

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 455-456.

<sup>2</sup> - الأَخْفَش، أبو الحسن (1990م). معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج 1، ص 168.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1986م). اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ص 38 - 39.

## 8.2 إضمار "كان":

تظهر بعض المواضع التي لم يُعتمد فيها على إضمار "كان" في أقوال لبعض أصحاب أعراب القرآن كالفراء مثلاً، وذلك نحو ما ذكره السمين الحلبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾<sup>(1)</sup>.

إذ يتحدث السمين الحلبي عن قول الفراء يبين فيه أن كان "مضمرة" في الآية الكريمة، فيقول: "قوله: "يُوفُونَ": يجوز أن يكون مستأنفاً لا محلّ له البتة، ويجوز أن يكون خبراً لكان مضمرة، قال الفراء: "التقدير: كانوا يُوفُونَ بالنذر في الدنيا، وكانوا يخافون" انتهى. وهذا ما لا حاجة إليه"<sup>(2)</sup>.

يشتمل كلام السمين الحلبي على إيراد لكلام الفراء في هذه الآية الكريمة، وذلك أنّ الفراء تناول التركيب على أنّه على إضمار "كان"، فالتقدير: كانوا يوفون بالنذر، وكانوا يخافون...، وربما كان الدافع وراء هذا القول بالنسبة للفراء أنّ الآية الكريمة تتحدّث عن المؤمنين يوم القيامة كيف كان حالهم في الدنيا، لذا قال بإضمار "كان"، فهو حين أراد أن يتحدّث عن هذه الآية الكريمة قال: هذه من صفاتهم في الدنيا، فكأنّ هناك "كان" مضمرة<sup>(3)</sup>، أي أنّ سبب قوله بهذا القول ناشئ عن طبيعة حديث الآية الكريمة عن المؤمنين يوم كانوا في الدنيا.

إنّ ما دفع الفراء إلى هذا القول الجانب المعنوي الدلالي كما نرى، وبه قال عدد من المفسرين الذين اعتنوا بالناحية الدلالية، فإنّ دلالة الآية الكريمة تقود إلى اعتبار أنّ هؤلاء المؤمنين كانوا يوفون بالنذر في حياتهم الدنيا، وكانوا يخافون يوماً كان شرّه مستطيراً، لذا جزاهم الله سبحانه وتعالى بهذا الجزاء الكريم وأدخلهم الجنة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة الإنسان، آية: 7.

<sup>2</sup> - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 6، ص 441.

<sup>3</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 3، ص 216.

<sup>4</sup> - ينظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). المحرر الوجيز في

تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت-

لبنان، الطبعة الأولى، ج 5، ص 410.

الكريمة يقود إلى ذلك، ومن بينهم الجوزي<sup>(1)</sup>، والرازي<sup>(2)</sup>، والقرطبي<sup>(3)</sup>، وغيرهم من المفسرين.

ويجوز حذف "كان" مع اسمها في حالتين تركيبيتين في النحو هما: مع "إن" الشرطية، نحو: المرء مجزيٌّ بعمله: إن خيراً فخير، والتقدير: إن كان عمله خيراً، ومع "لو" نحو: التمس ولو خاتماً من حديد، والتقدير: ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، هذه أشيع الأحوال التي اتفق عليها النُّحاة لحذف "كان" مع اسمها في النظام التركيبي العربي<sup>(4)</sup>.

## 9.2 زيادة "كان":

ومن المواضع التي يأتي فيها الحديث عن زيادة "كان" عند السّمين الحلبيّ ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾<sup>(5)</sup>.

إذ يتناول السّمين الحلبيّ موضع الشرط في الآية الكريمة على أنه دليل على زَعَم الفراء من اعتبار "كان" زائدة، وذلك إذ يقول: "وزعم الفراء أنّ "كان" زائدة قال:

---

<sup>1</sup> - الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ج 4، ص 376.

<sup>2</sup> - الرازي، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين (1420هـ). مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ج 30، ص 745.

<sup>3</sup> - القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، ج 19، ص 127.

<sup>4</sup> - ينظر: المرادي، أبو محمّد حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، ج 1، ص 502.

<sup>5</sup> - سورة هود، آية: 15.

"ولذلك جَزَمَ جوابه" ولعلّ هذا لا يصح إذ لو كانت زائدة لكان "يريد" هو الشرط، ولو كان شرطاً لانجزم، فكان يُقال: مَنْ كان يُرِدُ<sup>(1)</sup>.

بيّن الفراء أن "كان" في هذه الآية الكريمة بحكم الساقطة في المعنى، فإن المعنى: من أراد الحياة الدنيا...، فهي بمثابة قول القائل: إن كنت تعطيني سألتك، أي: إن أعطيتني سألتك، فإن "كان" في نص الآية الكريمة غير داخلة في المعنى<sup>(2)</sup>، وليست زائدة كما عبّر عنها السّمين الحلبيّ.

فالفراء حين يتحدّث عن هذه الآية الكريمة لا يجعل من "كان" فعل الشرط، وإنما فعل الشرط "يريد" هكذا يتّضح من ظاهر كلامه، وهو ما لم يقل به سيبويه، الذي تناول الحديث عن هذه الآية الكريمة، وبيّن أن الفعل الماضي قد يحلّ محلّ الفعل المضارع في الشرط، فيكون في موضع الشرط وفي موضع الجزم، واستدلّ بهذه الآية الكريمة وبيّن أن "كان" هي فعل الشرط في الآية الكريمة<sup>(3)</sup>.

ويجوز في الجملة الشرطية أن يكون فعل الشرط ماضياً في موضع الجزم، وجواب الشرط مضارعاً مجزوماً، كأن يقول القائل: إن أتيتني آتِك، فالمعنى: إن تأتيتني آتِك، وهذه الآية الكريمة على معنى: من يكن مريداً للحياة الدنيا وزينتها نوفّ إليهم، وهذا جائز في الشرط والجزاء<sup>(4)</sup>.

وحين تحدّث ابن مالك في شرح التسهيل عن الشرط والجزاء تناول هذه الآية الكريمة وبيّن أن "كان" واقعة في موضع الشرط، وليست زائدة كما عبّر عنها الفراء<sup>(5)</sup>.

غير أنّنا إذا أردنا أن نحكم على الفراء في هذه المسألة فلا بدّ لنا من تناولها حسب ما يقتضيه كلامه عنها، فهو لم يقل بزيادتها ضمن التركيب، وإنما قال بزيادتها ضمن المعنى، فما كان كلامه إلا من أجل بيان المعنى لا من أجل التركيب، فقد قصد

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 4، ص 84.

<sup>2</sup> - الفراء. معاني القرآن، ج 2، ص 5 - 6.

<sup>3</sup> - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 68.

<sup>4</sup> - المبرد، المقتضب، ج 2، ص 59.

<sup>5</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 4، ص 77.

أن معنى الآية الكريمة يستقيم إذا حُدِّثت "كان" وليس الأمر على ما وصف السَّمِين الحَلْبِيَّ من أنها زائدة، فلا زيادة يقول بها الفَرَاءُ ضمن إطار التركيب النحويّ، بل إنّه يقول بعدم أثرها في المعنى، فقولنا: من كان يريد، كقولنا: من أراد، فرأي الفَرَاءُ إذن متعلّق بجانب المعنى لا بجانب التركيب.

## 10.2 مجيء الشرط بعد "أنّ" العاملة:

ويظهر الحديث عن هذه المسألة عند السَّمِين الحَلْبِيَّ حينما تحدّث عن تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(1)</sup>.

فما كان من السَّمِين الحَلْبِيَّ إلا أن أجاز مجيء "ما" في "أنما" للشرط، وبذا كان لا بدّ له من تقدير اسم لها، فقال: "ويجوز في "ما" أن تكون شرطية، وعاملها "غَنِمْتُمْ" بعدها، واسم "أنّ" حينئذ ضمير الأمر والشأن وهو مذهب الفَرَاءُ. إلا أن هذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة بشرط أنّ لا يليها فعل"<sup>(2)</sup>.

اشتمل كلام السَّمِين الحَلْبِيَّ السابق على حديث عن مجيء ضمير الشأن اسماً لـ "أن" ضمن إطار "أنما" الشرطية، وبيّن فيه موقف الفَرَاءُ الذي اعترض عليه برأي البصريين في ذلك.

يرى الفَرَاءُ أن قوله سبحانه وتعالى السابق من قبيل الشرط والجزاء، فإنّ "ما" التي جاءت بعد "أن" ما هي إلا شرطية، وقوله: فإنّ لله خمسه، تمثل جواب الشرط أو الجزاء<sup>(3)</sup>، وهو ما أشار إليه السَّمِين الحَلْبِيَّ في نصه السابق.

<sup>1</sup> - سورة الأنفال، آية: 41.

<sup>2</sup> - السَّمِين الحَلْبِيَّ، الدر المصون، ج 3، ص 419.

<sup>3</sup> - الفَرَاءُ، معاني القرآن، ج 1، ص 411.

وهذه الحالة التي يجوز معها مجيء "ما" شرطية في مثل هذا التركيب تعدّ نادرة الوقوع في ما سُمع عن العرب، فالأولى المصير إلى ما هو ليس من الضرورة، كما أن البصريين قد اشتروا لها أن لا يليها فعل كما هو الحال في الآية الكريمة، مما يُضعف قول الفراء السابق<sup>(1)</sup>.

ولم يعدّ ابن مالك "ما" شرطية في الآية الكريمة السابقة، إذ بيّن أن الفاء الداخلة على الخبر تبقى في مكانها حتى بعد دخول الناسخ على الجملة الاسمية من نحو "إن" وأخواتها، واستدلّ بهذه الآية الكريمة على بقاء الفاء مع الخبر، مما يدلّ أن ابن مالك ومن سار بعده لا يرون أن "ما" شرطية، وأن الفاء واقعة في جواب الشرط<sup>(2)</sup>.

ففي هذه الآية الكريمة تحقق الخبر، وتوقف الشرط، لذا لا تعدّ "ما" المتصلة بـ "أنما" شرطية، وإنما هي على بابها، وأما الفاء فمتصلة بالخبر لا بجواب الشرط<sup>(3)</sup>. فقول السّمين الحلبيّ يعارض قول الفراء بجواز مجيء "ما" في الآية الكريمة شرطية، والسّمين الحلبيّ لم يكتفِ بإيراد الاعتراض فحسب في هذا الموضع، بل بيّن موقفه من الاحتجاج، وذلك أن هذه الحالة التركيبية تعدّ ضرورة في النحو العربيّ والكلام المسموع عن العرب، كما أنّ البصريين اشتروا لوقوع هذه الحالة التركيبية عدم مجيء الفعل بعدها، وهذه الحجج التي ساقها السّمين الحلبيّ في اعتراضه على الفراء كان لها دورها في الوصول إلى تقوية ما يذهب إليه، وإضعاف ما يذهب إليه الفراء، هذا علاوة على موقف النّحاة والمفسرين الذين لم يقولوا بقول الفراء كذلك.

## 11.2 العطف بالرفع على اسم "إن" قبل تمام خبرها:

وتظهر هذه المسألة عند السّمين الحلبيّ حينما أراد الحديث عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ مِنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تج 9، ص 517.

<sup>2</sup> - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 332، وابن مالك، شرح الكافية، ج 1، ص 137.

<sup>3</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 407.

وموضع الخلاف في هذه الآية الكريمة ارتفاع "الصابئون" بالواو قبل مجيء الخبر، ويعترض في هذه المسألة على مكي بن أبي طالب، وذلك إذ يقول: " السابع: أن "الصابئون" منصوب، وإنما جاء على لغة بني الحرث وغيرهم الذين يجعلون المثني بالألف في كل حال نحو: « رأيت الزيدان ومررت بالزيدان "نقل ذلك مكي بن أبي طالب وأبو البقاء، وكأنّ شبهة هذا القائل على ضعفها أنه رأى الألف علامة رفع المثني، وقد جعلت في هذه اللغة نائبة رفعاً ونصباً وجرّاً، وكذا الواو هي علامة رفع المجموع سلامة، فيبقى في حالة النصب والجر كما بقيت الألف، وهذا ضعيف بل فاسد" (2).

ربّما كانت هذه المسألة النحويّة من بين أهمّ المسائل النحويّة التي تطرّق النّحاة للحديث عنها، والتي قيل فيها كثير من الأقوال والآراء، وهو ما يدلّ على اهتمامهم بها، والسّمين الحلبيّ حين أوردها ذكر تلك الآراء التي تعرّضت للحديث عن المسألة، غير أنّ ما يهتمّنا منها رأي مكي بن أبي طالب، وأبي البقاء العكبري كما سلف في النص السابق، وإنّ كان العكبري حين ذكر هذا القول وصفه بالضعف، إذ إنّّه وإنّ جاء على لغة أحد العرب إلّا أنّها لغة قليلة ضعيفة، والأصل في المثني ليس في جمع المذكر السالم (3).

إنّ السّمين الحلبيّ حين تناول هذا القول ونسبه لمكي بن أبي طالب، وأبي البقاء العكبري وصفه بالضعف، لا بل بالفساد، وهو ما يؤكّد شدة اعتراضه على هذا الوجه، وهذه المسألة مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، إذ ذكرها الأنباري في الإنصاف، يرى الكوفيون جواز العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر، لذا فلا خلاف في الآية الكريمة على قول الكوفيين، في حين أن البصريين يرون أن ذلك غير

---

<sup>1</sup> - سورة المائدة، آية: 69.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 2، ص 575.

<sup>3</sup> - ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمّد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة-مصر، ج 1، ص 452.

جائز فاضطروا إلى تأويل الآية تأويلات كثيرة، وهي التي يذكرها أكثر النحاة والمفسرين<sup>(1)</sup>.

من بين تلك التأويلات ما نُقل عن سيبويه من أن "الصابئون" في الآية الكريمة مبتدأ وخبره محذوف يفسره المذكور، فالتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله... والصابئون كذلك<sup>(2)</sup>.

وأكثر النحويين تابع سيبويه فيما ذهب إليه من تأويل، ومن بينهم ابن السراج<sup>(3)</sup>، والمرادي<sup>(4)</sup>، وابن هشام<sup>(5)</sup>، وغيرهم.

أما اللغة التي احتج بها مكي بن أبي طالب والعكبري - لغة بلحارث بن كعب - فهي لغة في المثنى وليست في جمع المذكر السالم، إذ يجعلون المثنى بالألف في سائر حالاته، فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ويعربون هذا كله بحركات مقدرة على الألف، أي أنهم يلحقون المثنى بالاسم المقصور<sup>(6)</sup>.

وبناءً على ما سبق كله، فلا حجة لمن ادعى أن لغة بلحارث بن كعب تعدّ دليلاً على مجيء "الصابئون" بالواو دون الياء، لأنّ هذه جمع مذكر سالم، وتلك مثنى، ولا يقاس هذا على ذلك إذا لم يُسمع عن العرب، وهو ما تشدّد فيه السّمين الحلبيّ حين وصف هذا القول بالفساد.

---

<sup>1</sup> - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 151.

<sup>2</sup> - ينظر: سيبويه، الكتاب ج 2، ص 155.

<sup>3</sup> - ابن السراج، الأصول في النحو ج 1، ص 253.

<sup>4</sup> - المرادي. توضيح المقاصد والمسالك ج 1، ص 535.

<sup>5</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك ج 1، ص 345.

<sup>6</sup> - ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 55.

## 12.2 "إن" العاملة عمل "ما" الحجازية:

وتظهر هذه المسألة عند حديث السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ

الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(1)</sup>.

إذ انصبّ حديث السّمين الحلبيّ على قراءة قرآنية عزاها لسعيد بن جبير، وهي بتخفيف النون ونصب "عباد"، وذلك إذ يقول: "العامّة على تشديد إنّ فالموصول اسمها وعبادٌ خبرها. وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف "إنّ" ونصب "عباد" و "أمثالكم". وخرّجها أبو الفتح ابن جني وغيره أنها "إنّ" النافية، وهي عاملة عمل "ما" الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين غير الفراء، وقال به من البصريين ابن السّراج والفارسي وابن جني، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. والصحيح أن إعمالها لغة ثابتة نظماً ونثراً وأنشدوا"<sup>(2)</sup>.

إنّ هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين"<sup>(3)</sup>.

فكما يظهر للباحث من خلال كلام السّمين الحلبيّ أنه يعتمد في هذه المسألة على قراءة قرآنية تُعزى لسعيد بن جبير، وهي قراءة: "إنّ" بتخفيف النون، وقراءة: "عباداً"، بالنصب على أنها خبر "إنّ" العاملة عمل "ما" الحجازية<sup>(4)</sup>، وأشار السّمين الحلبيّ في حديثه السابق أن الفراء لا يقول بعمل "إنّ" المخففة عمل "ما" الحجازية، وإثباته لذلك العمل اعتراض على ما ذهب إليه الفراء.

وأكثر النُّحاة يجيزون إعمال "إنّ" المخففة عمل "ما" الحجازية، التي هي بدورها تعمل عمل "ليس" فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ولذلك

<sup>1</sup> - سورة الأعراف، آية: 194.

<sup>2</sup> - ينظر السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 385.

<sup>3</sup> - ينظر البيت في: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج 4، ص 166، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 3، ص 143، غير أن العجز فيه: إلا على جزه الملاعين، وهذا الاختلاف لا يؤثر في الشاهد، لأن الشاهد مائل في صدر البيت لا في عجزه.

<sup>4</sup> - ينظر القراءة في: اليشكري، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ص 557.

شواهد كثيرة من كلام العرب، من بينها ذلك البيت الشعري الذي ساقه السّمين الحلبيّ واعتمد عليه في الردّ على مذهب الفراء في إعمال "إنّ" عمل "ما" الحجازية<sup>(1)</sup>.

وإذا انتقلنا للاحتكام إلى المعنى والدلالة في هذه القراءة القرآنية الكريمة فإننا نجد أن المعنى المقصود بهذه القراءة: ما الذين تدعون من دون الله عبداً أمثالكم في العبودية، فكيف إذن تجعلون منهم آلهة تعبدونها من دون الله تعالى<sup>(2)</sup>.

وهذا المعنى ليس في موضع الاستقامة مع طبيعة التركيب المخصص لـ "إنّ" المشبهة بـ "ما" الحجازية، وذلك أنه لا بد من وقوع الاستثناء بعدها، نحو: إنّ الحكم إلا لله، ففي هذه الحالة يصلح إبدال "إنّ" بـ "ما" فيكون المعنى: ما الحكم إلا لله.

وإعمال "إنّ" عمل "ما" الحجازية لم يقل به أكثر البصريين ولا الفراء من الكوفيين، في حين قال به الكوفيون والمبرد وابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، واختاره ابن مالك في ألفيته، واستدلّ القائلون بجواز عمل "إنّ" عمل "ما" الحجازية بالبيت الشعري السابق، وهو دليل سماعي عن العرب يدلّ على أن إعمالها مسموع عنهم<sup>(3)</sup>.

والسّمين الحلبيّ في كلامه السابق سار مسار الكوفيين ومعهم بعض البصريين، واتكأ في ذلك على الشاهد المنقول عن العرب، حيث عملت فيه "إنّ" عمل "ما" الحجازية، ولم يوافق الفراء ولا البصريين الذين ذهبوا إلى عدم إعمالها لقلّة ما جاء بها من شواهد.

---

<sup>1</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 375.

<sup>2</sup> - الشوكاني، محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الله (1414هـ). فتح القدير، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق - سوريا، وبيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 316.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 317.

## 13.2 اسم "لا" النافية للجنس:

ونجد الحديث عن هذه المسألة عند تفسير السّمين الحلبي لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ

الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(1)</sup>.

إذ يقول السّمين الحلبي متحدثاً عن موقف الزجاج من إعراب كلمة "ريب" في الآية الكريمة: "وزعم الزجاج أنّ حركة "لا رجل" ونحوه حركة إعراب، وإنما حُذِفَ التتوين تخفيفاً، ويدلّ على ذلك الرجوع إلى هذا الأصل في الضرورة، كقوله<sup>(2)</sup>:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا      يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

ولا دليل له لأنّ التقدير: ألا تروني رجلاً؟<sup>(3)</sup>.

إن الاعتراض المائل في كلام السمين السابق كائن على رأي الزجاج الذي قال بهذا القول، وهو أن حركة "ريب" في الآية الكريمة ليست حركة بناء، وإنما هي حركة إعراب، وحُذِفَ التتوين تخفيفاً، واستدلّ لهذا القول بالبيت الشعري<sup>(4)</sup>.

ونجد سيبويه يحدثنا عن الخليل رحمه الله، إذ سأله عن هذا البيت، فبيّن أنه على معنى "ألا تروني رجلاً"، فهو على إضمار الفعل، في حين أن يونس بن حبيب لم يقل بهذا القول، وإنما قال بأن الشاعر قد نوّن "رجلاً" مضطراً<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 2.

<sup>2</sup> - ينظر البيت في: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2، ص 544، والبغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج 3، ص 51، 53، 89، وج 11، ص 193.

<sup>3</sup> - السّمين الحلبي، الدر المصون، ج 1، ص 89-90.

<sup>4</sup> - ينظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (1988م). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 69.

<sup>5</sup> - سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 308 - 309، وينظر كذلك: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ج 1، ص 398.

فالببيت الشعري المسموع عن العرب الذي جعله الزجاج حجة له في إثبات موقفه النحوي، ورأيه التركيبي لا حجة له فيه، إذ هو ليس داخلاً ضمن إطار المسألة النحوية وصلبها، بل هو مجرد تأويل مختلف عما يؤوله النحاة، فقول من قال بأن الشاعر قد نون على الاضطرار مردود بأن التقدير في هذا البيت "ألا ترونني رجلاً"<sup>(1)</sup>. وعند النظر في أقوال النحاة الذين تناولوا هذا البيت، فإننا نجد أكثرهم قال بأن المعنى: ألا ترونني رجلاً، متابعة للخليل بن أحمد وسيبويه، ومن بينهم ابن مالك<sup>(2)</sup>، والمرادي<sup>(3)</sup>، والأشموني<sup>(4)</sup>، وغيرهم من النحويين.

ومن هنا يتأكد لنا أن حجة السمين الحلبي كانت أظهر من حجة الزجاج من حيث الشاهد الاستعمالي من كلام العرب، إذ لم يكن هذا الشاهد الاستعمالي ليواتي الزجاج في حجته أمام حجة سائر النحويين الذين يرون بأن هذا البيت الشعري ما هو إلا على حذف الفعل وليس على ضرورة التتوين كما بين الزجاج.

ويظهر ذلك من خلال كلام السمين الحلبي أنه منذ بداية حديثه عن موقف الزجاج لم يكن موافقاً له، فهو قد افتتح كلامه بقول: وزعم الزجاج...، هذا يقود إلى أن الزعم ليس بالحق، فكما قالوا: الزعم مطية الكذب، ثم إن إعادة توجيهه للشاهد الاستعمالي كان سبيلاً للوصول إلى عدم موافقة السمين لكلام الزجاج.

## 14.2 "لات حين":

ويتحدث السمين الحلبي عن هذه المسألة في تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿كَمْ

أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَكَلَّتِ حِينٌ مَنَاصٍ﴾<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 93 - 94.

<sup>2</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 71.

<sup>3</sup> - المرادي، الجنى الداني، ص 382.

<sup>4</sup> - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 345.

<sup>5</sup> - سورة ص، آية: 3.

وذلك إذ يقول السّمين الحلبيّ: "الوجه الثاني: من الأوجه السابقة أنها عاملة عمل "إن" يعني أنها نافية للجنس، فيكون حين مناص اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناص لهم، كقولك: لا غلامَ سفرٍ لك، واسمها معرب لكونه مضافاً، الثالث: أنّ بعدها فعلاً مقدرًا ناصباً لـ "حين مناص" بعدها أي: لات أرى حينَ مناصٍ لهم بمعنى: لست أرى ذلك ومثله: "لَا مَرَحَبًا بِهِمْ" ولا أهلاً ولا سهلاً أي: لا أتوا مرحباً، ولا لقوا أهلاً، ولا وطنوا سهلاً. وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش وهما ضعيفان<sup>(1)</sup>.

يشتمل كلام السمين الحلبي السابق على إيراد قول الأخفش في بيان موضع "ولات حين مناص" من الإعراب، إذ ذكر السّمين الحلبيّ قولين ينسبان للأخفش هما: الأول تشبيه "لات" بـ "إن" فتكون نافية للجنس، ويكون خبرها مقدرًا، والثاني: أن يكون "حين مناص" منصوب بفعل مقدّر، وهذان الوجهان يعلّق عليهما السّمين الحلبيّ بأنهما ضعيفان.

والغريب أنه عند العودة لمعاني القرآن للأخفش وجدناه يقول: "وقال: ولات حين مناص، فشبها "لات" بـ "ليس"، وأضمرها فيها اسم الفاعل، ولا تكون "لات" إلا مع حين، ورفع بعضهم: ولات حين مناص، فجعل في قوله مثل: ليس، كأنه قال: ليس أحدٌ، وأضمر الخبر"<sup>(2)</sup>.

فهذا الكلام من الأخفش يقود إلى شيء واحد فحسب، ألا وهو أنه لم يقل بما نقله عنه السّمين الحلبيّ، إذ كيف يمكننا أن نوقّق بين ما يقوله السّمين الحلبيّ من الوجهين السابقين، وما يقوله الأخفش في تفسيره لمعاني هذه الآية الكريمة؟ وما يزيد الأمر غرابة أن شراح ألفية ابن مالك ذكروا هذه الوجوه، وعزوا الوجه القائل بتقدير الفعل إلى الأخفش، والتقدير فيه: ولات أرى حين مناص، أما إذا تلاها مرفوع فهو مبتدأ خبره محذوف<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 5، ص 522.

<sup>2</sup> - الأخفش، معاني القرآن، ج 2، ص 492.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 321.

بل إنَّ الأمر يتعدَّى ذلك حتى يصل إلى عزو هذا الوجه للأخفش في أكثر كتب النحو، إذ نسبه للأخفش كلُّ من: العكبري<sup>(1)</sup>، وابن يعيش<sup>(2)</sup>، وابن الصائغ<sup>(3)</sup>، والمرادي<sup>(4)</sup>، وابن هشام<sup>(5)</sup>، وغيرهم.

## 15.2 أفراد ضمير الفاعل مع الفاعل المثني والجمع:

وتظهر هذه المسألة عند تفسير السَّمِينِ الحَلْبِيِّ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَعَمَوْا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(6)</sup>. يقول السَّمِينِ الحَلْبِيُّ في هذا الموضع: "الوجه الخامس: أنَّ "كثير" مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر، ولا يقال: إنَّ الفعل متى وقع خبراً وجب تأخيره لأنَّ ذلك مشروط بكون الفاعل مستتراً نحو: "زيدٌ قام" لأنه لو قُدِّمَ فقيل: قام زيدٌ لأليس بالفاعل، فإنَّ قيل: وهذا أيضاً يُلبس بالفاعل في لغة "أكلوني البراغيث" فالجواب أنها لغة ضعيفة لا نبالي بها. وضعَّف أبو البقاء هذا الوجه بمعنى آخر فقال: "لأنَّ الفعل قد وَقَعَ في موضعه فلا يُنوى به غيره" وفيه نظر لأنَّا لا نسلِّم أنه وَقَعَ موقعه، وإنما كان واقعاً موقعه لو كان مجرداً من علامة"<sup>(7)</sup>.

فكلام السَّمِينِ الحَلْبِيِّ السابق يوحي بأنه يؤول هذا التركيب على أنه من قبيل اعتبار الجملة الفعلية خبراً مقدماً، والاسم المرتفع بعدها مبتدأ مؤخرًا، وهو يعترض على العكبري الذي بيَّن أن الفعل وقع في موضعه فلا يُراد به غيره، يعني أن الفعل

<sup>1</sup> - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 179.

<sup>2</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 270.

<sup>3</sup> - ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملح، ج 1، ص 487.

<sup>4</sup> - المرادي. الجنى الداني، ص 488.

<sup>5</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 335.

<sup>6</sup> - سورة المائدة، آية: 71.

<sup>7</sup> - السَّمِينِ الحَلْبِيِّ، الدر المصون، ج 2، ص 581.

"عمو وسموا" قد جاء في موضعهما من الجملة، فلا يُراد بهما الخبر ما داماً في موضعهما<sup>(1)</sup>.

واختيار السّمين الحلبيّ هذا الوجه في تأويل الآية الكريمة لا يعني أن عليه جمهور النُّحاة؛ بل إن جمهور النحويين يرون أنّ "كثير" بدل من الضمير المتصل بالفعل، والفاعل هو ذاك الضمير نفسه، فهذا الوجه عندهم مقدم على اعتبار أن الجملة الفعلية في موضع الخبر، والاسم المرتفع في موضع المبتدأ<sup>(2)</sup>.

غير أنّ ابن مالك يجعل هذين الوجهين متساويين في الصحة، فمن قال بهذا الوجه فهو صحيح، ومن قال بهذا الوجه فهو صحيح، والمهم في هذا كلّه تأويل هذا التركيب على وجه يتوافق مع أصول القواعد العربيّة<sup>(3)</sup>.

وكان على السّمين الحلبيّ أن يحتج بحجة منطقية أمام قول العكبري الذي افترض أنّ مثل هذا التركيب "عموا وسموا" يقتضي بقاء الفعل على أصله وأساسه الذي وُضع له، دون تحويل له عن ذلك الأصل إلى الخبر، غير أنّ السّمين الحلبيّ احتج بحجة منطقية على العكبري بأن أوضح أنّ هذا الفعل ليس على أصله، إذ إن الأصل فيه تجرّده من الضمير، فلمّا اتّصل به ضمير خرج عن أصله، وصار متعلّقاً بجانب آخر لا يمثل جانب الأصالة فيه<sup>(4)</sup>.

---

<sup>1</sup> - ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 453.

<sup>2</sup> - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 267.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ج 2، ص 582.

<sup>4</sup> - ينظر: الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج 1، ص 309.

## الفصل الثالث

### الاعتراضات النحوية في باب المنصوبات

والمنصوبات في العربية هي تلك الأسماء التي تأخذ حركة الفتح علامة إعرابية لها، وهي أكثر الأسماء في العربية، إذ كانت حركة الفتح هي الحركة المفضلة لدى العرب، علاوة على خفتها وسهولة النطق بها، لذا كانت من بين أكثر الحركات دوراناً على ألسنة العرب لما فيها من خفة وسهولة في النطق<sup>(1)</sup>.

يعني ذلك أن هذا الفصل سيتناول تلك الاعتراضات التي اعترض بها السّمين الحلبيّ على أصحاب كتب أعراب القرآن ضمن باب المنصوبات بما يشتمل عليه من المفاعيل، والحال، والاستثناء، والنداء، وما سوى ذلك من العناصر التركيبية التي تعتمد الفتحة علامة للإعراب فيها.

### 1.3 النَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ:

وترد هذه المسألة في حديث السّمين الحلبيّ عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(2)</sup>.

ويتحدّث السّمين الحلبيّ عن سبب انتصاب "صراطك" في الآية الكريمة، فيقول: "إنه منصوب على إسقاط الخافض. قال الزجاج: «ولا اختلاف بين النحويين أن» على، محذوفة كقولك: "ضرب زيد الظهر والبطن أي: على الظهر والبطن. إلا أن هذا الذي قاله الزجاج وإن كان ظاهره الإجماع ضعيف من حيث إن حرف الجر لا يطرّد حذفه، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ كقوله<sup>(3)</sup>:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْ حَرَامٌ<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ص 150.

<sup>2</sup> - سورة الأعراف، آية: 16.

<sup>3</sup> - البيت لجرير: جرير، ديوانه، شرح وتحقيق: محمّد الصاوي، مطبعة الصاوي، ص 278.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 242.

اشتمل كلام السّمين الحلبيّ السابق على حديث عن حذف الخافض في "صراطك" في الآية الكريمة، واعترض على قول الزجاج في أن الخافض يطرد حذفه في مثل هذه الأحوال، وجاء بقول الزجاج الذي بيّن فيه أن النُّحاة لم يختلفوا على حذف ذلك الخافض في كلامهم<sup>(1)</sup>.

ولم يتتبه الزجاج إلى أنّ هذه الحالة التركيبية التي ينتصب فيها الاسم بناء على حذف الخافض حالة تركيبية قليلة نادرة جداً في كلام العرب، بل إنّ النُّحاة يعدونها من الشذوذ في كلامهم، فلا يُعتد بها في القاعدة، وليس من الأولى حمل كتاب الله عليها<sup>(2)</sup>.

وإن كان هذا الحذف موجوداً في كلام العرب، إلا أنّ النُّحاة لم يقولوا به، وذلك لأنّ الاطراد في هذا الحذف مع سائر الأفعال قد لا يبين المراد من الفعل، نحو قولك: رغبت الذهاب، فليس الأمر واضحاً أهو رغب في الذهاب، أم رغب عن الذهاب، لذا فإنّ هذا الحذف لا يطرد مع سائر الأفعال، بل هو قليل جداً نادر في كلام العرب<sup>(3)</sup>.

وأجاز النُّحاة ما نحو: كلته، وكلت له، على الوجهين، غير أن الأفعال في مثل هذه الحالة لا تحمل المعنى المؤكد له؛ لأنّ شبه الجملة المقيدة للفعل ليست ظاهرة تماماً في الكلام، فقولنا: تمرّون الديار، ليس واضح الدلالة أهو يريد تمرّون بالديار أم على الديار، ومن هنا لم يجزه أكثر النُّحاة<sup>(4)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتّضح للباحث أنّ السّمين الحلبيّ اعترض فيما إليه من انتصاب "صراطك" على حذف الخافض؛ لأنّ هذه العلة لم يقل بها أكثر النحويين، وما سُمع من كلام العرب بها سُمع على الشذوذ والندرة والقلّة، لذا لا يصلح أن يُحمل كلام الله على هذه اللغة الشاذة النادرة، بل يتوجب أن يوجّه الكلام بما يستقيم مع قواعد العربية ويتفق مع أساس قداسة القرآن الكريم الذي لا يماثله نص لغوي آخر.

<sup>1</sup> - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 2، ص 324.

<sup>2</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 455.

<sup>3</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 372.

<sup>4</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 138.

### 2.3 رجحان النصب بنزع الخافض:

وتظهر هذه المسألة في حديث السَّمِينِ الحَلْبِيِّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾<sup>(1)</sup>.

يعترض السَّمِينِ الحَلْبِيِّ على عد "طيناً" تمييزاً، فيقول: "الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ، أي: مِنْ طِينٍ، كما صرَّحَ به في الآية الأخرى: "وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ"<sup>(2)</sup>. الثالث: أنه منتصبٌ على التمييز، قاله الزجاج، وتبعه ابنُ عطية، ولا يظهر ذلك إذ لم يتقدَّم إيهامُ ذاتٍ ولا نسبة"<sup>(3)</sup>.

تضمن كلام السَّمِينِ الحَلْبِيِّ السابق اعتراضاً على الزجاج الذي عدَّ "طيناً" في الآية الكريمة تمييزاً، وبيّن السمين أن شرط التمييز لم يتوافر في هذه الآية الكريمة، لذا فإنه يضعف القول بقول الزجاج<sup>(4)</sup>.

حين اعترض السَّمِينِ الحَلْبِيِّ على الزجاج في اعتباره أن "طيناً" في الآية الكريمة منصوباً على نزع الخافض لا على التمييز اعتمد على المعنى اعتماداً كبيراً، فبيّن أن المعنى لا يؤيد أن يكون هناك إيهام في ذات ولا في نسبة كي يعرب "طيناً" تمييزاً، واستدل بالآية الكريمة الأخرى التي جاء فيها: من طين، فهذا دليل على انتزاع ذلك الخافض.

وبأتي لنا ابن مالك بإعراب آخر لهذه الكلمة في الآية القرآنية الكريمة وهو الحال، إذ إن من أشكال الحال أن تأتي جامدة مؤولة بمشتق، مثل هذه الآية الكريمة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة الإسراء، آية: 61.

<sup>2</sup> - سورة ص، آية: 76.

<sup>3</sup> - السَّمِينِ الحَلْبِيِّ. الدر المصون، ج 4، ص 403.

<sup>4</sup> - انظر قوله: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، ج 3، ص 249.

<sup>5</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 324.

وممن تابع ابن مالك فيما ذهب إليه من اعتبار "طيناً" حالاً في الآية الكريمة ابن هشام الأنصاري<sup>(1)</sup>، والمرادي<sup>(2)</sup>، وابن عقيل<sup>(3)</sup>، والأشموني<sup>(4)</sup>. ولا أقول بهذا الرأي، بل أقول إن "طيناً" تمييز في الآية الكريمة، لأن الآية الأخرى تنفي كونها حالاً، إذ كيف وردت في آية "ص: 76" مجرورة بـ "من" والتركيب هو ذاته، فلم نسمع بأن الحال تجر بـ "من" مطلقاً، مما يضعف كلام ابن مالك ومن تابعه.

وحجة أخرى تتمثل في أن المعنى يؤيد أن يكون "لمن خلقت من طين" وهو معنى التمييز، إذ لا تأتي الحال بهذه الهيئة المخصصة، وبذلك قال الجرجاني<sup>(5)</sup>، والجوزي<sup>(6)</sup>، والأنجري<sup>(7)</sup>.

### 3.3 النصب على المفعول اتساعاً:

تظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢٠١﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك، ج 2، ص 255.

<sup>2</sup> - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 2، ص 694.

<sup>3</sup> - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 247.

<sup>4</sup> - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 7.

<sup>5</sup> - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2008م). درج الدرر في تفسير الآي والسور، تحقيق: وليد بن أحمد الحسين، وإياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بيريطانيا، الطبعة الأولى، ج 3، ص 1113.

<sup>6</sup> - الجوزي، زاد المسير، ج 3، ص 36.

<sup>7</sup> - الأنجري، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي (1419هـ). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: حسن عباس زكي، القاهرة - مصر، ج 3، ص 213.

<sup>8</sup> - سورة البقرة، آية: 183-184.

تحدّث السّمين الحلبيّ عن سبب انتصاب "أياماً" في الآية القرآنية الكريمة، فقال: الرابع: أن ينتصبَ بكتب: إمّا على الظرف وإمّا على المفعول به توسّعاً، وإليه نحا الفراء وتبعه أبو البقاء. قال الشيخ: «وكلا القولين خطأ: أمّا النصبُ على الظرف فإنّه محلٌّ للفعل، والكتابة ليست واقعةً في الأيام، لكن متعلّقةً هو الواقع في الأيام. وأمّا النصبُ على المفعول اتّساعاً فإنّ ذلك مبنيٌّ على كونه ظرفاً لكتب، وقد تقدّم أنه خطأ»<sup>(1)</sup>.

اشتمل كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على الفراء والعكبري إذ عدّا "أياماً" في الآية الكريمة منتصبه على المفعول به اتساعاً، أو على الظرف، وهو قول خاطئ قال به الفراء، وأبو البقاء العكبري.

وبعد الرجوع إلى معاني الفراء لم نجده قال شيئاً في هذه الآية الكريمة، أما بالنسبة للعكبري فإنه رفض أن يكون "أياماً" منصوباً على الظرف أو على شبه المفعول به، وذلك للحجة التي أوردها السّمين الحلبيّ سابقاً، وبين العكبري أن الصواب أن ينتصب "أياماً" بعامل محذوف تقديره: صوموا، لعدم صواب التقدير في حال الظرف أو شبه المفعول اتساعاً<sup>(2)</sup>.

ومن المفسرين من رأى أن أياماً منصوبة على الظرف، والتقدير: كتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات، فالمعنى: في هذه الأيام، فلما كان معنى الكلام يحتمل أن يتضمن "أياماً" معنى "في" جاز اعتباره ظرفاً<sup>(3)</sup>.

أما ابن عادل الحنبلي فنسب القول أيضاً للفراء بأن "أياماً" في الآية الكريمة منصوبة على الظرف أو على شبه المفعول به، وهما قولان جائزان في هذه الآية الكريمة، وإن كان أكثر النحاة لم يجيزوا ذلك<sup>(4)</sup>.

ومن الناحية الدلالية، فلا يجوز أن ينتصب "أياماً" ب "كتب"؛ وذلك لأن معنى الظرف أنّ الكتابة تكون في الأيام، وليست واقعة عليها، فلا يجوز معنى الظرف، أمّا

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 460.

<sup>2</sup> - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 149.

<sup>3</sup> - انظر: الجوزي، زاد المسير، ج 1، ص 141.

<sup>4</sup> - ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 3، ص 254 - 255.

معنى المفعول اتساعاً فلا يصح؛ لأنَّ المعنى يصير تتقون أياماً معدودات، وهذا غير جائز، والواقع أن تكون "أياماً" منصوبة بـ "الصيام، والمعنى: كتب عليكم الصيام أياماً، وبهذا لا يبقى الاختلال في المعنى<sup>(1)</sup>.

### 4.3 اختلاف العامل في المنصوب:

وترد هذه المسألة في حديث السَّمين الحلبيِّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(2)</sup>. إذ يقول في العامل في قوله: إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي: "إنَّ العامل فيه "تر" من قوله: «ألم تر» ذكره مكي، وهذا ليس بشيء، لأنَّ الرؤية على كلا التفسيرين المذكورين في نظيرتها لم تكن في وقت قوله: "رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ"<sup>(3)</sup>. اشتمل كلام السَّمين الحلبيِّ اعتراضاً على ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب في اعتبار أن العامل في قوله: إذ قال إبراهيم... هو "تر"<sup>(4)</sup>. وكانت حجة السَّمين الحلبيِّ إلى ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب متمثلة بأن زمان الرؤية مختلف بين المحاجة وما ذكره إبراهيم من حجة، فلما اختلف الزمان لم يصح أن يكون العامل فيهما واحداً، فالقول بأن تر" هو العامل في "إذ قال إبراهيم" قول مردود بالمعنى والدلالة السياقية للآية الكريمة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد (2010م). فتح رب البرية في شرح الأجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى، ص 515.

<sup>2</sup> - سورة البقرة، آية: 258.

<sup>3</sup> - السَّمين الحلبيِّ، الدر المصون، ج 1، ص 618.

<sup>4</sup> - مكي بن أبي طالب، أبو محمَّد حموش بن محمَّد الأندلسي (1405هـ). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ج 1، ص 340-341.

<sup>5</sup> - ابن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، ج 4، ص 339.

منع النُّحاة مجيء عاملين لمعمول واحد مختلفين في الزمان والمعنى، إذ لا يصح أن يكون العامل واحداً في هذين المعمولين، وهذا هو مناط الاعتراض عند السَّمين الحلبيّ على مكي بن أبي طالب في نصه السابق<sup>(1)</sup>.  
ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن السَّمين الحلبيّ اعترض على مكي بن أبي طالب في أنه جعل "إذ قال إبراهيم" في الآية الكريمة معمول لـ "تر" وهو غير جائز لاختلاف الوقتين بين هذا وذاك، فلما اختلف الوقتان لم يصح كلام مكي هذا.  
والسَّمين الحلبيّ محق في ما ذهب إليه من اعتراض، إذ لا يصح أن يأتي هذان المعمولان لعامل واحد مع الاختلاف في الوقت والمعنى، فقد أشار النُّحاة إلى أن ذلك غير جائز مع العاملين إلا بالعطف والبدلية<sup>(2)</sup>.

### 5.3 "إذ" الظرفية:

ويتحدث السَّمين الحلبيّ عن "إذ" الشرطية في أثناء تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُتْلُونَ أَقْلَامُهُمْ عَلَيْهِمْ يُكْفَلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين<sup>(3)</sup>.

يقول السَّمين الحلبيّ في العامل في الظرف "إذ": " قوله تعالى: "إذ قالت الملائكة": في هذا الظرف أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بـ (يختصمون). الثاني: أنه بدلٌ من "إذ يختصمون" وهو قول الزجاج. وفي هذين الوجهين بُعد، من حيث إنه يلزم

<sup>1</sup> - انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 108.

<sup>2</sup> - انظر مثلاً: ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 4، ص 339.

<sup>3</sup> - سورة آل عمران، آية: 44-45.

اتحاد زمان الاختصام وزمان قول الكلام، ولم يكن ذلك لأنّ وقت الاختصام كان صغيراً جداً ووقت قول الملائكة بعد ذلك بأحيان<sup>(1)</sup>.

اشتمل كلام السّمين الحلبيّ اعتراض على الزجاج فيما ذهب إليه من انتصاب الظرف بـ "يختصمون" أو أنه بدل من "إذ يختصمون"، وهذا القول ذهب إليه الزجاج، وعد المعنى أنهم كانوا يختصمون بسبب مريم وعيسى عليه السلام، لذا كان الظرف "إذ قالت" منصوب بـ "يختصمون"<sup>(2)</sup>.

و"إذ" ظرف لما مضى من الزمان، يقال: قصدتك إذ الحجاج أمير، أي في زمان كان فيه الحجاج أميراً، فالمقصود من هذا الظرف الزمان<sup>(3)</sup>.

ولا يمكن أن يكون "إذ" بدلا من "إذ يختصمون" وذلك لاختلاف الزمانين، فليس وقت الاختصام هو وقت قول الملائكة، فلا يصح أن يأتي هذا بدلا من هذا، فالمعنى يختلف وقد يفسد المعنى تماماً إذا قلنا بهذا القول<sup>(4)</sup>.

فلو قيل بأن "إذ قالت" بدل من "إذ يختصمون" لكان زمان القول وزمان الاختصام واحداً، والواقع أنهم اختصموا في كفالة مريم عليها السلام، ثم قالت الملائكة بالبشرى لمريم، ومن هنا ربما كانت "إذ" بدلا من "إذ" الأولى في قوله: "إذ يلقون أقلامهم"<sup>(5)</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نلاحظ أن السّمين الحلبيّ اعترض على الزجاج فيما ذهب إليه من اعتبار أن "إذ قالت" منتصبه بـ "يختصمون" أو هي بدل منها، واعتمد السّمين الحلبيّ في احتجاجه على الزجاج أن زمان الاختصام ليس كزمان

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 93.

<sup>2</sup> - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 2، ص 93.

<sup>3</sup> - الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص 63.

<sup>4</sup> - الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (د.ت). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 7، ص 319.

<sup>5</sup> - انظر: الأنجري، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ج 1، ص 354.

القول، ولو قلنا بأن "إذ قالت" منصوبة بـ "يختصمون"، أو هي بدل من "إذ يختصمون" فهذا يستوجب أن يكون الزمانان متحدين، وهذا لم يكن.

ويظهر للباحث من خلال ذلك أن السمين الحلبيّ اعتمد على المعنى القرآني في الآية الكريمة حين اعترض على كلام الزجاج السابق، فإنّ المعنى لا يؤيد ما ذهب إليه الزجاج، علاوة على أن سياق الآية الكريمة لا يؤيده أيضاً.

### 6.3 "الآن" منقولة من فعل ماضٍ:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةً لَا شِئَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

واعترض السمين الحلبيّ على الفراء في هذا الاعتبار النحوي القائل بنقل "الآن" من فعل ماضٍ إلى اسم، وذلك إذ يقول: "وزعم الفراء<sup>2</sup> أنه منقولٌ من فعلٍ ماضٍ، وأن أصله أن بمعنى حان فَدَخَلَتْ عليه أل زائدةٌ واسْتُصْحِبَ بناؤه على الفتح، وجَعَلَهُ مثل قولهم: «ما رأيتَه مذ شَبَّ إلى دَبِّ» وقوله عليه السلام: "وَأَنْهَاكُمْ عن قِيلَ وقال"<sup>(3)</sup>، ورَدَّ عليه بأنَّ أل لا تدخلُ على المنقولِ من فعل ماضٍ، ويأنه كان ينبغي أن يجوز إعرابه كمنظائره"<sup>(4)</sup>.

اشتمل كلام السمين الحلبيّ السابق على اعتراض على الفراء في أنه عدّ "الآن" منقولة عن الفعل الماضي "آن"، وأنه دخل عليه "ال" التعريف فبقيت منصوبة على حالها.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 71.

<sup>2</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 1، ص؟؟؟.

<sup>3</sup> - انظر الحديث في: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، بالإضافة إلى ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ج 8، ص 100، حديث رقم: 6473.

<sup>4</sup> - السمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 261.

والواقع إن الفراء لم يقل بأن أصلها "آن" وإنما قال بأن أصلها "أوان" وأن الواو اعتلت فيها، وحُذفت، فصارت "آن، ثم صارت: آن، ثم دخلت عليها الألف واللام<sup>(1)</sup>. وكلام الفراء هذا ينفي كون المسألة معترضاً عليه فيها عند السّمين الحلبيّ، غير أننا نفترض أن كلام السّمين الحلبيّ فيه شيء من الرد على الفراء إذ إن الفراء تحدّث عن بقاء "الآن" منصوبة على حالها قبل أن تدخل عليها الألف واللام، وحتى بعد دخولها عليها.

والغريب أننا نجد كثيراً من النّحاة يذكرون أن هذا القول بأن "الآن" منقولة عن فعل ماضٍ ثم دخلت عليها الألف واللام، ومن بينهم الزجاجي<sup>(2)</sup>، وابن مالك<sup>(3)</sup>، وابن عقيل<sup>(4)</sup>.

وجميع من نقل هذا القول عن الفراء اعترض عليه فيه، وبيّن أنه قول خاطئ، لأن الألف واللام لا تدخل على المنقول من الفعل، مثل: قيل، وقال، وشب، ودب، فإن هذه نُقلت عن فعل ماضٍ، غير أنه لا يجوز القول فيها: قال، والقيل، والشب، والدب، لأن ذلك لا يتوافق مع طبيعة نقلها من الفعل الماضي، ومن ناحية ثانية فإنها لو نُقلت ودخلت عليها الألف واللام فلا بد لها أن تُعرب كسائر أخواتها من الأسماء المعرفة بـ "أل"<sup>(5)</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن اعتراض السّمين الحلبيّ في نصه السابق على الفراء كان مصيباً لما يأتي

---

<sup>1</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 468.

<sup>2</sup> - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، ص 56.

<sup>3</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 220.

<sup>4</sup> - ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 180.

<sup>5</sup> - الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمّد (1418هـ). الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: علي محمّد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 263.

أولاً: بالرغم من أننا لم نجد هذا القول للفراء في كتابه، إلا أن كثيراً من النحاة والمفسرين قد نقلوا هذا القول عنه، وبالتالي فهو منسوب إليه، وكلام السمين في موضعه.

ثانياً: إن القول بانتقال "الآن" من الفعل الماضي "آن" ثم دخلت عليه "أل" يوجب إعراب "الآن" ولا يستدعي بقاءها مبنية على الفتح كما هو حالها، إذ إن الإعراب يدخلها كسائر أخواتها من المعارف بـ "أل" التعريف، فلما لم يكن ذلك في "الآن" دلّ على ضعف كلام الفراء.

ثالثاً: ولو قيل بأن "الآن" منقولة عن "آن" وهو فعل ماضٍ، فلا يجوز دخول "أل" عليه، شأنه في ذلك شأن سائر المنقولات، من مثل: قيل، وقال، وشب، ودب، وهكذا، فإن هذه جميعها لا تدخلها الألف واللام لأنها منقولة عن فعل ماضٍ، وبهذا الكلام يتضح أن السمين الحلبيّ محق في اعتراضه على الفراء، وأن كلام الفراء ليس دقيقاً.

### 7.3 مجيء "حيث" للزمان:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(1)</sup>.

يتحدث السمين الحلبيّ معترضاً على الأخفش في أنه يعد "حيث" للزمان كما هي للمكان، وذلك إذ يقول: "وزعم الأخفش أنها تكون ظرف زمانٍ وأنشد<sup>(2)</sup>:

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ      حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ  
ولا دليلَ فيه لأنها على بابها"<sup>(3)</sup>.

اشتمل كلام السمين الحلبيّ السابق على اعتراض على الأخفش فيما ذهب إليه من عدّه "حيث" للزمان كما هي للمكان.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 35.

<sup>2</sup> - البيت لطرفة بن العبد في: طرفة بن العبد (2002م). ديوان طرفة، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ص 73.

<sup>3</sup> - السمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 190.

وبشير النُّحاة إلى أن القول بزمانية "حيث" لم يقل به إلا الأُخفش، واستدل بذلك الشاهد الذي بيّن فيه أن قوله: حيث تهدي ساقه قدمه، معناه: حيث زمان هداية ساقه قدمه، وهذا دليله في المسألة<sup>(1)</sup>.

وبالرغم من أن بعض النُّحاة قد وجَّهوا هذا الشاهد الشعري الذي استشهد به الأُخفش على زمانية "حيث" توجيهاً يتوافق مع ما ذهب إليه الأُخفش، إلا أن أكثر النُّحاة رجَّحوا مجيء "حيث" للمكان فحسب دون الزمان<sup>(2)</sup>.

وحين تحدّث الأُخفش عن مجيء "حيث" للزمان بيّن أنها تأتي بمعنى "حين" وهو المعنى المتوافق مع ظروف الزمان، فإن "حين" ظرف زمان، فالأولى أن يُعبر عن معنى "حيث" بـ "حين" كي تتوافق مع المعنى الزماني لها، واحتجَّاه بالبيت الشعري يُردّ باحتمالية إرادة المكان<sup>(3)</sup>.

وممّن قال بهذا القول من جمهور النحويين ابن الصائغ<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup>، وبيّنّا أن هذا القول منسوب للأُخفش ولم يقل به غيره.

ويظهر أن السّمين الحلبيّ اعترض على الأُخفش فيما ذهب إليه من عدّه "حيث" للزمان كما تأتي للمكان، وردّ الشاهد الذي جاء به على اعتبار أنه قد يوجّه على المكان لا على الزمان كما زعم الأُخفش.

والأولى ألاّ تعدّ "حيث" إلا للمكان دون الزمان، فهي ظرف مختص بالمكان، وما استشهد به الأُخفش لا دليل له فيه لاحتمال إرادة المكان، ولا يصح إقامة القاعدة على شيء يحتمل شيئاً آخر<sup>(6)</sup>.

---

<sup>1</sup> - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 77.

<sup>2</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 115.

<sup>3</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 233.

<sup>4</sup> - ابن الصائغ، اللّحة في شرح الملحّة، ج 2، ص 902.

<sup>5</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 211.

<sup>6</sup> - انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 233.

### 8.3 مجيء "غير" منصوبة على الاستثناء المنقطع:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السمين الحلبيّ متحدثاً عن نصب "غير" في الآية الكريمة: "وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فإدخال الألف واللام عليها خطأ. وقرئ «غير» نصباً، فقيل: حالٌ من «الذين» وهو ضعيفٌ لمجيئه من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى، وقيل: من الضمير في «عليهم» وقيل: على الاستثناء المنقطع، ومنعه الفراء قال: لأن «لا» لا تزد إلا إذا تقدمها نفي، كقوله<sup>(2)</sup>:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فَعَلَهُمَا وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ

وأجابوا بأن «لا» صلة زائدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتَسُجُدَ﴾<sup>(3)</sup><sup>(4)</sup>.

اشتمل كلام السمين الحلبيّ السابق على قول للفراء رفض فيه أن تكون "غير" منصوبة على الاستثناء المنقطع، وذلك لأن "لا" في اعتباره غير زائدة في نحو هذا الموضع، وأجيب عن ذلك بأنها صلة، فهي زائدة نحو ما ذكره السمين الحلبيّ في البيت الشعري والآية القرآنية الكريمة.

وتحدّث الفراء عن هذا الموضع، ورفض أن تكون "غير" في هذه الآية الكريمة من قبيل الاستثناء المنقطع، أي أن تأتي بمعنى "سوى" لأن ذلك غير جائز بسبب عدم

<sup>1</sup> - سورة الفاتحة، آية 7.

<sup>2</sup> - انظر البيت بغير نسبة في: المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ج 1، ص 119، ولأبي وجزة السعدي في: ابن منظور، أبو الفضل محمّد بن مكرم بن علي جمال الدين (1414هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ج 4، ص 503؛ ويعقوب، إميل بديع (1996م). المعجم المفصل في شواهد العربيّة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص 306.

<sup>3</sup> - سورة الأعراف، آية: 12.

<sup>4</sup> - السمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 84.

وجود الصلة، وإن المعنى في الآية الكريمة يرتبط بالجد لا بالصلة، وكي تكون "لا" صلة لا بد لها أن ترتبط بجدود قبلها<sup>(1)</sup>.

والفراء حين ذكر هذه القراءة الكريمة جعل مجيء "لا" مختصاً بحالة النفي، والواقع أنها تأتي في النفي والإثبات<sup>(2)</sup>، والدليل على ذلك قول الشاعر<sup>(3)</sup>:

وَيَلْحِينِي فِي اللَّهِ أَلَا أَحِبُّهُ      وَلِلَّهِ دَاعٍ دَائِبٍ غَيْرِ غَافِلٍ

فالشاهد قوله: ألا أحبه، والتقدير: أن أحبه، غير أن "لا" جاءت صلة زائدة في

هذا البيت الشعري.

وهذه واحدة من المعاني التي تأتي بها "لا" في العربية، علاوة على كونها تأتي للعطف والجدود والنهي والحشو، فإنها تأتي أيضاً صلة زائدة في الكلام، نحو قولك: ما رأيت زيداً ولا عمراً، وأنت تريد أنك لم ترَ أيّاً منهما، فكانت "لا" هاهنا صلة زائدة في الجملة، وهو ما جرى في الآية الكريمة والبيت الشعري<sup>(4)</sup>.

ف"لا" تزداد للصلة في النفي والإثبات كما رأينا أنه مسموع عن كلام العرب، وهي في حال زيادتها يكون دخولها كخروجها، ولا فرق بين هذا وذاك، الأمر الذي يُضعف كلام الفراء السابق<sup>(5)</sup>.

وهنا يمكن القول بأن السّمين الحلبيّ محق في رده واعتراضه على كلام الفراء، وذلك لأنه ثبت عن العرب أنهم استعملوا "لا" صلة زائدة في النفي والإثبات معاً، في حين أنّ الفراء كان مرتكزاً في حجته على أن العرب لم يستعملوا "لا" صلة زائدة إلا في النفي فحسب، مما يرجح كلام السّمين الحلبيّ على الفراء في هذه المسألة.

<sup>1</sup> - انظر: الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 8.

<sup>2</sup> - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 1، ص 230.

<sup>3</sup> - البيت للأحوص في: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج 1، ص 70.

<sup>4</sup> - الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص 31 - 32.

<sup>5</sup> - انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 302.

### 9.3 مجيء الحال من المضاف إليه:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أُوحِيَٰنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا

وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ في انتصاب "حنيفاً": " قوله: «حنيفاً» حالٌ، وتقدّم تحقيفه في البقرة. وقال ابن عطية: «قال مكي: ولا يكون - يعني حنيفاً - حالاً من» إبراهيم «لأنه مضافٌ إليه، وليس كما قال؛ لأن الحال قد تعمل فيها حروف الجرّ إذا عملت في ذي الحال كقولك» مررتُ بزيدٍ قائماً «. قلت: ما ذكره مكيّ من امتناع الحال من المضاف إليه فليس على إطلاقه لما تقدّم تفصيله في البقرة. وأمّا قولُ ابن عطية: إن العاملَ الخافضُ فليس كذلك، إنما العاملُ ما تعلّق به الخافضُ، ولذلك إذا حُذِفَ الخافضُ، نُصِبَ مخفوضُه»<sup>(2)</sup>.

تضمن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على مكي بن أبي طالب في أنه لم يعدّ "حنيفاً" حالاً من إبراهيم، حيث بيّن مكي بن أبي طالب أن حنيفاً حال من الضمير المستتر في "اتبع" وليس من "إبراهيم" لأن إبراهيم مضاف إليه، ولا يصح عنده أن تأتي الحال من المضاف إليه<sup>(3)</sup>.

وأكثر النّحاة على أنهم يجيزون مجيء الحال من المضاف إليه، لأنه ثبت النقل عن العرب أنهم أتوا بالحال من المضاف إليه، والعامل فيها المضاف؛ لأنه هو العامل في المضاف إليه، لذا فإنه هو العامل فيها، ومن بين هذه الشواهد التي سُمعت عن العرب الآية الكريمة السابقة، فإن أكثر النّحاة على عدها مضافاً إليه<sup>(4)</sup>.

وأجاز ابن مالك ومن تابعه أن تأتي الحال من المضاف إليه إذا صلح المضاف للعمل فيها، أو كان جزءاً لها، وهو ما ينطبق مع هذه الآية الكريمة، فالملة

<sup>1</sup> - سورة النحل ، آية 123.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 4، ص 366.

<sup>3</sup> - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 426.

<sup>4</sup> - السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في النحو، دار

الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص 245.

جزء من اعتقاد الإنسان، فهي جزء من اعتقاد إبراهيم عليه السلام، لذا صحَّ أن تأتي الحال من إبراهيم<sup>(1)</sup>.

ومن بين المواضع التي أجاز فيها النُّحاة مجيء الحال من المضاف إليه أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه، وهو ما ينطبق مع الآية الكريمة، فقد مثل بها المرادي لهذه الحالة<sup>(2)</sup>.

### 10.3 رجحان المفعول به على الحال:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَدَكْثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(3)</sup>.

اعترض السَّمين الحلبيُّ على أبي البقاء العكبري في أنه جعل "كفاراً" حالاً من الضمير في "يردونكم"، وذلك إذ يقول: " وَجَعَلَ أَبُو الْبَقَاءِ «كُفَّارًا» حَالًا مِّنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ عَلَى أَنَّهَا الْمُتَعَدِيَّةُ لِوَاحِدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْحَالَ يُسْتَعْنَىٰ عَنْهَا غَالِبًا، وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ"<sup>(4)</sup>.

يتضمن كلام السَّمين الحلبيِّ السابق اعتراضاً على ما ورد عن أبي البقاء العكبري من أنه جعل "كفاراً" حالاً من ضمير النصب في "يردونكم"، فبيَّن أنها حال من الكاف والميم في الفعل "يردونكم"<sup>(5)</sup>.

معروف في نحونا العربيُّ أن أفعال الصيرورة تتصب مفعولين، ومن هنا نصَّ ابن مالك على أنَّ الفعل "رَدَّ" بمعنى صير، فمعنى قوله: يردونكم، أي يصيرونكم،

<sup>1</sup> - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 2، ص 750 - 751.

<sup>2</sup> - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 2، ص 707.

<sup>3</sup> - سورة البقرة، آية: 109.

<sup>4</sup> - السَّمين الحلبيُّ، الدر المصون، ج 1، ص 341.

<sup>5</sup> - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 104.

وبناءً على هذا المعنى، فإنَّ الفعل "ردّ" يعد من أفعال الصيرورة التي تنصب مفعولين، ولا تنصب مفعولاً واحداً وحالاً معها، وهو ما يؤيد به كلام السَّمين الحلبيّ السابق<sup>(1)</sup>.

فإنَّ الحكم المعطى لـ "ترك، واخذ، وجعل، وصير" وهي جميعاً أفعال صيرورة في العربيّة يعطى أيضاً للفعل "ردّ" الوارد في الآية الكريمة، فإنه بمعنى "صير" أو "جعل" لذا فإنه يأخذ مفعولين لا مفعولاً واحداً<sup>(2)</sup>.

وثمة عدد من النُّحاة قالوا بأن "كفاراً" في الآية الكريمة السابقة مفعول به ثانٍ وليست حالاً كما بينَّ العكبري، ومن بينهم الجوجري<sup>(3)</sup>، والأشموني<sup>(4)</sup>، والأزهري<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>، والصبان<sup>(7)</sup>.

### 11.3 مجيء الجملة الشرطية حالاً:

وترد هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ بِمَا غَلَّ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾<sup>(8)</sup>.

يقول السَّمين الحلبيّ: "قوله: "وَمَنْ يَغْلُلْ" الظاهر أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب، وإنما جيء بها للردّ عن الإغلال. وزعم أبو البقاء أنّها يجوز أن تكون حالاً، ويكون التقدير: في حال علم الغالّ بعقوبة الغلّول، وهذا وإن كان محتتملاً ولكنه بعيد"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 347.

<sup>2</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك، ج 2، ص 45.

<sup>3</sup> - الجوجري، محمّد بن عبد المنعم (1424هـ)، شرح شذور الذهب، دراسة وتحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ج 2، ص 649.

<sup>4</sup> - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 363.

<sup>5</sup> - الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 367.

<sup>6</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 544.

<sup>7</sup> - الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج 2، ص 35.

<sup>8</sup> - سورة آل عمران، آية: 161.

<sup>9</sup> - السَّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 2، ص 249.

تضمن كلام السّمين الحلبيّ السابق حديثاً واعتراضاً على العكبري في ما ذهب إليه من احتمال أن تكون جملة الشرط في موضع الحال، والتقدير: في حال علم الغال بعقوبة الغلول، وهو تقدير أشار إليه العكبري في حديثه عن هذه الآية الكريمة<sup>(1)</sup>.  
اعتمد السّمين الحلبيّ على النظام التركيبي في الجملة العربيّة، فلم يُجز أن تكون هذه الجملة في موضع الحال؛ لأنّ المعنى لا يؤيده، وإن كان التركيب يؤيده، فليس الأمر مقصوراً على التركيب فحسب دون الدلالة، فلما لم يكن المعنى موافقاً لطبيعة التركيب لم يجز أن يكون التقدير جائزاً، إذ إنّ التقدير صحيح من الناحية التركيبية، غير أنه بعيد في معناه، مما يُضعف القول بقول العكبري<sup>(2)</sup>.  
وإن كان معنى الحال متاحاً في الآية الكريمة إلا أنه بعيد، والأولى أن تكون الجملة على معنى الاستئناف، هذا ما قال به الألوّسي في تفسيره لهذه الآية الكريمة<sup>(3)</sup>.  
الكريمة<sup>(3)</sup>.

### 12.3 حذف واو الحال:

وتظهر هذه المسألة النحويّة في موضعين من كتاب السّمين الحلبيّ، أما أولهما، ففي حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(4)</sup>.  
يتحدّث السّمين الحلبيّ عن قوله: وماتوا وهم كفار، فيقول: "قوله: {وَمَاتُوا} هذه واو الحال، والجملة في محلّ نصبٍ على الحال، وإثبات الواو هنا أفصحُ خلافاً للفرء والزمخشري حيث قالوا: إنّ حذفها شاذ"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 306.

<sup>2</sup> - انظر: ابن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، ج 6، ص 25.

<sup>3</sup> - الألوّسي، روح المعاني، ج 2، ص 322.

<sup>4</sup> - سورة البقرة، آية: 161.

<sup>5</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 418.

أما الموضع الثاني، ففي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (1).

ويقول السمين الحلبي في قوله: فيه هدى ونور: " أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً الأكثر أن تأتي فيها بالواو وإن كان فيها ضميراً، حتى زعم الفراء - وتبعه الزمخشري - أن ذلك لا يجوز إلا شاذاً" (2).

كان حديث السمين الحلبي في الموضعين السابقين عن حذف واو الحال من الجملة الاسمية، وإن كان فيها ضمير عائد على صاحب الحال، واعترض في الموضعين على الفراء والزمخشري اللذين يريان أن حذف الواو شاذ، في حين أنه جائز.

وصف الزمخشري أن حذف واو الحال لا يجوز، بل هو خبيث في العربية، والأصح أن تأتي جملة الحال متصلة بالواو قبلها، وهذا ما ذكره نقلاً عن الفراء (3). يجيز النحاة بقاء الواو في جملة الحال أو حذفها، فيجوز أن يقال: جاء زيد وهو راكب، أو جاء زيد هو راكب، فحذف الواو جائز في من الجملة الاسمية ما دام هناك ضمير رابط بين جملة الحال وصاحبها (4).

وحذف الواو من جملة الحال في حال كونها جملة اسمية استغناء عن هذه الواو بالضمير الرابط بين الحال وصاحبها (5)، واستدل النحاة بالبيت الشعري (6):

1- سورة المائدة، آية: 46.

2- السمين الحلبي، الدر المصون، ج 2، ص 535.

3- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ج 2، ص 87.

4- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 24 - 25.

5- السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 324.

6- البيت للمسيب بن علس في: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2، ص 473، والبغدادي، خزنة الأدب، ج 3، ص 233.

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

والشاهد في هذا البيت قوله: الماء غامره، إذ جاءت هذه الجملة حالية ولم تقترن بالواو، والمعنى أن الغائص غاص في الماء وبقي هناك دون أن يظهر حتى انتصف النهار، أي: انتصف النهار وهو في الماء غامره، ورفيقه لا يدري عنه<sup>(1)</sup>. ومن خلال ما سبق يمكننا أن نلاحظ أن السمين الحلبي قد اعترض على الفراء والزمخشري فيما ذهبوا إليه من أن واو الحال لا تُحذف، وإذا حُذفت فإن ذلك يعد شذوذاً في الكلام، غير أن السمين الحلبي اعترض على ذلك، واحتج بجواز حذف واو الحال والاكتفاء بالضمير الرابط بين الحال وصاحبها بالآية القرآنية الكريمة.

### 13.3 مجيء التمييز معرفة:

ووردت هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ إِثْمٌ

قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾<sup>(2)</sup>.

يتحدث السمين الحلبي عن قراءة "قلبه" بالنصب بدلاً من الرفع، فيقول: "إنه منصوبٌ على التمييز حكاة مكى وغيره، وضَعَفُوهُ بَأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَا يَشْتَرِطُونَ تَنْكِيرَهُ،<sup>(3)</sup> وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ عِنْدَهُمْ: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿بَطَرْتُ مَعِيشَهَا﴾<sup>(5)</sup>."

تضمّن كلام السمين الحلبي السابق اعتراضاً على رأي مكى بن أبي طالب ومن مائته في الرأي الذي عدّ "قلبه" في قراءة من نصب<sup>(6)</sup> تمييزاً<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 2، ص 760.

<sup>2</sup> - سورة البقرة، آية: 283.

<sup>3</sup> - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 1، ص 689.

<sup>4</sup> - سورة البقرة، آية: 130.

<sup>5</sup> - سورة القصص، آية: 85.

<sup>6</sup> - النحاس، إعراب القرآن، ج 1، ص 140.

<sup>7</sup> - مكى بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 146.

وهذه المسألة خلافية بين النُّحاة، إذ يرى الكوفيون أنه يجوز عدّ التمييز معرفة، وجعلوا هذه القراءة منها، كما أنهم جعلوا الآيتين الأخريتين منها أيضاً كما أشار السَّمين الحلبيّ، أما البصريون فلا يجيزون ذلك، ويرون أن مثل هذه الألفاظ إنما نصبت على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط حرف الجر، أو مفعولاً به للفعل نفسه، أما التمييز فلا يروونه جائزاً لأن الأصل فيه النكرة لا المعرفة<sup>(1)</sup>.

ويصف ابن هشام كلام مكي بن أبي طالب في توجيهه للقراءة القرآنية الكريمة السابقة بأنه وهم، إذ إنّ التمييز لا يأتي معرفة كما هو حاله في الآية السابقة، بل يأتي نكرة، والصواب أن يجعل "قلبه" في قراءة من نصب مشبهاً بالمفعول به وليس تمييزاً على ما ذكر مكي<sup>(2)</sup>.

ومما سبق، نجد أنّ جميع النحاة بما فيهم السَّمين الحلبيّ لم يوافقوا مكيّاً على ما ذهب إليه من عدّه "قلبه" بالنصب تمييزاً؛ لأنّ ذلك مذهب الكوفيين الذين يرون أنّ التمييز يأتي معرفة كما يأتي نكرة، وهو كلام صحيح إلى حدّ ما.

ولكن نجد مكيّاً ذكر هذا الوجه في نصب "قلبه" ثم عقّب على ذلك بأن بيّن أنّ هذا الوجه بعيد في القياس لأن الأصل في التمييز أن يكون نكرة لا معرفة<sup>(3)</sup>، ممّا يدلّ يدل على أنّ مكيّاً لم يقلّ جازماً بهذا الوجه، بل هو ناقل له فحسب.

وبناء على ما سبق، نوّكّد أنّ لا قيمة لاعتراض السَّمين الحلبيّ على مكي بن أبي طالب، لأنّ مكيّاً في أصله لم يقلّ بهذا القول، وإنما نقله عن الكوفيين كما نقله السَّمين الحلبيّ ومن معه من النُّحاة، لذا فإنّ اعتراض السَّمين الحلبيّ السابق لا قيمة له، وإن كانت حجته صحيحة في الرد على من قال بأنه يجوز نصبه على التمييز، إذ إنّ التمييز نكرة، وهذه الآية جاءت الكلمة فيها معرفة، فلا يصحّ عدها تمييزاً.

<sup>1</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 387.

<sup>2</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 745.

<sup>3</sup> - انظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 146.

### 14.3 مجيء "أي" موصولة في النداء:

وتظهر هذه المسألة في حديث السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

يتحدّث السّمين الحلبيّ عن "أي" في الآية الكريمة ويعترض في حديثه على الأخفش، وذلك إذ يقول: "و «أيّ» اسمٌ منادى في محل نصب، ولكنه بُني على الضمّ لأنه مفرد معرفة. وزعم الأخفش أنّها هنا موصولة، وأنّ المرفوع بعدها خبر مبتدأ مضمّر، والجملة صلة، والتقدير: يا الذين هم الناس، والصحيح الأول، والمرفوع بعدها صفة لها يلزم رفعه، ولا يجوز نصبه على المحلّ، خلافاً للمازني"<sup>(2)</sup>.

اشتمل كلام السّمين الحلبيّ السابق على اعتراض على الأخفش فيما ذهب إليه من اعتبار "أي" في النداء اسم موصول، وبين أن الأساس فيها أن تكون اسماً ظاهراً مبنياً على الضم.

وبالرغم من أنّنا لم نجد قول الأخفش، إلا أن كثيراً من العلماء والباحثين قد نسبوا هذا القول للأخفش في مؤلفاتهم، فإنّ الأخفش يرى أن "أي" في هذا الموضع بمعنى "الذي" وأن ما بعدها جملة اسمية صلة الموصول، وهو مجافٍ لما عليه سائر النُّحاة<sup>(3)</sup>.

وكلام الأخفش لم يتابعه به أحد، إنّما قال به وحده، وهو بعيد في التقدير، إذ كيف يكون "أي" اسم موصولاً، وما بعده جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وينافي هذا الكلام كلام سائر النُّحاة<sup>(4)</sup>.

وتعرب "أي" في حال ارتباطها بالنداء عند النُّحاة عموماً اسماً مبنياً على الضم لأنه منادى مفرد، فإنه يُبنى على ما يرتفع به، فالمنادى إذا كان اسماً مفرداً غير

1- سورة البقرة ، آية:21.

2- السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 145.

3- انظر: الجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، ج 1، ص 121.

4- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج 1، ص 406.

مضاف بُني على ما يرتفع به، فهذا هو الحال في الآية القرآنية الكريمة، وليس الأمر على ما ذكر الأخفش<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup>- انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 3، ص 66.

## الفصل الرابع

### الاعتراضات النحوية في باب التوابع

يتناول هذا الفصل الحديث عن الاعتراضات النحوية التي اعترض فيها السمين الحلبي على أصحاب أعراب القرآن ومعانيه في باب التوابع، والتوابع كما يعلم الجميع هي: الصفة، والعطف، والبدل، والتوكيد.

#### 1.4 مجيء وصفين لموصوف واحد:

وترد هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾<sup>(1)</sup>.

يتحدث السمين الحلبي عن سبب انتصاب "منكراً من القول وزوراً"، فيقول: "قوله: {مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا} نعتان لمصدر محذوف أي: قولاً منكراً، وزوراً أي: كذباً وبُهتاناً قاله مكي وفيه نظر؛ إذ يصير التقدير: ليقولون قولاً منكراً من القول، فيصير قوله «من القول» لا فائدة فيه. والأولى أن يُقال: نعتان لمفعول محذوف لفهم المعنى أي: ليقولون شيئاً منكراً من القول لتفيد الصفة غير ما أفاده الموصوف"<sup>(2)</sup>.

تضمن كلام السمين الحلبي السابق اعتراضاً على ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب في عدّه "منكراً من القول وزوراً" وصفين لموصوف محذوف تقديره: قولاً منكراً، وقولاً زوراً، وهذا يعني أن العامل فيهما "يقولون" باعتبار الموصوف المحذوف<sup>(3)</sup>.

تتحدث الآية الكريمة عن الظهار، وما يقوله الزوج لزوجته كي يقع عليها حكم الظهار، لذا فإن الآية الكريمة تناولت وصفاً لهذا القول الذي يصدر عن الزوج بأنه

<sup>1</sup> - سورة المجادلة، آية: 2.

<sup>2</sup> - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 6، ص 285.

<sup>3</sup> - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 721.

منكر من القول، وهذا الوصف هو الذي دفع مكيّاً إلى اعتبار أن "منكراً من القول وزوراً" وصفان لهذا القول<sup>(1)</sup>.

لا يمكن أن يوصف بالمنكر أو الزور في هذه الآية الكريمة إلا القول؛ لأن القول كاذب، فهو منكر، ومن ناحية ثانية فهو باطل، لذا فهو زور، والزور مجافاة للحقيقة، ومن هنا كان من الأولى أن تكون هذه الأوصاف مرتبطة بمعنى القول ذاته<sup>(2)</sup>.

اعتمد السّمين الحلبيّ في تأويله للوجه الذي ذكره مكي بن أبي طالب على ناحية المعنى المرتبط بالتركيب، فإنّ المعنى يتوجب أن يكون متوافقاً مع طبيعة التقدير المحذوف، إذ كيف يوصف القول بأنه قول؟ فهذا هو فحوى كلام السّمين الحلبيّ، ففي تقديره لا يمكن أن نقول: قولاً منكراً من القول، فيكون التقدير لا فائدة منه، وما يؤديه المقدر هو ذاته ما تؤديه الصفة<sup>(3)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يتّضح ما يلي:

أولاً: اعترض السّمين الحلبيّ على مكي بن أبي طالب في ما ذهب إليه من اعتبار أن "منكراً من القول وزوراً" وصفان لمحذوف تقديره "قولاً".

ثانياً: وكان سبب اعتراض السّمين الحلبيّ أن المعنى لم يختلف بناء على تقدير المحذوف، إذ يصير الكلام: يقولون قولاً منكراً من القول وزوراً من القول، فهذا تقدير بعيد في طبيعة معناه عن الأولى، إذ الأولى في ظن السّمين الحلبيّ أن يقال: يقولون شيئاً منكراً من القول وزوراً من القول، فبهذا التقدير يستقيم المعنى، وتستقيم العبارة التركيبية على وجهها السليم.

---

<sup>1</sup> - البغوي، أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد، (ت516هـ)، (1420م)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، ج 5، ص 309.

<sup>2</sup> - الجوزي، زاد المسير، ج 4، ص 243.

<sup>3</sup> - ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 18، ص 520.

## 2.4 مجيء النعت لمصدر محذوف:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السَّمِين الحلبِيّ مفسراً هذه الآية الكريمة: " وقوله "بِغَيْرِ عِلْمٍ" فيه وجهان. أحدهما: أنّه نعت لمصدر محذوف أي: خَرَقُوا له خَرَقًا بغير علم قاله أبو البقاء وهو ضعيف المعنى، والثاني: وهو الأحسنُ أن يكونَ منصوباً على الحال من فاعل «خرقوا» أي: افتعلوا الكذبَ مصاحبين للجهل وهو عدم العلم<sup>(2)</sup>.

تضمّن كلام السَّمِين الحلبِيّ السابق اعتراضاً على ما ذهب إليه العكبري من اعتبار أن "بغير علم" في موضع النعت لمصدر محذوف، تقديره: خرقاً بغير علم، مع الإشارة إلى أن أبا البقاء العكبري لم يكتفِ بذكر هذا الوجه فحسب، بل ذكر معه وجه الحال، وبيّن أن وجه الحال أولى<sup>(3)</sup>.

تشير الآية الكريمة إلى معنى أنّ الله سبحانه وتعالى قد وُصف بصفات لا تليق بجلاله ومكانه، وهذه الصفات جاءت من بني آدم، فقد قالت النصارى عيسى ابن الله، وقالت اليهود عزيز ابن الله، وقالت العرب: الملائكة بنات الله، فهذا كله خرق بغير علم، قالوه وهم لا يعلمون حقيقة أمر الله تعالى من جهة، ولا يقدرّون عظم ما افتروه على الله سبحانه وتعالى<sup>(4)</sup>.

واستناداً إلى هذا المعنى فإن السَّمِين الحلبِيّ في حجته السابقة بيّن أن تقدير النعت لمصدر محذوف لا يتوافق مع طبيعة المعنى العام للآية الكريمة وسياقها، إذ إن المعنى يؤيّد أنّ يكون حال الخارقين بأنهم لا علم لديهم، فيكون حالهم أنهم ليسوا متصفين بالعلم<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة الأنعام، آية: 100.

<sup>2</sup> - السَّمِين الحلبِيّ، الدر المصون، ج 3، ص 146.

<sup>3</sup> - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 526.

<sup>4</sup> - انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج 2، ص 175.

<sup>5</sup> - ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 8، ص 338.

ومن هنا فإنَّ معنى الآية الكريمة وسياقها العام، يدلان على معنى الحال لا على معنى الصفة، والصفة تتطلب تقدير محذوف، وهو المصدر: "خرقاً" وهذا التقدير ليس يدعو إليه شيء ما دام المعنى يؤيد أن يكون قوله: بغير علم، وصفاً لمن خرق لله تلك الصفات التي لا تليق به سبحانه وتعالى، فتقدير الحال أولى من تقدير النعت، مع احتمالية جواز تقدير النعت<sup>(1)</sup>.

#### 3.4 تقدير موصوف محذوف:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ۖ كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(2)</sup>.

يتحدّث السّمين الحلبيّ عن موضع "كذاب آل فرعون" من الإعراب فيقول: "أنّها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والعاملُ فيه «كفروا» تقديره: «إنَّ الذين كفروا كفراً كذابِ آلِ فرعون» أي: كعادتهم في الكفر، وهو رأيُ الفراء. وهذا القولُ مردودٌ بأنه قد أُخبرَ عن الموصول قبل تمام صلته، فلزم الفصل بين أبعاض الصلة بالأجنبي، وهو لا يجوز"<sup>(3)</sup>.

اشتمل كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على الفراء الذي ذهب إلى أنّ قوله: "كذاب آل فرعون" وصف لمصدر محذوف، والتقدير: كفروا كفراً كذابِ آلِ فرعون، إذ بيّن الفراء أن اليهود كفروا ككفر آل فرعون وشأنهم، وهذا التبيين للمعنى عند الفراء يؤيد أنه يعد جملة "كذاب آل فرعون" نعت لمصدر محذوف<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: المظهري، محمّد ثناء الله (1412هـ). التفسير المظهري، تحقيق: غلام نبي التونسي،

المكتبة الرشدية، باكستان، ج 3، ص 273.

<sup>2</sup> - سورة آل عمران، آية: 10 - 11.

<sup>3</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 2، ص 21.

<sup>4</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 191.

اعتمد السّمين الحلبيّ في ردّه على الفرّاء بأن تقدير الفرّاء يؤدي إلى الفصل بين الصلة وموصولها بفواصل أجنبي عن الكلام، وهو ما لا يجوز أن يقع في العربية ما لم تكتمل صلة الموصول، ومن هنا فإن كلام الفرّاء يضعف حين يُعرض على هذه القاعدة التي وضعها النّحاة في صلة الموصول<sup>(1)</sup>.

ولم يعترض السّمين الحلبيّ على الفرّاء وحده فحسب، بل اعترض أيضاً عليه مجموعة من المفسرين والعلماء الذين لم يروا أنه من الصواب أن يفصل بين الصلة وموصولها بالأجنبي، حتى لو كان ذلك مرتبطاً بالصفة، ومن بينهم الجرجاني<sup>(2)</sup>، وابن عطية<sup>(3)</sup>، وأبو حيان الأندلسي<sup>(4)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(5)</sup>.

والتقدير الصحيح عند ابن عطية أن تكون جملة "كدأب آل فرعون" في موضع نعت لمحذوف قبله، والتقدير: دأبهم كدأب آل فرعون، إذ إن تقدير الفرّاء يدّعي الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي<sup>(6)</sup>.

#### 4.4 عدم جواز حذف الموصوف في الصفة المخصصة:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾<sup>(7)</sup>.

يتحدّث السّمين الحلبيّ عن سبب انتصاب "حلالاً" في الآية السابقة، فيقول: " أن يكون انتصاب "حلالاً" على أنه نعت لمفعول محذوف، تقديره: شيئاً أو رزقاً حلالاً

<sup>1</sup> - انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، الطبعة الرابعة، ج 3، ص 261.

<sup>2</sup> - الجرجاني، درج الدرر، ج 2، ص 466.

<sup>3</sup> - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 1، ص 405.

<sup>4</sup> - أبو حيان، البحر المحيط، ج 3، ص 37.

<sup>5</sup> - ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ج 5، ص 51.

<sup>6</sup> - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 1، ص 405.

<sup>7</sup> - سورة البقرة، آية: 168.

ذكره مكي، واستبعده ابن عطية، ولم يُبيّن وجه بُعْده، والذي يَظْهَرُ في بُعْده أنّ «حلالاً» ليس صفة خاصة بالمأكل، بل يُوصَفُ به المأكل وغيره، وإذا لم تكن الصفة خاصة لا يجوز حَذْفُ الموصوف<sup>(1)</sup>.

يتضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على سبب انتصاب "حلالاً" في الآية السابقة، واعترض على كلام لمكي بن أبي طالب يرى فيه أنها صفة لمفعول به محذوف، والتقدير: كلوا شيئاً حلالاً طيباً، والواقع أن ما وجدناه في الكشف لمكي أنه عد "حلالاً" حالاً من الضمير في "كلوا"، وليس صفة لمفعول به محذوف<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من أننا لم نعثر لمكي على هذا القول في كتابه "مشكل إعراب القرآن" إلا أنّ المفسرين الذين تناولوا الحديث عن هذا الموضع نسبوا هذا القول إليه، فقد ضعّف القول بأنّ "حلالاً" صفة لموصوف محذوف ابن عطية<sup>(3)</sup>، وكذلك قال ابن جزري<sup>(4)</sup>، وكذلك قال أبو حيان الأندلسي<sup>(5)</sup>.

ولو صحّ التقدير الذي نُسب لمكي بن أبي طالب في الآية السابقة لما منع أن يكون "حلالاً" مفعولاً به، إذ يكون المعنى كلوا شيئاً حلالاً، فقامت الصفة مقام الموصوف، لذا فإن إعرابها مفعول به أولى من إعرابها نعتاً، وتُعرَب أيضاً حالاً، وهو وجه مقبول، إذ يكون المعنى: كلوا في حال كونكم مستحلين مطيّبين، فيكون الإعراب حالاً<sup>(6)</sup>.

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 433.

<sup>2</sup> - مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 320.

<sup>3</sup> - ابن عطية. المحرر الوجيز، ج 1، ص 237.

<sup>4</sup> - ابن جزري، أبو القاسم محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله (1416هـ). التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 106.

<sup>5</sup> - أبو حيان. البحر المحيط، ج 2، ص 99.

<sup>6</sup> - ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج 7، ص 492.

#### 5.4 العطف بتقدير محذوف:

وترد هذه المسألة في حديث السّمين الحلبيّ عن تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْحَقُّ أَنْزَلْنَاهُ وَالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۗ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكُثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ عن سبب انتصاب "قرآناً" في الآية الكريمة: "إنه منصوبٌ عطفاً على {مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا} قال الفراء: هو منصوبٌ بـ «أرسلناك»، أي: ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقرآناً، كما تقول: ورحمة لأنّ القرآن رحمةٌ». قلت: يعني أنه جعل نفس القرآن مُراداً به الرحمةُ مبالغَةً، ولو ادّعى ذلك على حذفٍ مضافٍ كان أقرب، أي: وذا قرآنٍ. وهذان الوجهان متكلّفان»<sup>(2)</sup>.

تضمن كلام السّمين الحلبيّ اعتراضاً على رأي للفراء بيّن فيه سبب انتصاب "قرآناً" في الآية الكريمة، إذ يعد الفراء "قرآناً" منصوبةً بـ "أرسلناك" والتقدير عنده في هذا الموضع: وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً، أي رحمة، لأن القرآن رحمةٌ للناس، فحسن عطفه على "مبشراً ونذيراً" وكان العامل فيه أرسلناك<sup>(3)</sup>.

غير أن الزجاج لم يتابع الفراء في ما ذهب إليه من اعتبار أن "قرآناً" في الآية الكريمة معطوفة على "مبشراً ونذيراً" بل عدّ هذا الموضع من قبيل حذف الفعل، فإن عامل النصب في "قرآناً" محذوف، وتقديره: وأنزلنا قرآناً<sup>(4)</sup>. ويرى بعض المفسّرين أنّ عامل النصب لا يدلُّ عليه "أنزلنا" في الآية السابقة، وإنّما يدلُّ عليه الفعل "فرقنا" في الآية نفسها، فالتقدير: وفرقنا قرآناً، فالعامل من جنس هذا الفعل اللاحق للكلمة المنصوبة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة الإسراء، آية: 105 - 106.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 4، ص 426.

<sup>3</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص 132.

<sup>4</sup> - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 3، ص 263 - 264.

<sup>5</sup> - الكرمانى، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة- السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت- لبنان، ج 1، ص 645.

وممّن قال بأنّ "قرآناً" منصوبة بفعل يفسره الفعل المذكور بعدها "فرقناه" الزمخشري<sup>(1)</sup>، والنسفي<sup>(2)</sup>، والخلوتي<sup>(3)</sup>.

وهذا التركيب في العربيّة معروف، وهو تركيب الاشتغال، فإنّ "قرآناً" في الآية الكريمة انتصبت على الاشتغال لا على العطف، والتقدير: وفرقنا قرآناً<sup>(4)</sup>.  
ومن خلال ما سبق يظهر للباحث ما يلي:

أولاً: يعترض السّمين الحلبيّ على الفرّاء في ما ذهب إليه من عده أن "قرآناً" في الآية الكريمة منصوبة على العطف على "مبشراً ونذيراً" فجعل القرآن من صفة النبي ﷺ؛ لأن القرآن بمعنى الرحمة، فجاز أن يكون معطوفاً.

ثانياً: يكتفى السّمين الحلبيّ بوصف هذا الوجه بالتكلف دون التفصيل في طبيعة ضعفه، والوجه الأقوى في هذه الحالة التركيبية.

ثالثاً: إن الأصوب أن يكون "قرآناً" منصوباً بفعل يفسره الفعل المذكور بعده، وهو "فرقناه" إذ إن هذا التركيب تركيب الاشتغال في العربيّة، فقله: "قرآناً" منصوب على الاشتغال وليس عطفاً على "مبشراً ونذيراً"، فإن العطف يوجب التشارك بين المتعاطفات، وهذا ما لا يمكن إلا بلوي عنق النص كما حصل من تفسير الفرّاء للقرآن بأنّه الرحمة، فجعله صفة للنبي ﷺ؛ لأن النبي جاء بالرحمة، وهو تفسير بعيد جداً كما رأينا عند أهل التفسير.

---

<sup>1</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص 699.

<sup>2</sup> - النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، (1998م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 282.

<sup>3</sup> - الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). روح البيان، دار الفكر، بيروت - لبنان، ج 5، ص 210.

<sup>4</sup> - الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج 6، ص 66.

#### 6.4 البديل من ضمير المتكلم والمخاطب:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ

لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾<sup>(1)</sup>.

يعترض السّمين الحلبيّ على قول الأخفش يؤيد فيه مجيء "لمن كان" بدلاً من

"لكم"، وذلك إذ يقول: "وقال الشيخ: «قال الزمخشري: بدل من» لكم «كقوله: ﴿لِلَّذِينَ

اسْتَضَعُوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(2)</sup>، قال: «ولا يجوز على مذهب جمهور البصريين أن يُبدل من

ضمير المتكلم ولا من ضمير المخاطب بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش. وأنشد<sup>(3)</sup>:

بِكُمْ فَرِيشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

قلت: لا نسلم أن هذا بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة، بل بدل بعض من كل

باعتبار الواقع؛ لأنّ الخطاب في قوله «لكم» أعم من لمن كان يرجو الله وغيره، ثم

خصّص ذلك العموم لأنّ المتأسّي به عليه السلام في الواقع إنما هم المؤمنون. ويدلّك

على ما قلته ظاهر تشبيه الزمخشريّ هذه الآية بآية الأعراف، وآية الأعراف البديل فيها

بدل كل من كل<sup>(4)</sup>.

تضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على الأخفش في ذهابه إلى أنه

يجوز إبدال الكل من الكل من ضمير المخاطب والمتكلم، وهو ما لم يقل به البصريون

من النّحاة، في حين قال به الأخفش والكوفيون<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة الأحزاب، آية: 21.

<sup>2</sup> - سورة الأعراف، آية: 75.

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ج 3، ص 335، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 2، ص 1046.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 5، ص 409-410.

<sup>5</sup> - انظر قولهم في: ابن هشام، أوضح المسالك، ج 3، ص 371.

ولم أعر على هذا القول للأخفش إلا في كتب النُّحاة، إذ لم يذكره في إعرابه للقرآن الكريم، وهو اعتماد منه على البيت الشعري السابق الذي يظهر فيه البديل من ضمير المخاطب.

وبيِّن النُّحاة أنَّ البديل لا يأتي من ضمير المخاطب أو المتكلم بدل كل من كل، وإنما يأتي بدل بعض من كل، وذلك نحو قولك: رأيتك زيدا، فإن "زيداً" ليس بدل كل من كل، وإنما هو بدل بعض من كل من ضمير المخاطب<sup>(1)</sup>.

وأجاز بعض النُّحاة أن يأتي البديل مطابقاً من ضمير المتكلم في حال كونه للمتكلم لا للمخاطب، ومن الشواهد عليه ما جاء في قول لأبي موسى الأشعري: أتينا النبي ﷺ نفرٌ...، فقوله: نفر، بدل من ضمير المتكلم في "أتينا"<sup>(2)</sup>.

ومن خلال ما سبق، يمكننا أن نتبيَّن ما يلي:

أولاً: اعترض السَّمين الحلبيُّ على ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من اعتبار جواز البديل المطابق من ضمير المخاطب والمتكلم، وهو ما لم يجزه البصريون.

ثانياً: لم يفصل السَّمين الحلبيُّ في حجة الاعتراض على الأخفش، بل اكتفى بوصف ظاهري بسيط لما ذهب إليه البصريون من اعتبار البديل غير جائز من الضمير المخاطب أو المتكلم.

ثالثاً: وباعتبار الدلالة العميقة لضمير المخاطب والمتكلم فإن النُّحاة ذهبوا إلى عدم جواز المطابقة في البديل منها، إذ الخطاب ليس لأحد بعينه، ثم عند الإبدال يظهر المخاطب، فالأولى أن يكون بدل بعض من كل، والله أعلم.

#### 7.4 عدم جواز مجيء "كل" بدلاً:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أُمَّتًا نَّعَاسًا يَّغْشَى طَائِفَةٌ مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن

<sup>1</sup> - الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 199.

<sup>2</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3، ص 334.

شَيْءٌ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ<sup>(1)</sup>.

ويعترض السّمين الحلبيّ على توجيه لمكي بن أبي طالب في سبب انتصاب "كلّ" في الآية الكريمة، فيقول: "وقرأ الجماعة "كلّه" بالنصب، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تأكيدٌ لاسم "إن". والثاني حكاة مكي عن الأخفش أنه بدلٌ منه، وليس بواضح"<sup>(2)</sup>. يتضمن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على مكي بن أبي طالب الذي جعل "كلّ" المنصوبة في الآية الكريمة بدلاً لا توكيداً، في حين ذهب الأكثرون إلى أنها توكيد، إذ بين مكي بن أبي طالب أن "كلّه" في الآية الكريمة تأتي بدلاً وتأتي توكيداً، ولم يرجح أيّاً من القولين السابقين<sup>(3)</sup>.

مما دفع السّمين الحلبيّ إلى أن ينسب هذا القول لمكي بن أبي طالب دون الإشارة إلى أنه ذكر الوجه الثاني في هذه الآية الكريمة أن مكيّاً لم يرجح أيّاً من هذين الوجهين، بل اكتفى بسردهما سرداً فحسب دون إشارة، وهذا ما دفع السّمين الحلبيّ إلى عزو هذا القول لمكي دون القول الثاني.

وثمة ألفاظ في العربيّة تلتزم حالة من الإعراب أو قريباً منها، نحو هذا اللفظ وهو "كل" إذ إنه في مثل هذا التركيب يحمل معنى التوكيد المعنوي، فقد أكد المعنى من خلال هذا اللفظ، وهو ضمن هذا التركيب شبيهه بقولنا: نفسه، أو عينه، فيتطابق هذا اللفظ مع معنى التوكيد المعنوي<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة آل عمران، آية: 154.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 2، ص 239.

<sup>3</sup> - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 177.

<sup>4</sup> - انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 334، والصبّان، حاشية

الصبّان على شرح الأشموني، ج 3، ص 107.

وأغرب ممّا ذهب إليه مكّي بن أبي طالب في توجيه النصب في هذه الآية الكريمة ما ذهب إليه البغوي، إذ بيّن أن "كلّه" بالنصب إما أن تكون بدلاً، أو أن تكون نعتاً، وهذا بعيد جداً، فالبديل رغم احتمالته إلا أنه بعيد، فكيف بالنعت إذن<sup>(1)</sup>.  
 أما القرطبي، فإنّه ذكر الأوجه الثلاثة المحتملة في هذه الآية الكريمة، ثم عقّب على أنّ الأولى من هذه الأوجه أن تكون "كله" في الآية الكريمة منصوبة على التوكيد، لأنه بمعنى "أجمع" فالتقدير: إنّ الأمر أجمع لله، فمعنى الجمع والكلية في الأمر لله تعالى معنى توكيد لا معنى بدل<sup>(2)</sup>.

#### 8.4 مجيء البديل من الضمير المستكن:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ متحدثاً عن "الحق" في الآية الكريمة: " وفي "الحق" على هذا الوجه ثلاثة أوجه أحدها: أنه نعتٌ للوزن أي: الوزن الحق في ذلك اليوم. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوف كأنه جوابُ سؤالٍ مقدرٍ من قائلٍ يقول: ما ذلك الوزن؟ فقيل: هو الحق لا الباطل. والثالث: أنه بدلٌ من الضمير المستكنّ في الظرف. وهو غريب ذكره مكّي<sup>(4)</sup>.

تضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على ما ذهب إليه مكّي بن أبي طالب في عدّه "الحق" بدلاً من الضمير المستكن في الظرف، وهو غريب جداً كما وصفه السّمين الحلبيّ<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج 1، ص 525.

<sup>2</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 4، ص 242.

<sup>3</sup> - سورة الأعراف، آية: 8.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 236.

<sup>5</sup> - انظر رأي مكّي في: مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 282.

وعموماً فإنَّ النُّحاة لا يرفضون مجيء البدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور أو في الظرف<sup>(1)</sup>، ولكن ليس وفقاً لهذا التقدير الذي جاء به مكي؛ وذلك لأنَّ المعنى لا يؤيِّد ما ذهب إليه مكي، وما يؤيده اعتبار الخبر أو الوصف كما بيّن السّمين الحلبيّ.

وموطن الغرابة التي وصف بها السّمين الحلبيّ في توجيه مكيّ بن أبي طالب لهذه القراءة الكريمة أن البدل بعيد التقدير، فسياق الآية الكريمة دال على معنى الوصف، أي وصف الوزن بالحق، أو على الخبر، أي تقدير مبتدأ، وليس هناك ما يشير إلى معنى البدلية للضمير المستكن في الظرف، ومن هنا ظهرت الغرابة في ما ذهب إليه مكي<sup>(2)</sup>.

وأضعف محيي الدين درويش أن يكون "الحق" مرفوعاً على البدلية للضمير المستكن في الظرف، وهو الوجه الضعيف من بين الأوجه الثلاثة التي ذُكرت في بيان إعراب هذه الآية الكريمة<sup>(3)</sup>.

#### 9.4 عدم مجيء البدل مقترناً بالفاء:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْحَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(4)</sup>.

يتحدّث السّمين الحلبيّ عن قوله: فأَنَّهُ غفور رحيم، فيقول: "أَنَّها بدل من «أَنَّ» الأولى، وهو قول الفراء والزجاج وهذا مردودٌ بشيئين، أحدهما: أَنَّ البدل لا يَدْخُل فيه

<sup>1</sup> - انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج 2، ص 81.

<sup>2</sup> - ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 9، ص 21.

<sup>3</sup> - الدرويّش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). إعراب القرآن، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص - سوريا، ودار اليمامة، دمشق/ بيروت، ودار ابن كثير، دمشق/ بيروت، الطبعة الرابعة، ج 3، ص 305.

<sup>4</sup> - سورة الأنعام، آية: 54.

حرفُ عطف، وهذا مقتَرَنٌ بحرفِ العطف، فامتنع أن يكون بدلاً. فإن قيل: نجعل الفاء زائدةً. فالجواب أن زيادتها غيرُ جائزة، وهي شيء قال به الأخفش، وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجهٍ آخر: وهو خلُوُّ المبتدأ أو الشرط عن خبر أو جواب<sup>(1)</sup>.

تضمن كلام السَّمين الحلبِيّ السابق اعتراضاً على الفراء والزجاج اللذين يريان أن قوله: فإنه غفور رحيم، بدل من "أن" الأولى في الآية الكريمة، فالمعنى: كتب على نفسه الرحمة أنه غفور رحيم، فالثانية بمعنى الأولى<sup>(2)</sup>.

يشير المبرّد إلى أن المعنى في الآية الكريمة "وجب له الرحمة" فكانت جملة: فإنه غفور رحيم، بمثابة تكرير للأولى، ومعنى التكرير عنده التوكيد، فكأنه يريد التوكيد، أي أن الجملة الثانية توكيد للجملة الأولى لأنها تحمل معناها نفسه<sup>(3)</sup>.

ومعنى هذه الجملة "فإنه غفور رحيم" بفتح الهمزة أي: أن الرحمة والمغفرة حاصلان، أو أن المغفرة حاصلة، والرحمة حاصلة، فهي توكيد لمعنى الرحمة السابق في الآية الكريمة<sup>(4)</sup>.

وقال بهذا المعنى في الآية الكريمة المرادي<sup>(5)</sup>، والجوري<sup>(6)</sup>، والأشموني<sup>(7)</sup>، والأزهري<sup>(8)</sup>، والسيوطي<sup>(9)</sup>، وغيرهم.

---

1- السَّمين الحلبِيّ، الدر المصون، ج 3، ص 74.

2- انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 2، ص 253، ولم أجد قول الفراء.

3- المبرّد. المقتضب، ج 2، ص 357.

4- ابن الصائغ. اللحة في شرح الملحّة، ج 2، ص 555.

5- المرادي، الجنى الداني، ص 412.

6- الجوري، شرح شذور الذهب، ج 1، ص 388.

7- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 305.

8- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 304.

9- السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 501.

## الفصل الخامس

### الاعتراضات ضمن المجرورات ومعاني الأدوات

يتناول هذا الفصل الحديث عن اعتراضات السّمين الحلبيّ على أصحاب أعراب القرآن في باب المجرورات والأدوات النحويّة ومعانيها، سواء أكانت أدوات شرط، أم أدوات جر، أم غيرها من الأدوات، إذ تضمّن كتاب السّمين الحلبيّ "الدر المصون" كثيراً من المواضع التي تتحدّث عن هذا الباب النحوي، وفيما يأتي عرض لتلك المسائل النحويّة.

### 1.5 حذف المضاف:

وترد هذه المسألة عند السّمين الحلبيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا وَغَرَّتُهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ معترضاً على الفراء: "زعم الفراء أن في الآية حذف مضاف أي: ألم يأتكم رسلٌ من أحدكم يعني من جنس الإنس قال: كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْثُ وَالْمَرْجَانُ﴾<sup>(2)</sup>، وإثما يخرجان من الملح، ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾<sup>(3)</sup>، وإثما هو في بعضها، فالتقدير: يخرج من أحدهما وجعل القمر في إحداهن، فحذف العلم به»، وإثما احتاج الفراء إلى ذلك لأنّ الرسل عنده مختصة بالإنس، يعني أنّه لم يعتقد أنّ الله أرسل للجن رسولاً منهم، بل إنّما أرسل إليهم الإنس كما يُروى في التفسير وعليه قام الإجماع أنّ النبي محمداً ﷺ للإنس والجن وهذا هو الحق، أعني أنّ الجنّ لم يُرسل منهم إلا بواسطة رسالة الإنس، كما جاء في الحديث مع الجن الذين لمّا سمعوا القرآن ولّوا إلى قومهم، ولكن لا يُحتاج إلى تقدير مضاف وإن قلنا إنّ رسل الجن من الإنس،

<sup>1</sup> - سورة الأنعام، آية: 130.

<sup>2</sup> - سورة الرحمن، آية: 22.

<sup>3</sup> - سورة نوح، آية: 16.

للمعنى الذي ذكرته وهو أنه يُطلق عليهم رسل مجازاً لكونهم رسلاً بواسطة رسالة الإنس، وقد زعم قومٌ أن الله أرسل للجن رسولاً منهم يُسمّى يوسف<sup>(1)</sup>.

تضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على الفراء في ما ذهب إليه من اعتبار أنّ "منكم" ليس شاملاً للجن، وذلك لأن الرسل الذين أرسلوا إلى الجن إنما هم من البشر، لذا فإنه قدّر مضافاً محذوفاً، والتقدير: من أحدكم<sup>(2)</sup>.

وهذا الوجه الذي قال به الفراء يوجب ترك ظاهر الآية القرآنية الكريمة إلى شيء مقدر لا حاجة إليه، فالأولى الابتعاد عن خلاف الظاهر ما أمكن، والمصير إلى ما عليه ظاهر الآية الكريمة، فإن الرسل من الإنس، ولكن الجن حين يسمعون منهم كلام الله يذهبون ليخبروا قومهم بما نزل من عند الله، فهم كالرسل إذن، ولكنهم مبلغين عن رسل الإنس<sup>(3)</sup>.

ولا حاجة إلى تقدير المضاف المحذوف في الآية الكريمة، فإن الله سبحانه وتعالى لما بدأ الآية الكريمة ذكر الجنسين الإنس والجن، فلا حاجة إلى ذكر "أحدكم" في بيان أن الرسل من جنس أحدهم وليس من جنسيهم، وهذا آتٍ من طبيعة الخطاب الرباني، فإنه لما أجرى المقادير على الإنس والجن معاً في الدنيا والآخرة والحساب والعقاب، وغير ذلك من الحشر في عرصات القيامة أجرى عليهم اللفظ واحداً، فقال: منكم، في إشارة إلى أن الأحكام الإلهية سارية عليهم معاً<sup>(4)</sup>.

ويدفع هذا التقدير عند الفراء بعض أقوال أهل التفسير من أن الله سبحانه وتعالى قد أرسل إلى الجن رسلاً، فلا حاجة إذن إلى تقدير مضاف محذوف، وإن كان

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 181-182.

<sup>2</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 354 - 355.

<sup>3</sup> - الرازي، مفاتيح الغيب، ج 13، ص 151.

<sup>4</sup> - انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 7، ص 86.

الجمع بينهما في قوله: الجن والإنس كافٍ في وصفهما جميعاً بوصف واحد، وهو ما جرت عليه عادة العرب<sup>(1)</sup>.

وبناءً على ما سبق، نشير إلى ما يلي:

أولاً: اعترض السَّمِين الحلبِيّ على الفَرَّاء من حيث إنه قدّر مضافاً محذوفاً في قوله: رسلٌ منكم، والتقدير: رسل من أحدكم، باعتبار أن الرسل في بني البشر وليسوا من الجن.

ثانياً: وهذا التقدير لا داعي إليه من الفَرَّاء ومن تابعه من أهل العلم، إذ إن عامة أهل التفسير والنحو لا يقولون بهذا المحذوف، لأنه سبحانه وتعالى سبق ذكره للإنس والجن في صدر الآية، فلا حاجة لتقدير مضاف دال على أحدهما، إذ إن المعنى مرتبط بهما جميعاً.

ثالثاً: وعلاوة على ذلك فإن الجن حين يستمعون لرسل الإنس يذهبون مبلغين عنهم قومهم، فهم بذلك بمثابة الرسل من الله سبحانه وتعالى.

رابعاً: كما أن مناط التكليف والحساب والعقاب قائم على الإنس والجن معاً في شرع الله تعالى، لذا كان الحديث عنهما مجتمعين دون تقدير مضاف محذوف.

وبناءً على ما سبق كلّهُ، يتّضح لنا أنّ السَّمِين الحلبِيّ محق في ما ذهب إليه من اعتراض على الفَرَّاء في تقديره مضافاً محذوفاً، وأن ما ذُكر من أدلة تبين أنه لا حاجة لتقدير هذا المضاف ما دام النص ليس بحاجة إلى ذلك التقدير.

## 2.5 حذف تاء التأنيث للإضافة:

يرد الحديث عن هذه المسألة النحويّة في تفسير السَّمِين الحلبِيّ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿رَجَالٌ لَا تُلِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: الخازن، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمّد (1415هـ). لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق: محمّد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 158.

<sup>2</sup> - سورة النور، آية: 37.

وذلك إذ يقول مورداً اعتراضه على حذف التاء: "وقال الزجاج: "حُذِفَتِ التاء من إقامة لأنَّ الإضافة عوض عنها" وهذا قول الفرّاء: زعم أنَّ التاء تُحذَفُ للإضافة كالتنوين"<sup>(1)</sup>.

إذ اشتمل النص السابق اعتراضاً للسّمين الحلبي على الزجاج في ما ذهب إليه من رأي نقلاً عن الفرّاء في اعتباره أن قوله: وإقام الصلاة، حُذفت تأوها بسبب الإضافة<sup>(2)</sup>.

كما ترد هذه المسألة في حديث السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

إذ يقول: "وقال الفرّاء: "الأصل في "غَلَبِهِمْ": غَلَبْتَهُمْ بتاء التانيث فَحُذِفَتْ للإضافة كـ "وإقام الصلاة". وغَلَطَهُ النَّحَّاسُ: بأنَّ إقام الصلاة قد يُقال فيه ذلك لاعتلالها، وأمّا هنا فلا ضرورة تدعو إليه"<sup>(4)</sup>.

تضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق حديثاً عن حذف التاء من قوله: غلبتهم، وهو الأصل، إذ علل الفرّاء سبب حذف هذه التاء بأنها جاءت مضافة، والعرب حين تضيف تحذف التاء، نحو قولهم: وإقام الصلاة، فحذفوا التاء للإضافة<sup>(5)</sup>.

كانت علة الرّد عند النحّاس أنّه ربط هذه الأسماء بالمعتل، فإن قوله: إقام الصلاة، اسم معتل، فحسن حذف التاء منه للإضافة، أمّا "غلبة" فليس فيها اعتلال، فلا تُحذف تأوها لهذا السبب<sup>(6)</sup>.

أمّا ابن مالك فقد بيّن أنّ هذه الأسماء لا يقع التباس بينها وبين غيرها من الأسماء إذا حُذفت التاء من آخرها، وذلك قولك: غلب، فإنّه لا يوجد التباس بينه وبين اسم ثانٍ في حال حذف التاء، ومن هنا حُذفت<sup>(7)</sup>.

1- السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 5، ص 100.

2- انظر رأي الزجاج في: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، ج 4، ص 46.

3- سورة الروم، آية: 3.

4- السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 5، ص 371.

5- الفرّاء، معاني القرآن، ج 2، ص 319.

6- النحّاس، إعراب القرآن، ج 3، ص 178.

7- ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3، ص 225.

فهذه الأسماء وإن حُذفت تاء التأنيث منها فلن يضر ذلك في المعنى، نحو: عدة، فإن قولنا: عدّ لن يضر ذلك في معناها، ولن يدل هذا الحذف على معنى آخر، لذا لم يكن هناك إشكال في حذف التاء من آخرها<sup>(1)</sup>.

فالسبب الكامن وراء حذف التاء من هذا الاسم هو الإضافة، فإن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد، فلما كانت التاء متصلة بهذا الاسم كانت بمثابة التثنية فيه، فأرادوا التخفيف من هذا الاسم بسبب وجود هذه الإضافة التي جعلت من الاسم أكثر طولاً، فكان حذف التاء من آخره<sup>(2)</sup>.

### 3.5 تعدد متعلقات الفعل:

وترد هذه المسألة في حديث السّمين الحلبيّ عن تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾<sup>(3)</sup>.

إذ يقول معترضاً على مكيّ بن أبي طالب: " وقال مكيّ: "ولا تتعلّق الباء بنزّل لأنه قد تعدّى إلى مفعولين، أحدهما بحرف فلا يتعدّى إلى ثالث" وهذا الذي ذكره مكيّ غير ظاهر، فإنّ الفعل يتعدّى إلى متعلقاته بحروف مختلفة على حسب ما يكون، وقد تقدم أنّ معنى الباء السببية، فأبيّ مانع يمنع من ذلك؟"<sup>(4)</sup>.

تضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على مكيّ بن أبي طالب الذي بيّن أنّ قوله: بالحق، لا تتعلّق بالفعل، وأنّما هي في موضع الحال، لأنّ الفعل قد تعدّى إلى مفعوله الحقيقي وتعدّى إلى مفعول ثانٍ بحرف الجر، فلا يصح أن يتعدّى

---

<sup>1</sup> - الاسترأبادي، رضي الدين محمّد بن الحسن (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 1، ص 158.

<sup>2</sup> - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 123.

<sup>3</sup> - سورة آل عمران، آية: 3.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 2، ص 8.

إلى ثلاثة مفاعيل، إذ لو قيل بأن قوله "بالحق" متعلق بالفعل لصار الفعل متعدياً لثلاثة مفاعيل وهذا عنده غير جائز<sup>(1)</sup>.

والتقدير في شبه الجملة هذه التي وردت في الآية الكريمة: آتياً بالحق، إذ لا يصح أن يكون العامل في هذه الحال "نزل" لأنه تعدى إلى مفعولين ولا يصح أن يتعدى إلى ثالث<sup>(2)</sup>.

وبين الأبياري أنّ الأولى في هذه الآية الكريمة أن تكون في موضع الحال وليست متعلقة بالفعل؛ لأن الفعل قد أتم متعلقاته ومفاعيله، فليس هناك من سبيل إلى تعلق "بالحق" بهذا الفعل، وإنما هي في موضع الحال من فعل محذوف تقديره: آتياً بالحق<sup>(3)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يمكننا القول بأنّ السّمين الحلبيّ لم يكن موفقاً في اعتراضه على مكي بن أبي طالب في الموضع السابق، وذلك لأن سياق الآية القرآنية الكريمة يؤيد أن تأتي "بالحق" في موضع الحال لا متعلقة بالفعل "نزل" والتقدير: نزل عليك الكتاب في حال كونه حقاً، فالكتاب صاحب الحال، والعامل فيها فعل محذوف تقديره: آتياً بالحق، والله أعلم.

#### 4.5 انتفاء عمل حرف الجر بعد حذفه:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ

<sup>1</sup> - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 207.

<sup>2</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 4، ص 5.

<sup>3</sup> - الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل (1405هـ). الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، الطبعة

الأولى، ج 9، ص 207.

وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»<sup>(1)</sup>.

يتحدّث السّمين الحلبيّ عن سبب جر "قتال" في الآية الكريمة، فيقول: "والثاني: أنّه خفض على التكرير، قال أبو البقاء: "يريد أنّ التقدير: «عن قتالٍ فيه". وهو معنى قول الفرّاء، لأنه قال: «وهو مخفوض ب "عن" مضمرة. وهذا ضعيف جداً، لأنّ حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار"<sup>(2)</sup>.

اعترض السّمين الحلبيّ على قول الفرّاء بأن "قتال" في الآية الكريمة مخفوضة ب "عن" مضمرة، والفرّاء حين قال بهذا التقدير إنما بنى رأيه على قراءة عبد الله بن عباس، فإنه قرأ: عن قتال فيه، فكان عمل حرف الجر عند الفرّاء استناداً إلى هذه القراءة الكريمة<sup>(3)</sup>.

والفرّاء حين بنى هذا الرأي على قراءة قرآنية كريمة تعزى لعبد الله بن عباس فإنه بناها على شيء ليس موجوداً في هذا النص، إذ كيف يعد قراءة عبد الله سبيلاً للحكم على قراءة أخرى تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك، فحرف الجر ليس موجوداً هاهنا، وحينما يُحذف لا بقاء لعمله.

ومعنى هذه الآية الكريمة "عن قتالٍ فيه" وهو صحيح، غير أنه لا يصلح أن يعمل حرف الجر في حال كونه محذوفاً، وهو ما ذهب إليه الفرّاء من قبل، بل إن الأصوب كما أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي أن تكون "قتال" مخفوضة بالبدل لا بحرف الجر المحذوف<sup>(4)</sup>، وبذلك قال سيبويه أيضاً<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 217.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 527.

<sup>3</sup> - الفرّاء، معاني القرآن، ج 1، ص 141.

<sup>4</sup> - الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص 207.

<sup>5</sup> - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 151.

وليس الأمر مقتصرًا على الخليل وسيبويه، بل إنَّ عامَّة النُّحاة لا يقولون بخفض "قتال" بحرف الجر "عن" المحذوف، وذلك أنَّ النُّحاة مجمعون على أن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه، والصواب أن يكون مخفوضاً بالبدل<sup>(1)</sup>. وبذلك قال ابن السراج<sup>(2)</sup>، وابن جنبي<sup>(3)</sup>، والسهيلي<sup>(4)</sup>، وابن يعيش<sup>(5)</sup>، وغيرهم من النُّحاة.

ومن خلال ما سبق، يمكننا أن نتنبَّه إلى ما يلي:  
أولاً: اعترض السَّمين الحلبيُّ على الفراء في اعتباره أن "قتال" في الآية الكريمة مخفوض بـ "عن" مضمرة بعد حذفها، وهذا غير جائز.  
ثانياً: احتج السَّمين الحلبيُّ لصحة قوله بما اتفق عليه النُّحاة من أن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه.  
ثالثاً: إنَّ "قتال" في الآية الكريمة مخفوض بالبدل لا بـ "عن" المحذوفة، وذلك لأنه لا سبيل إلى عمل حرف الجر محذوفاً، والأصل أن يعمل حرف الجر في حال كونه موجوداً، أمَّا بعد حذفه فلا عمل له، ومن هنا لا يصح كلام الفراء عند سائر النُّحاة.

### 5.5 حذف "على" ونصب مجرورها:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(6)</sup>.

- 1- المبرد، المقتضب، ج 1، ص 27.
- 2- ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 47.
- 3- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربيَّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص 89.
- 4- السهيلي، نتائج الفكر، ص 243.
- 5- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 55.
- 6- سورة التوبة، آية: 5.

يقول السّمين الحلبيّ معترضاً على أبي الحسن الأَخفش: "والثاني: أنّه منصوب على إسقاط حرف الجر وهو "على" أي: على كلّ مرصّد، وهذا قول الأَخفش، وجعله مثلاً قول الآخر<sup>(1)</sup>:

تَحِرُّ فَنُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي  
وهذا لا ينقاس بل يقتصر فيه على السّماع كقوله تعالى: "لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ" أي: على صراطك، اتفق الكل على أنه على تقدير "على"<sup>(2)</sup>.

تضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على أبي الحسن الأَخفش في ما ذهب إليه من تقدير حرف الجر "على" في الآية الكريمة، وذلك في قوله: كل مرصد، والتقدير: على كل مرصد، فألقى حرف الجر كما تُلقى حروف الجر في كثير من الشواهد اللغوية<sup>(3)</sup>.

ومعنى البيت الشعري الذي استدللّ به الأَخفش لصحة مذهبه أنّه أراد: لقضى علي، فحذف حرف الجر "على" وبقي الفعل: لقضى علي، وهو كثير في كلام العرب<sup>(4)</sup>.

وأشار ابن هشام إلى أنّ هذا الموضع في قوله: كلّ مرصد، حذف حرف الجر، والتقدير: على كل مرصد، وهو قول الأَخفش، ووافق ابن هشام بهذا الرأي<sup>(5)</sup>.  
ومن النّحاة من ذهب إلى أنّ "كل" في الآية الكريمة قد نصبت على الظرف، والتقدير: ارصدوهم كلّ مرصد، والصحيح أنه لا يتوجب اختلاف مادة الظرف مع مادة فعله في مثل هذه الحالة، بل إنّ الصواب أن هذا الاسم قد انتصب على حذف حرف الجر<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - البيت منسوبٌ لأعرابي في: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج 1، ص 31، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2، ص 252، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 146.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 444.

<sup>3</sup> - الأَخفش، معاني القرآن، ج 1، ص 353.

<sup>4</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 148 - 149.

<sup>5</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 681.

<sup>6</sup> - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 449.

وبناءً على ما سبق، يتّضح لنا ما يلي:

أولاً: اعترض السّمين الحلبيّ على الأخفش في ما ذهب إليه من اعتبار أن قوله: كلّ مرصد، منصوب بحذف حرف الجر.

ثانياً: احتج السّمين الحلبيّ لاعتراضه أن هذا التقدير في حذف حرف الجر لا يكون قياساً في العربيّة، إنما هو مرتبط بالسمع فحسب، فما سُمع عن العرب يُحفظ ولا يقاس عليه.

ثالثاً: قال أكثر النّحاة بالتقدير الذي أشار إليه الأخفش، وهو ما يمكن عدّه مناسباً، إذ لا مشكلة في تقدير حرف الجر توسعاً، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فلا حجة للسّمين الحلبيّ في ما ذهب إليه من اعتراض لأن هذه الآية تعدّ مما سُمع عن العرب، فلا يصلح أن يعترض عليها، وعلاوة على هذا كله فإن تأويل الآية على وجه آخر لم يستقم عند النّحاة كما رأينا<sup>(1)</sup>.

وبناءً عليه، فإنّ السّمين الحلبيّ لم يكن محقاً في ما ذهب إليه من اعتراض على أبي الحسن الأخفش في نصه السابق، وأن الأخفش محق في مذهبه، إذ يوافقه عليه أكثر النّحاة.

## 6.5 زيادة "من":

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ

بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ معترضاً على الأخفش: "وقوله: "فَأَخْرَجَ" عطف على

"أَنْزَلَ" مُرْتَبِّبٌ عَلَيْهِ، و "به" متعلّق به، والباءُ فيه للسببية. و "من الثمرات" متعلّق به أيضاً، ومنّ هنا للتبعيض. وأبعد مَنْ جعلها زائدة لوجهين، أحدهما: زيادتها في

<sup>1</sup>- انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 752.

<sup>2</sup>- سورة البقرة، آية: 22.

الواجب، وكون المجرور بها معرفة، وهذا لا يقول به بصري ولا كوفي إلا أبا الحسن الأخفش<sup>(1)</sup>.

تضمن كلام السمين الحلبي السابق اعتراضاً على ما ذهب إليه الأخفش من أن "من" في هذه الآية الكريمة زائدة، وهو قول لم يقل به إلا الأخفش كما أشار السمين<sup>(2)</sup>. ذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى جواز زيادة حروف الجر في الكلام، ولكنهم وضعوا لهذه الزيادة بعض الشروط التي يجب الأخذ بها عند الحكم على حرف الجر بأنه زائد<sup>(3)</sup>، وهذه الشروط هي: أولهما: أن تكون عامة، وثانيهما: أن تكون نكرة، وثالثها: أن تكون في غير الواجب، أي أن تكون مسبوقه بنفي أو شبهه<sup>(4)</sup>. وهذه الشروط لم يقل بها الأخفش كلها، بل أجاز زيادة "من" على كل حال، في الواجب، والمنفي، في العام والخاص، وفي النكرة والمعرفة، لذا خالف بهذا الكلام سائر النحاة من البصريين والكوفيين<sup>(5)</sup>.

وبناء على ما سبق يتضح لنا ما يلي:

أولاً: اعترض السمين الحلبي على الأخفش حين ذهب إلى اعتبار "من" في الآية الكريمة زائدة، وهذا يخالف ما ذهب إليه سائر النحاة من البصريين والكوفيين. ثانياً: إن سبب الاعتراض على الأخفش يتمثل في أن النحاة وضعوا شروطاً لزيادة "من" في الكلام، وهذا الموضع لا يتوافق مع تلك الشروط، ومن المخالفات تلك أنهم قالوا يتوجب أن تكون "من" داخلة على نكرة، وفي الآية دخلت "من" على معرفة، وقالوا: يجب أن يكون الكلام في غير الواجب، أي أن يسبق بنفي أو شبهه، وليس هناك نفي أو شبهه في الآية الكريمة. وبناءً عليه يمكن القول: إن السمين الحلبي محق في ما ذهب إليه من اعتراض على الأخفش في هذا الموضع.

<sup>1</sup> - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 1، ص 149.

<sup>2</sup> - انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج 1، ص 56.

<sup>3</sup> - الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 424 - 425.

<sup>4</sup> - المرادي، الجنى الداني، ص 319.

<sup>5</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك، ج 3، ص 21 - 24.

وما قيل في الموضع السابق من اعتراض على أبي الحسن الأخفش يقال نفسه في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَاً وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (1).  
 إذ يقول السَّمِين الحلبِيّ معترضاً على أبي الحسن الأخفش: " قوله: {مِن مَّقَامِ} في «مِن» ثلاثة أوجه: أحدها: أنها تبعية وهذا هو الظاهر. الثاني: أنها بمعنى في. الثالث: أنها زائدة على قول الأخفش. وليس بشيء" (2).

## 7.5 عدم جواز زيادة الباء واللام:

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (3).

إذ يقول السَّمِين الحلبِيّ: " والباء واللام في «يؤمن بالله» "ويؤمن للمؤمنين" مُعَدَّيتان قد تقدّم الكلام عليهما في أول هذه الموضوع. وقال الزمخشري: "قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر فعدي بالباء، وقصد الاستماع للمؤمنين، وأن يُسَلَّم لهم ما يقولون فعدي باللام، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ (4). ما أنباه عن الباء، ونحوه: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى﴾ (5)، ﴿قَالُوا اتُّؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾ (6)، ﴿آمَنْتُمْ لَهُ﴾ (7)، وقال ابن قتيبة: «هما زائدتان، والمعنى: يصدّق الله ويصدّق المؤمنين»، وهذا

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 125.

<sup>2</sup> - السَّمِين الحلبِيّ. الدر المصون، ج 1، ص 264-365.

<sup>3</sup> - سورة التوبة، آية: 61.

<sup>4</sup> - سورة يوسف، آية: 17.

<sup>5</sup> - سورة يونس، آية: 83.

<sup>6</sup> - سورة الشعراء، آية: 111.

<sup>7</sup> - سورة الشعراء، آية: 149.

قول مردود، ويدلّ على عدم الزيادة تغاير الحرف الزائد، فلو لم يُفصّد معنى مستقلّ لما غاير بين الحرفين<sup>(1)</sup>.

اعترض السّمين الحلبيّ في نصّه السابق على ابن قتيبة حين بيّن أن الباء واللام في قوله: يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين، أن الباء واللام زائدتان، وأصل المعنى: يصدق الله ويصدق المؤمنين<sup>(2)</sup>.

وبهذا المعنى قال الجوزي، فمعنى الكلام أنه يصدق الله تعالى، ويستمع للمؤمنين ويصدقهم كذلك، وهو معنى كلام ابن قتيبة السابق<sup>(3)</sup>.

ومعنى الآية الكريمة أنّ النبي ﷺ يصدق الله سبحانه وتعالى التصديق الذي هو نقيض الكفر، ويصدق المؤمن الذي يعني أنه يستمع إليهم ويصدقهم، وهذا هو الكلام الذي نقله العلماء عن الزمخشري أصلاً، وبيّنه السّمين الحلبيّ في حديثه السابق عن الآية الكريمة<sup>(4)</sup>.

وارتبطت حجة السّمين الحلبيّ في رده على ابن قتيبة في ما ذهب إليه إلى الناحية الدلالية التركيبية، فإنّ الآية الكريمة قد غايرت بين الحرفين، فغايرت الآية الكريمة بين الباء واللام، ومن هنا فإنّ هذا التغاير يقود الناظر إلى اعتبار أن هذين الحرفين ليسا زائدين، إذ لو فُصِدَت الزيادة لما غاير بين الحرفين، ولجاء وفق شكل واحد فحسب دون التغاير<sup>(5)</sup>.

ومن ناحية ثانية، فإنّ هذه المواضع ليست من المواضع المخصّصة لزيادة حروف الجر، إذ لا بدّ أن يسبق حرف الجر نفي أو شبهه كي يحكم عليه بأنّه زائد،

---

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 3، ص 477.

<sup>2</sup> - ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدينوري (د.ت). تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم

شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 117.

<sup>3</sup> - الجوزي، زاد المسير، ج 2، ص 273.

<sup>4</sup> - أبو حيان، البحر المحيط، ج 5، ص 449.

<sup>5</sup> - ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج 10، ص 130.

ولا بدّ أن يكون المجرور به نكرة، والقصد منه العموم، وبغير هذه الشروط يندر أن يوصف حرف الجر بالزيادة<sup>(1)</sup>.

### 8.5 مجيء "إلى" بمعنى "مع":

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

يبين السّمين الحلبيّ اعتراضه على الفراء في هذا الموضع، فيقول: "وقال قوم: إنّ «إلى» بمعنى مع أي: مع الله، قال الفراء: وهو وجّه حسن. وإنما يجوز أن تجعل «إلى» في موضع مع إذا ضممت الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه كقول العرب: "الذّود إلى الذّود إبل" أي: الذود، بخلاف قولك: «قدم فلان ومعه مال كثير» فإنه لا يصلح أن تقول: وإليه مال، وكذا تقول: «قدم فلان مع أهله» ولو قلت: «إلى أهله» لم يصح"<sup>(3)</sup>.

تضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على الفراء الذي ذهب إلى أن "إلى" في هذا الموضع بمعنى "مع"، وهو وجه وصفه الفراء بأنه وجه حسن، ويبيّن أن "إلى" تأتي بمعنى "مع" إذا ضمنت الشيء إلى الشيء<sup>(4)</sup>.

ويبيّن العكبري أن ما ذهب إليه الفراء ومن تابعه من الكوفيين غير صحيح، إذ إنّ "إلى" في هذا الموضع وما سواه من الشواهد التي استدلوا بها جاءت على بابها، وأنها دالة على انتهاء الغاية، فالمعنى: من أنصاري مضافين إلى الله، وليس مع الله، إذ إنّ "إلى" تفيد الغاية، و"مع" تفيد الجمع، فكيف يكون الجمع بمعنى انتهاء الغاية، فهذا يدل على أنهم لا حجة لهم في هذه الآية الكريمة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 398.

<sup>2</sup> - سورة آل عمران، آية: 52.

<sup>3</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 2، ص 112.

<sup>4</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 218.

<sup>5</sup> - العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 404 - 405.

والأصل أن تكون "إلى" على بابها، ولا تُضمن معنى "مع"، وإن قال بهذا القول الكوفيون وبعض البصريين، إلا أن الضابط فيها أن يكون الشيطان المضمومان يمثلان الشيء الثالث، كقولك: الذود إلى الذود إيل، أي: أنك إذا ضمت الذود مع الذود صارت إبلاً، وهذا ما لا يستقيم في الآية القرآنية الكريمة<sup>(1)</sup>.

ويبين السيوطي أن الأبلغ في هذه الآية الكريمة أن تكون "إلى" على بابها بمعنى الإضافة وانتهاء الغاية، فالمعنى: من يضم نصرته إلى نصرتي الله عز وجل، فيكون المعنى بذلك بليغاً، أما في حال كونها بمعنى "مع" فيكون المعنى: من يجعل نصرته مع نصرتي، وهذا يدل على عدم الكفاية بنصرته لله عز وجل<sup>(2)</sup>.

### 9.5 حذف الفاء من جواب الشرط:

تظهر هذه المسألة النحوية ضمن حديث السّمين الحلبيّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ أُنِيتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(3)</sup>.

يقول السّمين الحلبيّ: "وقال الفراء: إن هنا بمعنى لو «وهذا من أبي البقاء يُؤذَنُ أنّ الجوابَ للشرطِ وإنما حُذِفَتِ الفاءُ لكونِ فعلِ الشرطِ ماضياً، وهذا منه غير مَرَضِيٍّ، لأنه خَالَفَ البصريين والكوفيين بهذه المقالة»<sup>(4)</sup>.

اعترض السّمين الحلبيّ في نصه السابق على ما ذهب إليه الفراء من حذف الفاء من جواب "إن" باعتبار أنها أُجيبَت بجواب "لو"، وفي ذلك يقول الفراء: " أُجيبَت (لئن) بما يُجاب به لو. ولو في المعنى ماضية، ولئن مستقبلة، ولكن الفعل ظهر فيهما بفعل فأجيبنا بجواب واحد، وشبّهت كل واحدة بصاحبتهما. والجواب في الكلام في (لئن) بالمستقبل مثل قولك: لئن قمت لأقومنّ، ولئن أحسنت لتُكرمنّ، ولئن أسأت لا يُحسنّ

<sup>1</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 104.

<sup>2</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 414 - 415.

<sup>3</sup> - سورة البقرة، آية: 145.

<sup>4</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 401.

إليك. وتجيب لو بالماضي فتقول: لو قمت لقت، ولا تقول: لو قمت لأقومن. فهذا الذي عليه يُعمل، فإذا أُجيب لو بجواب لئن فالذي قلت لك من لفظ فعليهما بالماضي<sup>(1)</sup>.

إنّ جواب "لو" في العربيّة يقترن باللام، وهو ماضٍ، وقد يأتي مضارعاً غير أنه يكون بمعنى الماضي، مثل: لو أعطيتني مالاً فأقوم به على الخير، فإنّ التقدير فيه: لو أعطيتني مالاً لقت به على الخير، فجواب "لو" مقترن باللام دائماً، في حين أن جواب "إن" يقترن بالفاء<sup>(2)</sup>.

ويرى البصريون وعلى رأسهم سيبويه أنّ التقدير في هذه الآية الكريمة ليس كما بينّ الفراء بأن "إن" بمعنى "لو" وإنما هي على بابها، والتقدير فيها: ولئن أتيت الذين كفروا ما هم بتابعين قبلك، فإنّ هذا التقدير يوازى الفعل المضارع في جواب "إن" وهو الأولى<sup>(3)</sup>.

فإنّ الفعل الماضي الذي يقع بعد "إن" ما هو إلا بمعنى المستقبل، وإن كان في ظاهره دالاً على معنى الماضي، فهو بمعنى المستقبل، وليس صواباً ما قاله الفراء من جعلها بمعنى "لو"<sup>(4)</sup>.

وممن قال بهذا القول من النُّحاة ابن مالك<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>.

ومن خلال ما سبق، يتّضح لنا أن السّمين الحلبيّ قد اعترض على الفراء في ما ذهب إليه من اعتبار "إن" في الآية الكريمة بمعنى لو، والذي دفعه إلى هذا التقدير وجود الفعل الماضي في جوابها، إذ إن الفعل الماضي يأتي جواباً لـ "لو" ولكنه حين

---

<sup>1</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 84.

<sup>2</sup> - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة-

مصر، الطبعة الأولى، ص 184.

<sup>3</sup> - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 108 - 109.

<sup>4</sup> - ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 190.

<sup>5</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3، ص 206.

<sup>6</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 485.

قدر هذا التقدير لم يجد اللام التي يتوجب أن تتصل بجواب "لو" فجعل اللام أو الفاء محذوفة بسبب مجيئها بلفظ "إن"، وهذا معترض عليه عند النُّحاة عموماً.  
إذ الأصل في هذا التركيب أن يكون بمعنى المضارع كي يتوافق مع طبيعة الفعل المضارع الذي يكون جواباً لـ "إن" فالتقدير كما أشار سيبويه: ولئن أتيت الذين كفروا ما هم بتابعين قبلك، فجاء اسم الفاعل ها هنا موازياً للفعل المضارع.

### 10.5 عدم جواز حذف فعل الشرط مع "ما" الشرطية:

وترد هذه المسألة في حديث السَّمِينِ الحَلْبِيِّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَارُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

يقول السَّمِينِ الحَلْبِيِّ معترضاً على الفَرَّاء: "إنها شرطية، وفعلُ الشرط بعدها محذوف وإليه نحا الفَرَّاء، وتبعه الحوفي وأبو البقاء. قال الفَرَّاء: "التقدير: "وما يكنُ بكم". وقد رُدَّ هذا بأنه لا يُحذف فعل إلا بعد "إن" خاصة، في موضعين، أحدهما: أن يكون في باب الاشتغال نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(2)</sup>، لأنَّ المحذوف في حكم المذكور. والثاني: أن تكون "إن" متلوّة بـ "لا"<sup>(3)</sup>.

تضمّن كلام السَّمِينِ الحَلْبِيِّ السابق اعتراضاً على الفَرَّاء في ما ذهب إليه من اعتبار أن "ما بكم من نعمة" مشتملة على فعل محذوف، وتقديره: يكن، لأنه يرى في قوله: فمن الله، جزاء، والجزاء لا بد له من فعل يرتبط به سواء أكان ذلك الفعل مذكوراً أم محذوفاً، ومن هنا قدر الفَرَّاء هذا الفعل المجزوم في الآية الكريمة<sup>(4)</sup>.

وما ذهب إليه الفَرَّاء خلاف ما ذهب إليه جمهور النحويين، إذ يرون أن مثل هذه الآية الكريمة وكل جملة جاء فيها المبتدأ متضمناً لمعنى الشرط جاز أن تتصل

<sup>1</sup> - سورة النحل، آية: 53.

<sup>2</sup> - سورة التوبة، آية: 6.

<sup>3</sup> - السَّمِينِ الحَلْبِيِّ، الدر المصون، ج 4، ص 335.

<sup>4</sup> - الفَرَّاء، معاني القرآن، ج 2، ص 104.

الفاء بخبره، نحو هذه الآية الكريمة، فإن المبتدأ حينما كان موصولاً "ما" الموصولة حمل معنى الشرط، فجاز دخول الفاء على خبره لأنها كالجاء منه<sup>(1)</sup>.

و"ما" في هذه الآية الكريمة موصولة وليست شرطية كما عدّها الفراء، وصلتها شبه الجملة "بكم" فإنها متضمنة بهذا التركيب معنى الشرط، لذا كانت الفاء متصلة بخبرها، مثل قولنا: الذي عندي فله درهم، فلما تضمن المبتدأ معنى الشرط دخلت الفاء في خبره<sup>(2)</sup>.

وذكر ابن هشام هذه الآية الكريمة وبيّن أنّه يجوز فيها أن تكون "ما" شرطية، وأن فعل الشرط محذوف، تقديره: يكن، كما قدره الفراء، وأن الفاء داخلة في الجواب، غير أنه أضعف هذا الوجه، وبيّن أن الوجه الأصح في هذه الآية الكريمة أن تكون "ما" موصولة، والفاء داخلة في خبرها لتضمن المبتدأ معنى الشرط<sup>(3)</sup>.

غير أن السّمين الحلبيّ في رده على الفراء في ما ذهب إليه لم يعتمد على هذا النمط التركيبي الذي اعتمدناه في الرد، وكان رده - أي السّمين - منطلقاً من المواضع التي يُحذف فيها فعل الشرط، وذلك مع "إن" حيث ذكر آية التوبة، وهو موضع يُحذف فيه فعل الشرط، ويدل عليه ما بعده من كلام، وهي حالة تركيبية خاصة بـ "إن" و"إذا" في الجملة الشرطية<sup>(4)</sup>.

## 11.5 زيادة الواو في جواب "إذا":

وتظهر هذه المسألة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِأُذُنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 250.

<sup>2</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 329.

<sup>3</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 398.

<sup>4</sup> - انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 3، ص 1288.

<sup>5</sup> - سورة آل عمران، آية: 152.

يتحدّث السّمين الحلبيّ عن جواب "إذا" فيقول: " القول الثاني: أنها حرفُ ابتداءٍ داخلَةٌ على الجملة الشرطية، و «إذا» على بابها من كونها شرطية، وفي جوابها حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «وتتازعتم» قال الفرّاء: «وتكونُ الواوُ زائدةً» . والثاني: أنه «ثُمَّ صَرَفَكُمُ» و «ثُمَّ» زائدةٌ، وهذا القولان ضعيفان جداً<sup>(1)</sup>.

بين السّمين الحلبيّ في نصه السابق اعتراضه على الفرّاء في ما ذهب إليه من تقدير جواب "إذا" في الآية الكريمة في قوله: حتى إذا فشلتم، فقد جعله الفرّاء إما: وتتازعتم، وعد الواو زائدة، أو "ثم صرفكم" وعد "ثم" زائدة أيضاً<sup>(2)</sup>، وعلّق السّمين الحلبيّ على هذين الوجهين بأنهما بعيدان جداً.

ومعنى هذه الآية الكريمة أن الحديث عن نصر الله تعالى كان للمسلمين ما داموا على أمره وطاعة نبيه، فلما فشلوا بما كان من عدم طاعته في غزوة أحد كان العقاب الإلهي، فمنعهم الله نصره، والتقدير في هذه الآية: حتى إذا فشلتم منعكم الله نصره وتتازعتم في الأمر، فإن قوله: وتتازعتم، عطف على الجواب المحذوف في الآية الكريمة<sup>(3)</sup>.

ومن ناحية ثانية فإن ابن عطية يذكر وجهاً آخر في توجيه الآية القرآنية الكريمة، وهو أن "إذا" ليست على بابها، وإنما هي بمعنى "إذ"، والتقدير: إلى أن إذ فشلتم، ففي هذه الحالة لا تحتاج "إذا" إلى جواب؛ لأنها بمعنى "إذ"، وهو وجه محتمل عنده<sup>(4)</sup>.

وأرجّح أقوال النُّحاة والمفسرين أن جواب "إذا" محذوف يدل عليه سياق الكلام، وتقديره: حتى إذا فشلتم انهزمتم، أو نحو ذلك، أما قوله: وتتازعتم، فهو معطوف على جوابها المحذوف، وكذلك الحال في قوله: ثم صرفكم، فإنه معطوف هو أيضاً على جوابها المحذوف<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 2، ص 232.

<sup>2</sup> - الفرّاء، معاني القرآن، ج 1، ص 238.

<sup>3</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص 426 - 427.

<sup>4</sup> - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 1، ص 524.

<sup>5</sup> - البيضاوي، أنوار التنزيل، ج 2، ص 43.

ويبّضح لنا ممّا سبق ما يلي:

أولاً: اعترض السّمين الحلبيّ على الفراء في ما ذهب إليه من اعتبار أن جواب "إذا" في الآية الكريمة هو قوله: وتنازعتم، أو: ثم صرفكم، وفي هذا التقدير تكون الواو و"ثم" مزيدتين في الكلام.

ثانياً: ولم يعترض السّمين الحلبيّ وحده على كلام الفراء هذا، بل وجدنا أن عامة المفسرين والنُّحاة لا يقولون بهذا القول، وأنهم يرون أن جواب "إذا" محذوف، وقوله: وتنازعتم، ثم صرفكم، معطوفان على جوابها المحذوف.

ثالثاً: إنّ هذا القول هو الأوجه، وأن ما أوله به ابن عطية في حديثه عن عدّ "إذا" بمعنى "إذ" بعيد في التقدير، والأولى الأخذ بقول جمهور العلماء.

## 12.5 فتح همزة "إن" الشرطية:

وترد هذه المسألة في حديث السّمين الحلبيّ عن تفسير قوله سبحانه وتعالى:

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(1)</sup>.

إذ يقول في فتح همزة "أن تضل": "وذهب الفراء إلى أغرب من هذا كله فرزعم أنّ تقدير الآية الكريمة: «كي تذكر أحدهما الأخرى إن ضلّت» فلما قدّم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت «أن»، قال: «ومثله من الكلام: «إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى» معناه: إنه ليعجبني أن يُعطى السائل إن سأل؛ لأنه إنما يُعجبُ الإِطاء لا السؤال، فلما قدّموا السؤال على العطية أصحابوه أن المفتوحة لينكشف المعنى «، فعنده» أن «في» أن تضلّ للجزاء، إلا أنه قدّم وفتح وأصله التأخير. وأنكر هذا القول البصريون وردّوه أبلغ ردّ. قال الزجاج: «لست أدري لم صار الجزاء [إذا تقدّم] وهو في مكانه وغير مكانه وجب أن يفتح أن»<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 282.

<sup>2</sup> - السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ج 1، ص 677-678.

اشتمل كلام السّمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على ما ذهب إليه الفراء من جعله: أن تضل، بمثابة الجواب المردود على شرطه، والتقدير: تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، فلما تقدم هذا الجواب فُتحت همزته<sup>(1)</sup>.

والمعنى في هذه الآية الكريمة أن السبب في التذكرة أن تضل إحداهما، وليس كما ذكر الفراء من قبيل الشرط والجزاء، فإن السبب أن تضل إحداهما، فقدم هذا السبب على ما لم يكن، وهو كقول القائل: أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه، فإن الحائط لم يميل، ولكنه أعد تلك الدعامة كي لا يميل الحائط، وأعدّها دعماً لذلك الحائط<sup>(2)</sup>.

والعلة في ذكر الضلال، أنّه ذكر التذكرة، فإنه لم يذكر "أن تضل إحداهما" إلا لبيان علة التذكرة، والتقدير في هذا: لكرهة أن تضل إحداهما، فهو كمن يعد شيئاً دعماً لشيء، فإن علة إعداده دعماً لذلك الشيء، وهو ما حصل في هذه الآية الكريمة<sup>(3)</sup>.

وممن قال بقول الفراء هذا الكوفيون، فإنهم اعتمدوا على قراءة حمزة الزيادات التي قرأ فيها: إن تضل إحداهما، فجعلوا "أن" مفتوحة الهمزة في هذه الآية الكريمة وما يماثلها من المواضع في معنى "إن" الشرطية<sup>(4)</sup>.

---

<sup>1</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 184.

<sup>2</sup> - المبرد، المقتضب، ج 3، ص 214 - 215.

<sup>3</sup> - السيرافي، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمّد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة - مصر، ج 2، ص 90.

<sup>4</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 89.

### 13.5 "لكن" بين التخفيف والتشديد:

وترد هذه المسألة في حديث السَّمِينِ الحَلْبِيِّ عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ الْمَلَائِكِ بِبَابِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾<sup>(1)</sup>.

إذ يقول معترضاً على الكسائي والفرّاء: " وقال الكسائي والفرّاء: "الاختيارُ تشديدها إذا كانَ قبلها واو، وتخفيفها إذا لم يكن" وهذا جنوح منهما إلى القول بكونها حرف عطف"<sup>(2)</sup>.

كما يذكر السَّمِينِ الحَلْبِيِّ هذه المسألة في موضع آخر من كتابه، وذلك عند حديثه عن تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَفَصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(3)</sup>.

يقول السَّمِينِ الحَلْبِيِّ معترضاً على الفرّاء: "وزعم الفرّاء وجماعة أن العرب إذا قالت: "ولكن" بالواو آثرت تشديد النون، وإذا لم تكن الواو آثرت التخفيف. وقد ورد في قراءات السبعة التخفيف. وقد ورد في قراءات السبعة التخفيف والتشديد نحو ﴿وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾<sup>(5)</sup>،<sup>(6)</sup>.

تضمّن كلام السَّمِينِ الحَلْبِيِّ السابق اعتراضاً على الفرّاء في ما ذهب إليه من أن العرب آثرت تشديد نون "لكن" مع الواو، وتخفيفها مع غير الواو، وهو أمر قاسه الفرّاء على "بل" فإنه يعد "لكن" بالتخفيف بمعنى بل، نحو قولنا: لم أرَ أخاك بل أباك، فإنه يصلح في هذا المثال مجيء "لكن" بدلاً من "بل" فنقول: لم أرَ أخاك لكن أباك،

<sup>1</sup> - سورة البقرة، آية: 102.

<sup>2</sup> - السَّمِينِ الحَلْبِيِّ، الدر المصون، ج 1، ص 319.

<sup>3</sup> - سورة يونس، آية: 37.

<sup>4</sup> - سورة البقرة، آية: 102.

<sup>5</sup> - سورة الأنفال، آية: 17.

<sup>6</sup> - السَّمِينِ الحَلْبِيِّ، الدر المصون، ج 4، ص 33.

فلما لم يصلح أن تأتي الواو مع "بل" لم يصلح مجيئها مع "لكن" المخففة، وصلح مجيئها مع "لكن" المشددة<sup>(1)</sup>.

والفراء حين ذكر هذا الحكم على "لكن" تشديداً وتخفيفاً لم يتكئ على دليل سليم قويم من لغة العرب، بل ادعى أنها أتت بمعنى "بل" ومن هنا انطلق في حكمه، وهذا حكم فيه شيء من النظر، إذ إن شواهد العربية قرآناً وشعراً ونثراً تنفي كلام الفراء هذا<sup>(2)</sup>.

وهذا الموقف المعترض على الفراء قال به أكثر النحويين والمفسرين، فإن ما ورد علينا من كلام العرب ينفي ما ذهب إليه، ويؤكد أنهما يأتيان - لكن ولكن - بواو وبغير واو، وخير دليل على ذلك ما ذكره السمين الحلبي من آيتي البقرة والأنفال، فقد جاءت الواو مع التشديد، وجاءت مع التخفيف<sup>(3)</sup>. وأجاز النحاة مجيء "لكن ولكن" بناء على ما استقرؤوه من كلام العرب بالواو وبغير الواو، وهي مخففة حرف عطف، وبصلح أن يأتي معها الواو<sup>(4)</sup>.

#### 14.5 عدم جواز تقديم ما في حيز الصلة:

وتظهر هذه المسألة في حديث السمين الحلبي عن تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبَسَ الْمَوْلَى وَلَبَسَ الْعَشِيرُ﴾<sup>(5)</sup>. يقول السمين الحلبي في تفسير هذه الآية الكريمة: "أن اللام مُزَالَةٌ مِنْ مَوْضِعِهَا. وَالْأَصْلُ: يَدْعُو مَنْ لَضَرُّهُ أَقْرَبُ. فَفُذِّمَتْ مِنْ تَأْخِيرِ. وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ. وَقَدْ رَدُّوا هَذَا بِأَنَّ مَا فِي صِلَةِ الْمَوْصُولِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 465.

<sup>2</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 8، ص 347.

<sup>3</sup> - أبو حيان، البحر المحيط، ج 6، ص 58.

<sup>4</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 562 - 563.

<sup>5</sup> - سورة الحج، آية: 13.

<sup>6</sup> - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 5، ص 130.

يتضمّن كلام السّمين الحلبيّ السابق حديثاً عن واحدة من الأدوات التي تنتصل بالأسماء في حال الابتداء بها، وهي لام الابتداء، وقد اعترض السّمين الحلبيّ على الفرّاء في ما ذهب إليه من تأخير هذه اللام، وتقديره أن الجملة: يدعو من لضره أقرب، فإن اللام مقدّمة من تأخير<sup>(1)</sup>.

وبيّن الخليل بن أحمد الفراهيدي أن هذه اللام هي اللام المنقولة، التي نُقلت عن موضعها وجُعِلت في بداية الكلام، والتقدير فيها التأخير، فتقدير هذه الآية الكريمة: يدعو من لضره، وهو كلام شبيه بكلام الفرّاء السابق<sup>(2)</sup>.

ولا خلاف بين النّحويين في اعتبار هذه اللام الداخلة على الاسم الموصول لام الابتداء، وهم في تأويل موضعها على قولين: الأول أنها زائدة، وهو فاسد، والثاني أنها لام الابتداء، فمن قائل أنها مقدّمة عن موضعها، والأصل فيها: من لضره، ومن قائل بأنها في موضعها، والصحيح أنها في موضعها، لأنها في بداية الجملة وهو موافق لطبيعتها وهي لام الابتداء، والثاني لأنه لم يُعهد أن تغيّر موضع لام الابتداء، لذا فالأولى عدم القول بأنها مقدّمة عن موضعها<sup>(3)</sup>.

وبيّن أبو حيّان الأندلسي أن هذه اللام في موضعها، وأنّ كلام الفرّاء مردود، لأن "من" في الآية الكريمة موصولة، ومن هنا فلا يصح أن يتقدم شيء من صلة الموصول عليه، وهذا ما ينفي احتمال أن يكون التقدير في الآية الكريمة: يدعو من لضره أقرب، بل إن اللام في موضعها<sup>(4)</sup>.

وفي نهاية هذا الفصل نستطيع أن نوّكد أنّ حديث السّمين الحلبيّ عن المجرورات لم يكن كثيراً في اعتراضاته على أصحاب معاني القرآن وأعاريبه، والسبب في ذلك عائد إلى أنّ باب المجرورات باب قليل التفاصيل، لذا يندر أن تجد فيه معارضات، كما كانت أكثر اعتراضات السّمين الحلبيّ في هذا الفصل متّصلة

<sup>1</sup> - الفرّاء، معاني القرآن، ج 2، ص 217.

<sup>2</sup> - الفراهيدي، الجمل في النحو، ص 280.

<sup>3</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 308.

<sup>4</sup> - أبو حيّان، البحر المحيط، ج 7، ص 491.

بالأدوات ومعانيها، خاصة ما كان منها على صلة بالأساليب النحويّة المختلفة،  
كالشرط مثلاً.

## الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة التي تناولت الحديث عن الاعتراضات النحويّة على أصحاب كتب أعراب القرآن ضمن كتاب الدر المصون للسّمين الحلبيّ يمكن عرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً: يعتمد السّمين الحلبيّ في ردّه لأقوال العلماء على السماع كأصل لغوي يتكئ عليه النحويّ ليعضد كلامه بحجة ودليل دامغين.

ثانياً: يظهر للباحث أنّ أكثر أصحاب أعراب القرآن تعرّضاً لكلام السّمين الحلبيّ هو الفراء، ربّما لأنّ الفراء واحد من أهمّ النّحاة الذين كتبوا في أعراب القرآن، فهو الأصل الذي يعود إليه أكثرهم، وهذا الملمح لم يكن ضمن فصل واحد من فصول هذه الدراسة، أو ضمن باب من أبواب النّحو، بل كان حضور الفراء - معترضاً عليه - في سائر الأبواب النحويّة: ضمن المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع، ومعاني الأدوات، ففي جميع هذه الأبواب نجد السّمين الحلبيّ يعترض كثيراً على أبي زكريا الفراء.

ثالثاً: نوع السّمين الحلبيّ في اعتماده على النصوص السماعية عن العرب، فوجدناه تارة يأتي بالشعر، وتارة أخرى بالنثر، وثالثة بقراءة قرآنية سبعية، ورابعة بقراءة قرآنية شاذّة، وهذا يدلّ على سعة اعتماده على السماع في احتجاجه لمذهبه النحويّ.

رابعاً: لم يكتفِ السّمين الحلبيّ بالسماع حينما يعترض على أصحاب كتب أعراب القرآن، وإنما اعتمد أيضاً على أسس منهجية أخرى كالقياس والانتكاء على المعنى والاحتكام إلى التركيب، فإنّ من شأن هذه العناصر المنهجية أن تؤيّد ما يذهب إليه من قول.

خامساً: ظهرت اعتراضات السّمين الحلبيّ في مسائله السابقة مشفوعة بالأدلة والبراهين اللغوية والمنطقية في كثير من الأحيان، مما قوى من موقفه وأضعف من موقف مقابله، غير أنّ المسائل لم تخلُ من بعض الاعتراضات غير المشفوعة بالأدلة والبراهين، ممّا يجعل موقف السّمين الحلبيّ أكثر ضعفاً من موقف سواه من النحويين.

سادساً: يتناول السّمين الحلبيّ ذكراً لآراء نحويين مختلفين كالنحّاس، والأخفش،  
والعكبري ضمن كتابه الدر المصون، واعترض على هذه الآراء، غير أنه عند  
العودة إلى كتب أولئك النحويين لم نجد تلك الآراء كما ذكرها السّمين الحلبيّ،  
وإنما وُجِدَت مختلفة تماماً، وهذا يقود إلى احتمالين:  
الأول: أنّ السّمين الحلبيّ لم يكن دقيقاً فيما نقل من آراء عمّن سبقه من النحويين.  
الثاني: أنّ تلك الآراء التي أخذ بها السّمين الحلبيّ لم يثبتها أولئك النحويون في  
كتبهم المعروفة، بل نقلها النُّحاة عنهم نقلاً، وأخذها السمين من أقوال النُّحاة،  
خاصة أن بعض تلك الآراء يوجد في كتب النحويين كما أوردها السّمين  
الحلبيّ أو أنها في كتبهم الضائعة أو التي لم تحقق .  
سابعاً: نجد السّمين الحلبيّ يختصر الحديث عن الحجة النحويّة في بعض  
اعتراضاته، بل يكتفي بإيراد الاعتراض فحسب دون إشارة إلى حجة نحوية  
تؤيد كلامه، ونجده يورد تلك الحجج في بعض الأحيان الأخرى.  
ثامناً: لم يكن حديث السّمين الحلبيّ عن المجرورات كثيراً في اعتراضاته على أصحاب  
معاني القرآن وأعاريبه، والسبب في ذلك عائد إلى أنّ باب المجرورات باب  
قليل التفاصيل، لذا يندر أن تجد فيه معارضات.

## المراجع

الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل (1405هـ). الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، الطبعة الأولى.

الأخفش، أبو الحسن (1990م). معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (1991م). معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1971م). الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

الأنجري، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي (1419هـ). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: حسن عباس زكي، القاهرة- مصر.

الباباني، إسماعيل بن محمد أمين (1951م). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، نسخاً عن طبعة وكالة المعارف الجليلية بمطبتها البهية بإستانبول - تركيا.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، بالإضافة إلى ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى.

بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الرابعة.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد ، (ت516هـ)، (1420م)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1،

البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (1418هـ). الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2008م). **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، تحقيق: وليد بن أحمد الحسين، وإياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، ببريطانيا، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). **كتاب التعريفات**، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

جرير بن عطية (د.ت). **ديوانه**، تحقيق وشرح: محمد الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (1351هـ). **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره: جوزيف برجستراسر، دار ابن تيمية، الطبعة الأولى.

ابن جزري، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (1416هـ). **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1962م). **التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد - العراق، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، الطبعة الرابعة.

الجوجري، محمد بن عبد المنعم (1424هـ)، **شرح شذور الذهب**، دراسة وتحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى.

الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار المثنى، بغداد - العراق، الطبعة الأولى.

الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد (2010م). فتح رب البرية في شرح الآجرومية، مكتبة الأسد، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (1972م). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد- الهند، الطبعة الثانية.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الخازن، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد (1415هـ). لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (د.ت). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (د.ت). روح البيان، دار الفكر، بيروت- لبنان.

الخيمة، صلاح محمد (1983م). فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

الداوودي، شهاب الدين محمد بن علي بن أحمد (د.ت). طبقات المفسرين، راجعه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الدرويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). إعراب القرآن، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص - سوريا، ودار اليمامة، دمشق/ بيروت، ودار ابن كثير، دمشق/ بيروت، الطبعة الرابعة.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (1420هـ). مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م). رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (1988م). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1984م). حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (2002م). كتاب الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشرة.

الزمرخشي، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.

الزمرخشي، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

السّمين الحلبيّ، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (1994م). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا عبد المجيد النوتي،

قدّم له وقَرَّطه: أحمد محمّد صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،  
الطبعة الأولى.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في  
النحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

السيرافي، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق:  
محمّد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات  
الأزهرية، دار الفكر، القاهرة- مصر.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام  
محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1974م). الإتقان في علوم القرآن،  
تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة -  
مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1999م). الاقتراح في علم أصول  
النحو وجدله، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة- مصر،  
الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). معجم مقاليد العلوم في  
الحدود والرسوم، تحقيق: محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة-  
مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). بغية الوعاة في طبقات  
اللغويين والنحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،  
صيدا- لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع  
الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (1991م). أمالي  
ابن الشجري، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة -  
مصر، الطبعة الأولى.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1414هـ). فتح القدير، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق - سوريا، وبيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). الملحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

طرفة بن العبد (2002م). ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم بن محمد، دار الأندلس للطباعة والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار. مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة - مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر. ابن الغزي، أبو المعالي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (1990م). **ديوان الإسلام**، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (1979م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، - مصر، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). **الجمال في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (د.ت). **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (د.ت). **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية.

الفتوحي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن (2002م). **أبجد العلوم**، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب (د.ت). **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة . السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت . لبنان.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1997م). **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان.

محيسن، محمد محمد محمد سالم (1992م). **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ**، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، بدر الدين أبو محمّد حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمّد حسن بن قاسم بدر الدين (1992م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

المظهري، محمّد ثناء الله (1412هـ). **التفسير المظهري**، تحقيق: غلام نبي التونسي، المكتبة الرشدية، باكستان.

مكي بن أبي طالب، أبو محمّد حموش بن محمّد الأندلسي (1405هـ). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية.

المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل محمّد بن مكرم بن علي جمال الدين (1414هـ). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد (1421هـ). **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، (1998م)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1985م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة السادسة.

- ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1986م).  
**اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار،  
عمان - الأردن، الطبعة الأولى.**
- ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت).  
**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد البقاعي،  
دار الفكر، بيروت - لبنان.**
- اليشكري، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (2007م). **الكامل في القراءات العشر  
والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة  
سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.**
- يعقوب، إميل بديع (1996م). **المعجم المفصل في شواهد العربيّة، دار الكتب  
العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.**
- ابن يعيش، يعيش بن علي أبو البقاء (2001م). **شرح المفصل للزمخشري، قدم له:  
الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة  
الأولى.**

## المعلومات الشخصية

الاسم: لافي بن محمّد لافي العنزي

الكلية: الآداب

التخصص: الدراسات اللغويّة

السنة الدراسية: 2015/2014م

العنوان: حائل - المملكة العربية السعودية

خلوي رقم 00966555373796

twitter@laffi13